قسم العلاقات الدولية

تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي 2011-2022

مذكرة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة :

أشرقت خالد

إشراف الدكتورة :

إبتسام أوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ. حياة فراني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021م/2022م-1442هـ/1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ"

سورة العلق الآيات "1-5"

شكر وتقدير

*

الحمد لك ربي حتى ترضى و الحمد لك بعد الرضا حمدا يليق بعظيم فضلك على توفيقك لي وتسديدك لخطاياي حتى أنجز هذا العمل

أزجي أسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذتي الدكتورة إبتسام أوعشرين التي أشرفت على هذه الدراسة العلمية من خلال نصائحها العلمية الصائبة والسديدة ،فلكي مني أستاذتي فائق التقدير والاحترام

والشكر الجزيل والتقدير الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية التي تعتبر منهل علم ومنبع المعرفة، وأخص بالذكر مدير المدرسة الأستاذ الدكتور مصطفى صايج وجميع أساتذتنا الأفاضل الذين بذلوا كل الجهد في سبيل تعليمنا

كما أخص بالذكر الدكتورة حليمة موساوي التي لم تبخل علي بعلمها حفظك الله

إهداء

أهدي ثمرات هذا الجهد لـ

والدتي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها ومتعها بالصحة والعافية

وإلى خالتي التي كانت بمثابة أمي الثانية

ولكلّ أصدقائي ومنْ ساندني ووقف جانبي لإتمام هذا الجهد العلمي

وإلي كل أساتذتي الذين لهم الفضل على ما وصلت له الآن من نجاح

سائلة المولى عز وجلّ القبول والسداد والتوفيق

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة حوض النيل

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لحوض النيل

المطلب الأول: جغرافية حوض النيل

المطلب الثاني: خريطة منابع حوض النيل

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمياه حوض النيل

المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من الاتفاقيات المبرمة لاستغلال المياه

المطلب الثالث: طبيعة الصراع المائي بين دول حوض النيل الشرقي

المبحث الثالث: مشروع سد النهضة

المطلب الأول: الاهمية الجغرافية لسد النهضة

المطلب الثاني: الخصائص الفنية لسد النهضة

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لمشروع سد النهضة

الفصل الثاني: المحددات الخارجية والتداعيات الداخلية لأزمة سد النهضة

المبحث الأول: دور الفواعل الاقليمية والدولية في تأجيج أزمة سد النهضة

المطلب الأول: التغلغل الاسرائيلي في المشروع

المطلب الثاني: التدخل الأمريكي في المشروع

المطلب الثالث: النشاط الصيني لدعم المشروع

المبحث الثاني: تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي

خطة الدراسة

المطلب الأول: تداعيات مشروع سد النهضة على إثيوبيا

المطلب الثاني: تداعيات مشروع سد النهضة على مصر

المطلب الثالث: تداعيات مشروع سد النهضة على السودان

الفصل الثالث: آليات تسوية أزمة سد النهضة والآفاق المستقبلية

المبحث الأول: مراحل تسوية أزمة سد النهضة

المطلب الأول: مرحلة بدء وتأسيس المفاوضات

المطلب الثاني: مرحلة التوافق على مبادئ الحل والإجراءات التنفيذية

المطلب الثالث: مرحلة الوساطة الاقليمية والدولية

المبحث الثاني: الافاق المستقبلية لإدارة ازمة سد النهضة

المطلب الأول: مسار التعاون بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: مسار التحكيم الدولي

المطلب الثالث: المسار العسكري

الخاتمة

مقدمـــة

تعتبر الأنهار الدولية من أهم مصادر المياه العذبة على سطح الكرة الأرضية كما أنها تحتوي على خصائص طبيعية يمكن من خلالها تحقيق سهولة في استخدامها بطريقة مثلى في مختلف المجلات الحيوية من مياه للشرب، زراعة وري، اضافة الى امكانية استخدامها في المجالات الصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية.

يعتبر الماء مادة حيوية واستراتيجية لأمن البلدان والمجتمعات على حد سواء، ففي ظل تنامى الطلب على هذا المورد لما يحققه من أغراض للتنمية والأمن الغذائي والطاقة، أصبح عاملا للتنافس الدولي على مصادر المياه والأنهار الدولية، ومن العوامل التي تعمل على تأجيج الصراع الدولي حول الموارد المائية، تلك التقارير التي تتنبأ بشح المياه العذبة في العالم مستقبلا، ومحدودية الموارد المائية مقابل زيادة عدد السكان بالإضافة إلى اتجاه المنظمات الدولية نحو محاولة خصخصة المياه وجعلها سلعة تباع وتشترى، مما جعل التخطيط للمشاريع المائية على المجاري والانهار الدولية المشتركة أحد أسباب توتر العلاقات بينهم.

وتعتبر أحواض الأنهار الدولية المشتركة أحد أهم المناطق المتنازع عليها كحوض النيل الذي تتشارك فيه إحدى عشرة دولة مقسمة بين دول منبع ومصب تتفاوت فيه نسبة حصولها على مياه النيل ما جعلها في خلاف مستمر، على الرغم من محاولة التوصل إلى اتفاق جامع في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية السابقة.

وشكلت أزمة سد النهضة الأخيرة تباينا واختلافا كبيرا بين دول حوض النيل الشرقي بين أثيوبيا من جهة التي ترى أحقيتها ومشروعيتها في بناء السد لتحقيق أهداف تنموية واقتصادية أهمها ما تعلق بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية، وبين دولتي المصب مصر والسودان من جهة أخرى اللتان تعتبران أن بناء اثيوبيا لهذا السد يهدد أمنها المائي خاصة مصر باعتبار أن حوض النيل يمثل ما يفوت 90% من مواردها المائية حيث وصلت مصر إلى مرحلة تفرض فيها كمية المياه محددات على نموها الاقتصادي، اذ أن حصة الفرد من المياه تنخفض باستمرار، فقد قدرت الحصة الحالية بأقل من 800 م3 للفرد في النسبة، وهو رقم حسب المعايير الدولية، يوازي "حد الفقر المائي " لأية دولة هذا الرقم الذي يمكن أن ينحدر إلى 500 م3 للفرد في السنة بحلول عام 2025، مما يشير إلى ندرة المياه في مصر، الأمر

الذي عقد العلاقات بين هاته الدول، وأثار إشكالية سياسية وقانونية فيما بينها عقب اعلان اثيوبيا عملية ملأ السد.

إن وجود سياسات متضاربة فيما يتعلق بقضية المياه، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي ونظرا لما تشكله من تهديد للأمن القومي لمصر والسودان بشكل خاص.

1. **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ترتبط بأحد أهم القضايا الاقليمية والمحورية في منطقة حوض النيل، باعتبار مورد المياه أهم الحاجات التي تسعى الدول لتحقيقها وتزداد أهمية الموضوع عند ارتباطه بإقليم ذو أهمية جيو استراتيجية كمنطقة حوض النيل انطلاقا من متغير المياه كمحدّد لهذه العلاقة. لذا سيكون الاهتمام على تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي بسبب إن وجود سياسات متضاربة فيما يتعلق بأزمة سد النهضة الأمر الذي تعتبره السودان ومصر مهددا لأمنها القومي بشكل خاص.

2. **أسباب اختيار الموضوع:**

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى:

أ) **الأسباب الموضوعية:**

إن التحولات والتغييرات التي شهدتها منطقة حوض النيل عموما وحوض النيل الشرقي على وجه الخصوص عقب اعلان اثيوبيا البدء في تشييد سد النهضة العظيم، لذا الاهتمام بهذا الموضوع يرتكز أساسا حول معرفة مدى تأثير المشاريع التنموية المائية على حقوق وحصص الدول الأخرى المشتركة في ذات الحوض المائي الدولي، إضافة لمحاولة تتناول الموضوع بحيادية تامة استنادا إلى حقائق علمية وواقعية، وكذا محاولة البحث والتفسير وتحليل مختلف الأبعاد والعوامل المؤثرة في رسم التوجهات والسياسات المائية في منطقة حوض النيل الشرقي.

ب) **الأسباب الذاتية:**

استدعت الضرورة العلمية بالباحثة إلى محاولة تحليل طبيعة العلاقات في حوض النيل الشرقي بعد تشييد مشروع سد النهضة الإثيوبي ، وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة مرتبطة بالموضوع إلا أن التطورات الأخيرة على الساحة السياسية والتدخلات الدولية للتأثير عل حصة كل من مصر والسودان في مياه النيل وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والأمني للبلدين أثارت اهتمام الباحثة لبحث السبل لمواجهة الأزمة بين دول حوض النيل الشرقي، اضافة كون الموضوع يرتبط بأحد أهم المجالات الحيوية المؤثرة على الأمن القومي لبلدي باعتباري طالبة مصرية مهتمة بالقضايا التي لها ارتباط وثيق بالأمن القومي لبلدي والمتمثل في الأمن المائي.

3. **الدراسات السابقة:**

تعدّدت الدراسات التي تعلّقت بنفس الموضوع لكن مع وجود مجموعة من الفوارق الجوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكاليات المطروحة، غير أنّ هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي وما يقاربها من مواضيع نجد العديد من الكتب والمقالات وستقتصر الدراسة على ذكر بعضها.

وتمثلت معظم الدراسات في شكل مؤلفات أو مقالات أكاديمية أهمها:

- دراسة محمد سلمان طايع المعنونة بـ: "تأثير القوي الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل "الصادرة سنة 2011، توضح الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي والفقر الشديد الذي تعاني منه دول حوض النيل من أهم الاسباب التي جعلت هذه المنطقة خصبة للاختراق الخارجي. وأكد على تغليب الطابع السياسي في التعاملات المائية بين دول حوض النيل، وتؤكد الدراسة على الدور الذي تلعبه كلا من الولايات المتحدة – الصين – إسرائيل كعوامل محفزة للصراع في منطقة حوض النيل بما ارتبط بالمشاريع الاقتصادية المائية.
- أطروحة دكتوراه غير منشورة للباحثة ابتسام وأعشرين بعنوان: "إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها "دراسة حالة حوض النيل "، الصادرة سنة 2017 تطرقت الباحثة فيها الى الآليات المتبعة من قبل دول حوض النيل لإدارة وتسوية الصراع المائي بينها وأكدت

الباحثة على الآلية الاقتصادية كأحد أهم مرتكزات و دعائم التعاون الإقليمي في منطقة حوض النيل لتسوية الصراع المائي فيما بينها.

- دراسة للدكتور عباس محمد الشراقي الموسومة بـ: "جيولوجية سد النهضة و أثرها على أمان السد" الصادرة سنة 2014، تطرق فيها الباحث إلى التحديات الطبيعية التي تواجهها إثيوبيا نتيجة أسباب جيولوجيا وفنية، وتوصلت الدراسة إلى فقد مصر والسودان عقب استكمال ملأ السد لكمية مياه تعادل 14 مليار متر مكعب، ولم تتناول الدراسة الإطار القانوني الحاكم لعلاقات مصر ودول حوض النيل.
- مقال للدكتورة ابتسام أوعشرين بعنوان: " دور المشاريع التنموية الكبرى في اعادة بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل-المحفزات والمعوقات- "سد النهضة أنموذجا "، الصادر سنة 2021 اهتمت فيه الباحثة بإبراز نماذج تنموية ناجحة في المنطقة تتصدرها بعث عدة مشاريع تنموية من خلال استغلال ثرواتها المائية المحلية و لعب مشروع سد النهضة ديناميكية اقتصادية واجتماعية ليس في اثيوبيا فقط بل حتى في الدول المجاورة لها، في حين تسبب في تحفيز الصراعات الجيومائية خاصة مع دول مصب النيل متمثلة في مصر والسودان.
- دراسة: Bart Hilhorst بعنوان:

A Fragment but effective Cooperative Regime . Water Management in the Nile Basin : 2016

ناقشت هذه الورقة التغييرات في البيئة السياقية للنيل في السنوات الأخير، وفحصت النظام التعاوني الناشئ في الحوض على مستوى ثنائي وذلك يرجع لانعدام الأمن الغذائي ، وانخفاض إنتاجية المياه لا سيما في القطاع الزراعي المهم ، وطرحت احتمال انتهاء المفاوضات بشأن سد النهضة بنجاح بالنظر إلى مصالح الأطراف الثلاثة الرئيسية –مصر وإثيوبيا –السودان في التشغيل المنسق للسد.

ركزت معظم الدراسات السابقة على مدى تأثير العامل الخارجي على العلاقات بين دول حوض النيل، وعدم وجود إطار قانوني حاكم لنهر النيل بل إن اقتسام حصص المياه بين دول حوض النيل كان وفق اتفاقيات ثنائية وبالتالي برز الصراع حول مدى مشروعية الاتفاقيات السابقة ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل الاجرائية المتعلقة بالنهر.

في حين أن الدراسة الحالية تتناول تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي مع التركيز على دول حوض النيل الشرقي مصر والسودان وإثيوبيا، وتحاول الدراسة ايضا تسليط الضوء على أبرز محطات التفاوض التي مرت بها أطراف النزاع في محاولة تسوية الأزمة الحالية، ومحاولة طرح حلولا سياسية من خلال أتباع مسارات للخروج من الأزمة.

4. إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة اشكالية تداعيات أزمة سد النهضة على دول الحوض الشرقي، أمام ندرة المياه العذبة في دول حوض النيل بصفة عامة ودولتي المصب بصفة خاصة، الى جانب التجاذبات السياسية والأزمات الاقتصادية، الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول الحوض، وما زاد الأمر تعقيدا اعلان اثيوبيا عام 2011 شروعها في بناء سد النهضة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي اعتبرته دولتي المصب خاصة مصر تجاوزا للاتفاقيات المتعلقة بتوزيع المياه، وهو ما انعكس سلبا على طبيعة العلاقات الثنائية والجماعية لدول الحوض سيما دول حوض النيل الشرقي. وعليه نطرح السؤال البحثي التالي:

إلى أي مدى يمكن لأزمة سد النهضة أن تؤثر على طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي؟

5. التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- فيما تمكن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل؟
- ما هي تداعيات بناء سد النهضة على دولتي المصب مصر والسودان؟
- ما هي المسارات المقترحة لتسوية النزاع بين دول حوض النيل الشرقي؟

6. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية البحث التي تتمحور حول أثر مشروع سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي وما يترتب عنه من انعكاسات ايجابية وسلبية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- إن غياب اتفاقية شاملة ومانعة متفق عليها بين جميع دول نهر النيل الشرقي أدى إلى تجدد الخلافات المائية بين دول حوض النيل الشرقي.

- إن تشـيـيد اثيوبيـا لمشـروع السـد بغـرض تحقيـق التنميـة الاقتصـادية وتحقيـق دور اقليمي لهـا بالمنطقة.
- يمكن أن تؤثر أزمة سد النهضة على العلاقات المصرية الإثيوبية الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على المشاريع الاقتصادية والتنموية للدولتين.

7. **مجال الدراسة:**

أ) المجال المكاني:

تركز الدراسة على منطقة حوض النيل الشرقي "مصر والسودان وإثيوبيا" كجزء من حوض النيل الواقع في الجزء الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية، الذي ينبع من بحيرة فكتوريا جنوبا ليمتدّ إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا، يضّم إحدى عشرة دولة مقسمة بين دول مصب ومنبع.

ب) المجال الزمانى:

تركز الدراسة على الفترة الممتدة من 2011-2022، حيث يمثل هذا التاريخ إعلان اثيوبيا عن مشروع سد النهضة ووضع حجر الأساس له، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعى بنا العودة إلى فترات سابقة بهدف تفسير طبيعة الخلافات القائمة بين دول حوض النيل الشرقي.

8. **مفاهيم الدراسة:**

- **النهر الدولي:** هو النهر الذي يقع مع روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر، أو النهر الذي يشكل حدودا بين دولتين أو أكثر.
- **الأمن المائي :** يعد من المفاهيم المستحدثة طرحه وفد البنك الدولي المشارك في اجتماعات أديس أبابا يناير 2006 كمفهوم بديل عن الاتفاقيات السابقة التي كانت تصر عليها دولتا المصب، حيث عرفت المادة الثانية في الفقرة ف الأمن المائي بأنه " حق جميع دول حوض النيل في الوصول الموثوق واستخدام نظام نهر النيل لأغراض الصحة والزراعة وسبل العيش و الإنتاج والبيئة " وهو متوسط نصيب الفرد سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة في

الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، وحدد هذا النصيب عالميا بمقدار 1000 متر مكعب للفرد/سنة وهنالك اراء تذهب حتى 500 متر مكعب للفرد / سنة. [1]

- **الأزمة:** هي موقف من مواقف الصراع بين طرفين أو أكثر تحتدم فيه شدة العنف فيتسم بالمفاجئة وضيق الوقت القراري وحدة الأخطار المحدقة بالأمن القومي وذلك ما يربط هذا التهديد بالنظام الفرعي المحلي والإقليمي والدولي[2].

وتعد الأزمة بمثابة خلل يؤثر ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالبا بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري .[3]

9. الإطار النظري للدراسة:

نظرية الأمننة: من أهم اسهامات النظريات لمدرسة كوبنهاجن، حيث طورها "أولي ويبر" وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي لكن بوصفه نتيجة اجتماعية محددة[4].

من خلال ما تقدم نستنتج أن فكرة الأمننة تشير إلى البناء الاستطرادي للتهديد، وأن افتراضها الرئيسي يكمن في اعتبارها الأمن كفعل الخطاب. فبمجرد التلفظ أن شيء ما يشكل قضية أمنية فإنه يصبح كذلك، الأمر الذي يؤدي إلى نقل القضية من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة، تم استخدام هذه النظرية في الدراسة لفهم الطابع الأمني للأزمة لأن الأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها. وهذا ما سنراه من خلال معالجتنا لأزمة سد النهضة الأثيوبي بين دول النيل الشرقي.

نظرية اللعب: إن نظرية اللعب تركز على دراسة سلوكيات الدول وكيفية التعامل مع سياساتها والصراعات الدولية، كما تركز على التعامل مع المواقف التي تشتمل على الصراعات، وينظر إليها كما

---

[1] بدر حسن الشافعي ، **مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل سد النهضة نموذجا** ،(الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2021)، ص22.

[2] حسن بكر أحمد، **إدارة الأزمة الدولية نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، 2015)، ص63.

[3] رجب عبد الحميد، **دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات**، (مطبعة الإيمان للطبع والنشر، 2000) ، ص26.

[4] نوارة اعراب أحمد، مختار لعلام ، **إشكالية الأمن المائي-دراسة حالة دول حوض النيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018)، ص 9.

لو كانت مباريات استراتيجية، بحيث أنها تتمكن من حساب الأرباح والخسائر المتوقعة في أي وضع من الأوضاع التي تشتمل على المخاطر، لأنها تطرح أمام اللاعبين (الدول) طريقة لحساب أوفر الخيارات والبدائل المتاحة له، أي أنها تنتج لهم صيغة قرار عقلاني[1].

سيتم استخدام هذه النظرية من خلال الدراسة لفهم آليات تسوية أزمة سد النهضة التي تعتمد بالأساس على إرادة صناع القرار للدول الثلاث (مصر، السودان، أثيوبيا) في محاولة التفاهم على حل يرضي جميع الأطراف اعتمادا على المعادلة غير صفرية، أي أن الكسب من طرف واحد لا يمثل خسارة للطرف الآخر، بل النتيجة المتوصل إليها ستعود بالمصلحة لكل أطراف النزاع.

10. الإطار المنهجي للدراسة:

إن الدراسة العلمية للبحث يتطلب وجود منهج يتلاءم مع موضوع الدراسة ليكون مناسبا له وكفيلا للإحاطة بمختلف جوانبه باعتبار أن المنهج هو الطريق الذي يتبناه الباحث للوصول إلى هدفه، فوظيفته اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية من أجل تفسيرها والتحكم بها.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع استدعى الأمر الاستعانة بمجموعة من المناهج:

أ) المنهج الوصفي التحليلي:

إن المنهج الوصفي التحليلي يشمل كثيرا من مناهج البحث العلمي الأخرى، لأن عملية التحليل والوصف للظواهر الاجتماعية مسألة مشتركة إلى حد ما في جميع أنواع البحوث العلمية وهي مناسبة لأن تستخدم لهذا البحث من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتفسير الوضع القائم وتحديد العلاقة بين المتغيرات وقياسها واستخلاص النتائج منها[2]. فالتفسير الموضوعي للخلاف القائم حول مشروع سد النهضة بين دول حوض النيل الشرقي، يستدعي البحث في الدوافع والمحددات والتداعيات التي خلفتها هذه الأزمة على توزيع الأطراف الثلاث بين أحقية اثيوبيا في التنمية الاقتصادية وتخوف دول المضب ممّا سيخلفه ملأ السد من أضرار عليها.

[1] ابتسام أو عشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية واليات تسويتها "دراسة حالة حوض النيل "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2016-2017 ، ص38.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ط6 ،2011) ،ص99.

ب) منهج دراسة حالة:

ويهتم بدراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو مناطق أو نظاما بأكمله، والموضوع يفرض التعرف الشامل والدقيق عليها وتحليل كل ما يتعلق بالظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة وتكمن أهمية منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة باعتباره المنهج المستخدم في تحليل حالة بناء سد النهضة الاثيوبي ومدي المخاطر على الأمن القومي لمصر والسودان.[1]

11. تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة سيتم تناول الدراسة وفق التقسيم التالي:

تم التركيز في الفصل الأول على الواقع الجيوسياسي لمنطقة حوض النيل، بهدف معرفة جغرافية حوض النيل وخريطة منابعه. ثم تطرقنا إلى الإطار القانوني لمياه حوض النيل وأهم الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل لاستغلال المياه، وطبيعة الصراع المائي بين دول حوض النيل الشرقي، ليتم استعراض الجزء الأخير من الفصل مشروع سد النهضة وخصائصه الفنية.

في حين الفصل الثاني من الدراسة سنتطرق فيه إلى المحددات الخارجية والتداعيات الداخلية لأزمة سد النهضة، حيث سيتم التركيز على دور الفواعل الاقليمية والدولية في تأجيج أزمة سد النهضة بما فيها التغلغل الاسرائيلي والتدخل الأمريكي في المشروع، بالإضافة إلى النشاط الصيني في المشروع، مع إبراز تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي بدئا بأثيوبيا، مصر والسودان.

أما الفصل الثالث فتم التعرض فيه إلى اليات تسوية أزمة سد النهضة، وقد قمنا بتقسيم مراحل تسوية أزمة سد النهضة إلى ثلاثة مراحل، والجزء الأخير من الدراسة يخصص للأفاق المستقبلية لإدارة أزمة سد النهضة بالتركيز على ثلاثة مسارات: المسار التعاوني، مسار التحكيم الدولي، المسار العسكري.

[1] حجيلة رحالي ، **الوجيز في المنهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2012)،ص56.

الفصل الأول:

الواقع الجيوسياسي

لمنطقة حوض النيل

تمهيد الفصل:

يمثل نهر النيل أهمية استراتيجية لدول حوض النيل والذي يمر بإحدى عشر دولة مقسمة بين دول مصب ومنبع (أثيوبيا، أريتيريا، أوغندا، بوروندي، كينيا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، جنوب السودان، ودول المصب(مصر، السودان). تختلف فيها نسبة استغلالها لمياه حوض النيل، ما جعلها في خلاف مستمر، كما تسعى هذه الدول الاستفادة من الحوض من خلال إقامة مشاريع تنموية، مما أدى لتصادم المصالح بين هذه الدول.

لذا ومن هذا المنطلق سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية في البداية سنتطرق إلى:

- ❖ الموقع الجغرافي لحوض النيل
- ❖ الإطار القانوني بمياه حوض النيل
- ❖ مشروع سد النهضة

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لحوض النيل

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار الكرة الأرضية، وينساب من جهة الشمال متجها إلى الجنوب، له رافدان رئيسيان وهما "النيل الأبيض و "النيل الأزرق "، ويغطى حوض النيل مساحة 3 مليون كم مربع حتى المصب في البحر المتوسط، ويمر مساره على إحدى عشرة دولة إفريقية، يطلق عليها دول حوض النيل وهي "أوغندا ، إثيوبيا، السودان، جنوب السودان، الكونغو الديموقراطية، بورندى، تنزانيا رواندا، كينيا ،مصر وإريتريا " ، ويتكون من ثلاثة أحواض فرعية هي حوض البحيرات الاستوائية ، حوض الهضبة الإثيوبية وحوض بحر الغزال .

نهر النيل يمتاز بامتداده الهائل من العروض الاستوائية، مرورا بالهضبة الاثيوبية حتى البحر المتوسط لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهري واحد، وإنما كان قد تكون أصلا من مجموعة من النظم النهرية الإقليمية، مع انتهاء العصر المطير أصبح نهر النيل يتلقى إيراداته المائية بالكامل من منابعه الاستوائية في هضبة البحيرات، ومن منابعه الإثيوبية من الهضبة الحبشية.

المطلب الأول: جغرافية حوض النيل

يتكون حوض النيل من مجموعة أحواض متتالية تنتشر بصورة شبه منتظمة من الجنوب إلى الشمال ترتبط ببعضها من خلال روافد النيل الكبرى وقد أدى هذا التكوين إلى وجود أقاليم مناخية شديدة التباين. والواقع أن معظم الزراعات في دول الحوض تعتمد بالأساس على الزراعات المطرية، ويأتي نهر النيل من منبعين رئيسيين هما المنابع الاستوائية، والمنابع الإثيوبية. [1]

يمتد نهر النيل من دائرة العرض 4 جنوبا إلى الشمال 32 درجة، ويغطي حوض النيل مساحة حوالى 3 مليون كم مربع، ومع ذلك فإن تصرفه عند أسوان من أقل التصرفات النهرية على مستوى العالم (84 مليون م 3 فقط") ، [2] هذه الكمية تمثل بقايا أو تصافي مياه الأمطار التي تسقط على منخفض حوض النيل (1661 مليون) وحوالي 1 بالمئة من جملة الأمطار التي تسقط على دول المنابع وهى تشكل نسبة 5 بالمئة من أجمالي الأمطار التي تسقط على دول الحوض (7291 بيليون م 3) .

[1] زكي البحيري ، **مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة**، (القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 2016،)،ص57.

[2] عباس محمد شراقي ،" جيولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما"، **المجلة المصرية**، ع 2 ،(2016) ، ص ص3-7 .

الشكل رقم (1): خريطة توضح نهر النيل وروافده

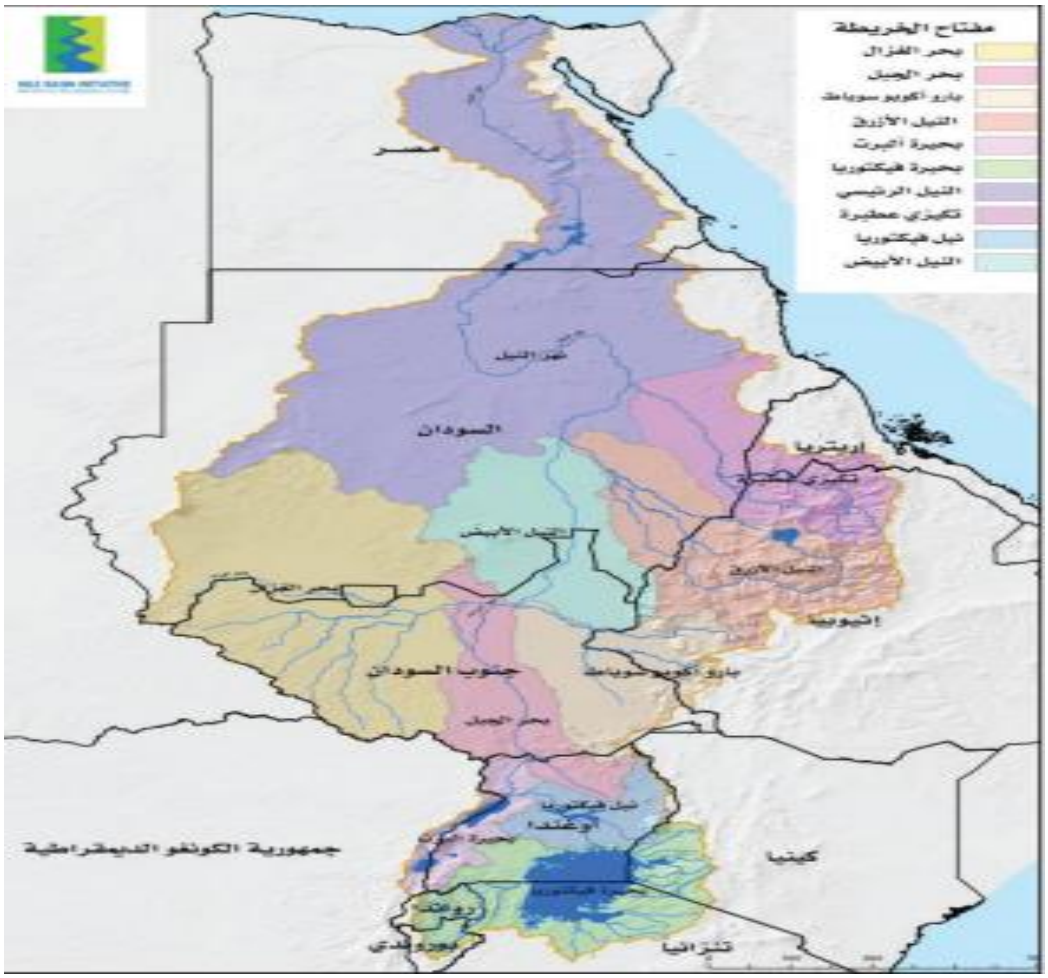

المصدر : https://www.nilebasin.org/index.php/media-center/maps

يتكون حوض النيل من نظامين فرعيين عريضين، وهما النظام الفرعي للنيل الشرقي ونظام النيل الفرعي الاستوائي، تم تقسيم الحوض إلى عشرة أحواض فرعية (النيل الرئيسي، عطبرة، النيل الأزرق، النيل الأبيض، بارو-أكوبو-الصوبات، بحر الجبل، بحر الغزال، بحيرة ألبرت، فيكتوريا النيل، بحيرة فيكتوريا. تميزت هذه الأحواض الفرعية بخمس مناطق فسيولوجية واسعة ذات تضاريس وأنماط تصريف وجيومورفولوجيا متنوعة.

❖ التعريف بدول حوض النيل الشرقي:

تمتلك منطقة حوض النيل مقومات اقتصادية هامة جدا في حالة ما تم استغلالها بالشكل الصحيح، كما يمكن توظيفها من اجل مد جسور التعاون بين مختلف دول المنطقة بما يحقق التنمية الشاملة لتستفيد منها شعوب المنطقة.

وفي الإطار المكاني لدراستنا قمنا بالتركيز على دول حوض النيل الشرقي وهم (مصر، السودان وإثيوبيا).

- ✓ **أثيوبيا أو الحبشة:** رسميا جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديموقراطية وعاصمتها أديس أبابا، وهي ثاني أكبر دول إفريقيا من حيث عدد السكان بعد نيجيريا والعاشر من حيث المساحة تشكل المياه الواردة من أثيوبيا وحدها 85 بالمئة من إجمالي المياه الواردة من دول حوض النيل أثيوبيا يحدها من الشرق جيبوتي والصومال ومن الشمال الغربي السودان ومن الجنوب كينيا، وتبلغ مساحتها (1/04/300/) كم2 قبل استقلال اريتريا، عاصمتها أديس أبابا، يعمل حوالي 85 بالمئة من مجموع سكانها بالزراعة. [1]
- ✓ **السودان:** دولة في شمال شرق أفريقيا، تحدها من الشرق إثيوبيا وأريتريا، تأتي السودان بعد مصر مباشرة في مصب النيل، ويلتقي النيل الأزرق مع النيل الأبيض في الخرطوم ويشكلان ذلك النهر الذي يأتي إلى مصر. يحدها من الشمال مصر ومن الشرق أثيوبيا ومن الغرب التشاد ومن الجنوب أوغندا، تبلغ مساحة السودان حوالي 1.886.068 كيلومترا مربعا، حيث تشكل 6.3 بالمئة من المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية.[2]
- ✓ **مصر:** تقع مصر في شمال إفريقيا وتعتبر دولة مصب وتحدها من الجنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر وخليج السويس ومن الغرب ليبيا ومن الشمال البحر المتوسط. تبلغ مساحتها حوالي (1/101/449) كم وعاصمتها القاهرة، وتأتي الزراعة في المرتبة الأولي من النشاط الاقتصادي بنحو 21 بالمئة من الدخل. ومن أهم المشروعات المصرية المقامة على النيل القناطر الخيرية، خزان أسوان، قناطر زفتي ونجع حمادي.

---

[1] عبد المجيد عمارة،" التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول حوض النيل: "الواقع والمأمول " **مجلة افاق أفريقية** ، ع 29 ، (2009)، ص ص 32-43.

[2] محمد مصطفى محمد مصطفى، **الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل**، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا قسم القانون، 2017/2016)، ص21 .

تجدر الإشارة إلى ان مياه نهر النيل تعتبر الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤمن نحو **96.5 %** من الاحتياجات المائية السنوية لمصر، في حين لا تزيد نسبة الاعتماد المائي على مصادر المياه الأخرى كالأمطار والمياه الجوفية على أكثر من **3.5 – 5 %**، . بعكس جميع دول حوض النيل الأخرى التي تسقط عليها أمطار غزيرة وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية.

المطلب الثاني: خريطة منابع حوض النيل

على الرغم من الوفرة الهائلة في حجم الموارد المائية التي تقدر بحوالي 16660 مليار م 3، إلا ان **95** % من هذه الكمية أي حوالي **1516** مليار م 3 لا تصل إلى مجري الحوض، ومن ثم يفقد الجزء الأكبر من إيراد النهر سنويا نتيجة عمليات التبخر الجوي، ولا يتبقّى من الإيراد السنوي لهذا النهر لا ما يزيد على 84 مليار م^3 التي أصبحت غير كافية لاحتياجات دول حوض النيل خاصة بعد ارتفاع معدلات الزيادة السكانية .[1]

❖ **يتكون نهر النيل من فرعين هما:**

1/ **النيل الأبيض**: ومنبعه الرئيسي بحيرة فيكتوريا وهي واحدة من البحيرات العظمي الأفريقية، وثاني أكبر بحيرة في العالم، وتوجد على حدود ثلاث دول هم "أوغندا - تنزانيا كينيا " ومساحتها تصل إلى **67** ألف كيلومتر مربع.

2/ النيل الأزرق: ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا والذي يمد نهر النيل بحوالي **60 %** من المياه العذبة، ويقابل النيل الأزرق النيل الأبيض في مدينة الخرطوم في السودان فيكوّنان نهر النيل الذي يتجه إلى مصر ويقطع أرضها مسافة حوالي 1520 كيلومتر إلى أن يتفرع لفرعيين في شمال مصر هما فرع دمياط وفرع رشيد ثم يصب في البحر المتوسط.

❖ **المنابع الاستوائية:** توجد في هضبة البحيرات العظمي التي تضم خمس بحيرات وهي فيكتوريا وكايوجا وألبرت وإدوارد وجورج، تمد تلك المنابع نهر النيل ب 14بالمئة من المياه الجارية فيه،

[1] محمد سليمان طايع ، **مصر وأزمة مياه النيل ،آفاق الصراع والتعاون** (القاهرة، دار الشروق ،2012)ص21.

ويعتبر نهر كاجيرا أول منابع النيل ويصب في بحيرة فيكتوريا، وتعتبر بحيرة فيكتوريا أكبر البحيرات العذبة في العالم حيث تبلغ مساحتها **69000** كم مربع وطولها 315 كم وارتفاعها 1132 مترا عن مستوي سطح البحر، [1]

ويبلغ ايراد البحيرة من المياه 144 مليار متر مكعب سنويا، وتقع البحيرة في إطار ثلاث دول هي أوغندا شمالا وتنزانيا جنوبا وكينيا شرقا، ويخرج مجرى النيل من بحيرة فيكتوريا باسم نيل فيكتوريا حيث يجتاز شلالات ريبون ثم بحيرة كوانيا ثم منحدرات فويرا حتى يصل إلى بحيرة ألبرت التي تبلغ مساحتها 5300 كم مربع وتدخل البحيرة ألبرت مياه نهر سمليكي الذي يأتي من بحيرة إدوارد ويطلق على مجرى النيل في أوغندا اسم نيل ألبرت، ويسمي في جنوب السودان بحر الجبل ويتقابل مع نهر السوباط الذي ينبع من الهضبة الاثيوبية حيث يكونان معا مجري النيل الأبيض الذي يتجه شمالا عبر بلاد السودان نحو الخرطوم .

- **مجموعة بحيرة فيكتوريا** تتوسط بحيرة فيكتوريا هضبة البحيرات، تبلغ مساحتها 69000 كم^2، تعتبر الخزان الأكبر لمياه المنابع الاستوائية، ويعتبر نهر كاجيرا من الانهار التي تغذي هذه البحيرة اذ يبلغ طوله 670 كم.[2]
- **نيل فيكتوريا العليا**: ويعد هو المخرج الأوحد من بحيرة فيكتوريا في الأراضي الأوغندية خاصة بعد إنشاء سد أوين على البحيرة منذ عام 1952 ويصل طول هذا الرافد نحو 130 كيلومتر.[3]
- **بحيرة كيوجا**: هي عبارة عن منخفض ضحل له العديد من التفريعات والتي تصل ببعضها إلى حد المستنقعات والبرك الموبوءة بالنباتات المائية وتبلغ المساحة الكلية للبحيرة نحو 6270 كيلومتر مربع.
- **نيل فيكتوريا الدنيا:** ينبع من بحيرة كيوجا في الأراضي الأوغندية ويتجه شمالا بطول نحو 75 كيلومتر حتى يصب في بحيرة ألبرت عبر دلتا كثيفة المستنقعات.

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص58

[2] **المرجع نفسه**، ص21-32

[3] نادر نور الدين محمد، **دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع** ،(القاهرة ،دار النهضة ،2011)ص22.

- **بحيرة ألبرت:** تبلغ مساحة بحيرة ألبرت نحو 5300 كيلومتر مربع وهي البحيرة الأساسية التي ينبع منها النيل الأبيض فعليا باسم "نيل ألبرت "والذي يتحول أسمه بعد دخوله إلى السودان إلى "بحر الجبل "

1/**مجموعة البحيرات الأخدودية:** وهي تشمل بحيرتي "إدوارد، و ألبرت ونهر سمليكي " ومساحتها تبلغ 2200 كم ^{2} وتخرج منها نهر واحد هو "نيل ألبرت " أو "بحر الجبل" ،ويعتبر نهر السمليكي هو المغذي الأساسي للبحيرة والذي يأتي إليها من اتجاه الجنوب الغربي من أراضي دولة الكونغو .

- **نهر السمليكي:** وهو النهر الذي يربط بين بحيرتي إدوارد و ألبرت عبر مسافة نحو 250 كيلومتر جنوب الوادي المتصدع في اتجاه الغرب داخل أراضي الكونغو .
- **بحيرة إدوارد:** تقع في غرب الوادي المتصدع على منسوب نحو 2200 متر من مستوى سطح البحر، وينبع من هذه البحيرة عدة نهيرات صغيرة أقرب إلى قنوات الري حتى تتصل ببحيرة جورج.
- **بحيرة جورج:** وتقع على خط الاستواء بمنسوب نحو 915 متر عن سطح البحر بمساحة 2200 كيلومتر مربع. وينبع من البحيرة عدة نهيرات صغيرة خلال نهر وينزوري.
- **بحر الجبل:** عندما يخرج نيل" ألبرت "من البحيرة التي سمي باسمها في اتجاه الشمال مسمى "نيل ألبرت" أو "النيل الأبيض الأعلى "ويدخل الأراضي السودانية فيتحول أسمه إلى "بحر الجبل " على امتداد نحو 225 كيلومتر من مدخل النهر من جنوب السودان عند مدينة نميل. يفترش هذا النهر مساحات كبيرة في كلا الاتجاهين الشرقي والغربي لجنوب السودان بسبب انعدام الانحدار في هذه المنطقة.
- **بحر الزراف:** يبلغ إجمالي طوله من الجنوب نحو 280 كيلومتر ويبلغ طول الوصلة الخاصة من بحيرة "نو" وحتى مدخل النيل الأبيض نحو 80 كيلومتر.
- **بحر الغزال:** يتدفق بحر الغزال من" مشري الرق " ويصب في بحيرة "نو" بطول لا يتجاوز 160 كيلومتر، نهر بطئ منخفض الضفاف ويلتقي به بحر العرب الذي ينبع من جنوب دارفور .[1]

[1] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص22-30

- **النيل الأبيض:** يبدأ سريان النيل الأبيض من بحيرة "نو" ويتجه شمالا حتى التقاءه مع النيل الأزرق القادم من المرتفعات الإثيوبية لتكوين النيل الموحد الذي يستمر بعد ذلك حتى الأراضي المصرية.

❖ **المنابع الاثيوبية:**

تمد المنابع الاثيوبية نهر النيل بقرابة 74 مليار متر مكعب من المياه سنويا اي حوالي 86 بالمئة من مياهه، وتأتي تلك المنابع او الانهار من الهضبة الاثيوبية حيث ينحدر فوق تلك الهضبة ما بين 11 و 12 نهرا وتزود الهضبة الاثيوبية نهر النيل بثلاثة روافد رئيسي أولها نهر السوباط وطوله 1287 كم ويتكون من فرعين رئيسيين هما نهر البيبور ونهر البارو، ويزود السوباط نهر النيل بأكثر من 13 مليار متر مكعب سنويا، ويوجد في الجنوب الغربي من اثيوبيا حوض المستنقعات " مشار" ويقع بين حوضي السوباط وفرعي البارو من ناحية الجنوب والنيل الأبيض من الغرب وطريق ميلوت – بالوتش – خور يابوس من الشمال والميول الغربية لجبال اثيوبيا المتاخمة لحدود السودان من الشرق .

وثاني الروافد الاثيوبية هو النيل الأزرق (أباي) : الذي يلتقي بالنيل الأبيض في الخرطوم، فالنيل الأزرق أكبر أنهار إثيوبيا وأهمها حيث يزود وحده المجري الرئيسي للنهر بما يتراوح بين 49 و 54 مليار متر مكعب سنويا أي قرابة 60 إلى 65 بالمئة من كمية مياه النيل بكاملها، وينحدر النيل الأزرق من ارتفاع 1786 مترا عبر مجراه الذي يبلغ طوله 1653 كم من بحيرة تانا حتى الخرطوم.

وينبع المجري الرئيسي للنيل الأزرق من الجزء الشمالي الغربي للهضبة الاثيوبية، وتأتي موارده المائية من بحيرة تانا، من أنهار دابوس، ديدسا ،فينشا، جودار، جاما، ولاكا، باشيلابير، بليز، الدينذر، الرهد، ويبلغ مسطح منطقة سقوط الأمطار للنيل الأزرق بفروعه 324.500 كم مربع وهي مساحة تعادل قليلا ضعف مساحة حوض المنطقة الاستوائية بكاملها .

إن مستوي تدفق مياه النيل الأزرق ليست على وتيرة واحدة طول العام ففي الفترة من يوليو حتى سبتمبر تصل قوة تدفق هذا النهر إلى ذروتها حتى أنه يزود نهر النيل ب 90 بالمئة من مياهه التي تمر فيه بعد مدينة الخرطوم في تلك الفترة .[1]

[1] زكي البحيري ، مرجع سابق ،ص 63 .

ثالث روافد نهر النيل الإثيوبية هو نهر عطبرة أو تيكيزي : وطوله 880 كم ويمد النيل بما يتراوح بين 12 و 13 مليار متر مكعب من المياه ، أي بنسبة 11 أو 12 بالمئة، ويتشكل ذلك النهر في جزء من الحدود الاثيوبية الأريتيرية ويتشابه نظامه المناخي مع مناخ حوض النيل الازرق .

تقدر الإحصاءات كمية المياه التي تصل إلى نهر النيل من المنابع الاستوائية والإثيوبية عند أسوان ب 84 مليار متر مكعب في المتوسط سنويا خلال القرن العشرين، وكان للمنابع الإثيوبية النصيب الأعظم في مد نهر النيل بالمياه الواصلة اليه .[1]

- **نهر السوباط :** ينتج هذا النهر عن التقاء رافدين الأول هو نهر "بيبور" الذي يقع أهم منابعه قرب بحيرة رودلف (توركانا) والثاني نهر "بارو" الذي ينبع من الطرف الجنوبي لهضبة إثيوبيا .
- **النيل الأزرق:** يعد هو الرافد الأعلى في المنسوب حيث ينبع من أعالي الهضبة بارتفاعات تتراوح بين ألفين إلى ثلاثة ألاف متر فوق مستوى سطح البحر. يبدأ النيل الأزرق من بحيرة "تانا" الذي يبلغ ارتفاعها 1840 مترا فوق سطح البحر ومساحتها نحو 3060كم 2، فالنيل الأزرق بلا شك أعظم روافد النيل وأغزرها مياها[2].
- **نهر عطبرة :** يعد نهر عطبرة هو الرافد الأخير لنهر النيل من الهضبة الإثيوبية ويمتد بطول 880 متر، ينبع من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا وله روافد عدة أهمها نهر "تكازي" وتمتاز المجاري العليا لنهر عطبرة بشدة انحدارها مما يعرقل الملاحة، وبحر السلام ويحمل معه كميات كبيرة من الطمي إلى الأراضي السودانية .
- **بحيرة تانا:** تبلغ المساحة السطحية لبحيرة تانا نحو 3673 كيلومتر مربع وتعد أكبر بحيرات إثيوبيا، وتقع في الشمال الغربي من الهضبة الوسطى للمرتفعات الإثيوبية على منسوب 1800 متر من سطح البحر. وتعد بحيرة تانا هي المنبع الرئيسي للنيل الأزرق.
- **النيل النوبي:** يطلق أسم النيل النوبي على الجزء الممتد من الخرطوم الى أسوان، وتعتبر الشلالات الستة أهم ما يتصف به النيل النوبي.

[1] نادر الدين محمد، **دول ومنابع النيل الحياة والمياه والسدود والصراع**، (القاهرة : دار النهضة ، 2015 م) ، ص. 26 .

[2] نادر نور الدين، **مرجع سابق**، ص 35 .

- **النيل الرئيس:** يبدأ من أسوان لينتهي إلى البحر المتوسط، بعد أن يرتفع إلى الشمال من القاهرة إلى فرعي دمياط ورشيد، ويبلغ طوله بتعرجاته نحو 1536 وهذا الطول يعادل 23 بالمئة من الطول الإجمالي لنهر النيل ينحدر فيها 91 مترا.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمياه حوض النيل:

سعى القانون الدولي والمنظمات الدولية لدراسة كيفية استغلال الأنهار الدولية، ووضع القواعد التي تنظم أسلوب اقتسام واستغلال المياه التي تجري فيها، حفاظا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول، وقد ساعد قصور القانون الدولي فيما يختص بمشكلات المياه الدولية، عدم وضوح العديد من نصوصه على زيادة النزاعات وتباين درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وعلي الرغم من أنه لم تكن توجد اتفاقيات عامة تحكم عمل الأنهار الدولية بسبب اختلاف وضع كل نهر دولي عن الاخر،

فإن هناك معاهدات دولية مهمة أعطت اهتماما لهذا المجال كمعاهدة فيينا 1815 وهي أول معاهدة تضمنت أحكاما عن الأنهار الدولية كذلك تضمنت معاهدة السلام المنعقدة في فرساي بباريس 1919 ومعاهدة برشلونة 1921 ومعاهدة جنيف 1922 بعض البنود والأحكام الخاصة بالأنهار الدولية،[1]

وقد أكدت جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك 1958 على "أن أي نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة، وكل دولة مشتركة في نظام مائي دولي معين لها الحق في نصيب معقول في الاستخدامات المقيدة لمياه حوض الصرف، وأن على الدول المشاركة في النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه، و لقد وجدت قواعد عامة تنظم استخدامات مياه الأنهار الدولية وضعتها جمعية القانون الدولي، وأقرتها في اجتماعها الذي عقد بمدينة هلسنكي 1966، حيث تنص المادة الرابعة من القواعد على أنه يحق لأية دولة حوضية داخل أراضيها أن تتمتع ب "حصة مناسبة وعادلة " في حوض الصرف الدولي، هذه المادة كانت مهمة لكونها ترفض "مبدأ هارمون " الذي كان يري أن من حق أية دولة الاستخدام الغير محدود لمياه أي نهر دولي داخل أراضيها.

[1] زكي البحيري ، مرجع سابق ،ص86.

بل يتم تحديد حصص الدول طبقا للمعايير التي وردت في المادة الخامسة من قواعد هلسنكي والتي تشمل على جغرافيا الحوض، مساهمة كل دولة فيه، الاستخدامات السابقة والحالية لمياه الحوض.

أعطت الأمم المتحدة مسألة الأنهار الدولية اهتماما مع إدراك العواقب الوخيمة التي تنجم عن الصراع بين الدول النهرية فصدرت "اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في غير الشؤون الملاحية" في 21 مايو 1997، وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة متزامنة مع الوقت الذي بدأت تتزايد فيه المطالب المائية من جانب دول حوض النيل، بغرض التنمية الزراعية والصناعية وتوليد الكهرباء اللازمة لسكانها ومن بين القواعد التي وضعتها تلك الاتفاقية:

- **احترام اتفاقيات المياه السابقة:** نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على ألا يؤثر أي نص من نصوصها على حقوق دول أي مجري مائي أو التزامات تلك الدول الناشئة عن اتفاقيات سابقة يكون معمول بها من قبل، ويعني ذلك أحقية مصر والسودان في استمرار سريان الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية 1929 و1959.[1]
- **الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان:** نصت المادة الخامسة على ان تنتفع دول المجري المائي المشترك بالمجرى المائي وواجب التعاون وتنميته على السواء.
- **وضع جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار:** أن يحدد الثقل الممنوح لكل عامل من عوامل الانتفاع بمياه النهر وفقا لأهميته في كل دولة بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى المتصلة بذلك.
- **عدم التسبب في ضرر جوهري :** تتخذ دول المجرى المائي الدولي التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى الأخرى وفي حالة وقوع الضرر تقوم الدولة بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل تخفيف هذا الضرر والقيام عند الضرورة بمناقشة مسألة التعويض.[2]
- **الإخطار المسبق :** نصت أن على الدول المقدمة على عمل إنشاءات معينة، أن تبلغ الدول الأخرى قبل الإقدام على أعمال الأنشاء هذه بمدة ستة أشهر على الأقل، فتبعا

[1] بلال المصري، **الدبلوماسية المصرية :عوامل تحد من قدراتها على حل أزمة سد النهضة** ،(برلين –المانيا : المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية ،2018)ص7.

[2] **المرجع نفسه**، ص86-91.

لذلك تربط دول حوض النيل مجموعة اتفاقيات تحافظ على نسبة كل دولة فيهم من المياه العذبة ووضع الضوابط والمواثيق لإقامة السدود على مجري النهر، ومنع أي دولة التأثير على مصالح الدول الأخرى أو تأثر على حصتها في مياه النيل و أهم هذه الاتفاقيات ما يلي :

المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل:

لقد تم عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية بين دول حوض نهر النيل، وكان معظمها ثنائيا منها ما تم توقيعه في الفترة الاستعمارية بواسطة القوي المستعمرة نيابة عن مستعمراتها ومنها ما تم توقيعه بعد حصول تلك الدول على الاستقلال.

- **بروتوكول 1891:** وقعت بريطانيا وإيطاليا بروما، بروتوكولا يحدد مناطق نفوذها في دول الحوض الواقعة في شرق إفريقيا حتى مشارف البحر الأحمر، وإن الفقرة الثالثة المتعلقة بمفهوم توارث الدول واستمرارية الالتزامات ذات الطبيعة الاقليمية والجغرافية، فكان جوهر الاتفاقية هو التزام أطرافها بعدم إقامة أو تنفيذ أيه مشروعات مائية على حوض نهر عطبرة الإثيوبي – السوداني بغير التشاور المسبق مع مصر.
- **معاهدة 1902:** تم توقيعها بين بريطانيا والإمبراطورية الإثيوبية في أديس أبابا لترسيم الحدود بينها وبين السودان، هذه الاتفاقية تنص بصراحة على تنظيم استغلال مياه النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط، وضرورة الإخطار المسبق قبل الشروع في أية مشروعات من قبل إثيوبيا من شأنها أن تؤثر على تدفق المياه ، وكانت بريطانيا من خلال هذه الاتفاقية تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة لربط مستعمرتها بالمنطقة .[1]
- **اتفاق 1906 بين بريطانيا ودولة الكونغو :** تم توقيعه في لندن تعهدت فيه حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بإقامة أي أشغال على نهر "سمليكي " أو نهر "سانجو" يكون من شأنها خفض كمية المياه التي تتدفق في بحيرة "ألبرت "، نلاحظ في هذا الاتفاق يرتكز على قضايا حدود نفوذ الدول الاستعمارية، كما أعطي الامتيازات لشركاتها لتنفيذ

[1] محمد سليمان طايع، **مرجع سابق**، ص168.

المنشآت في تلك الأقاليم وتتضمن خضوع جميع الأفراد خضوعا كاملا للقوانين البريطانية، سميت باسم "القوانين السودانية".[1]

- **اتفاقية نوفمبر 1924:**
- أبرمت بين بريطانيا تنزانيا وبلجيكا بورندي ورواندا وكانت الغاية من هذه المعاهدة الاستغلال العادل والمنصف لمياه نهر " كاجيرا" المتصل مباشرة ببحيرة فيكتوريا، دون إلحاق الضرر بمصالح كل من مصر والسودان .
- **اتفاق بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا :** يتعلق هذا الاتفاق بمصالحهم المشتركة في إثيوبيا تحت غطاء الحفاظ على سلامتها، وفي البند الرابع نص أن يتم التشاور بين الدول الثلاث في حالة حدوث أية قلاقل بالنسبة للظروف السياسية في إثيوبيا .
- **اتفاق عام 1925** تم تبادل المذكرات بين المملكة المتحدة وإيطاليا بشأن الامتيازات المتعلقة بإقامة خزان على بحيرة تانا وخط حديدي عبر إثيوبيا انطلاقا من أريتريا إلى الصومال الإيطالي، واشترطت الرسالة كذلك اعتراف الحكومة الإيطالية بالحقوق الهيدروليكية الأولي لمصر والسودان، والالتزام بعدم إجراء أية أشغال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق من شأنها أن تعدل تدفق المياه نحو النهر الرئيسي ، فهذه المذكرات والرسائل تعترف بحقوق السودان ومصر المكتسبة في النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما كما تشير إلى ضرورة استغلال المياه بما لا يعيق تدفقها على المجري الأعلى دون المساس بحقوق المواطنين المجاورين في الانتفاع .[2]
- **اتفاق عام 1929:** ركزت على استعمال مياه النيل لأغراض الري، فقد بدأ التفكير لاستغلال أراضي حوض النيل السودانية الزراعية، فقد تضمن أتفاق 1929 التزاما على دول حوض النيل الأخرى بعدم القيام بغير أتفاق سابق مع مصر بأعمال ري أو توليد الطاقة كهرومائية، ولا تتخذ إجراءات يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر ، بالإضافة إلى تنظيمه لشرط "الإخطار المسبق " كشرط واجب الالتزام به من جانب دول أعلي النهر عند شروعها في تنفيذ أيه مشروعات مائية على مجري النهر.[3]

---

[1] محمود عبد المؤمن محفوظ، **حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار**، أطروحة دكتوراه، (جامعة أسيوط: كلية الحقوق،2010/2009) ص381 .

[2] **المرجع نفسه**، ص168-170.

[3] رمزى سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية**، (القاهرة منشأة المعارف ،2001)، ص 74 .

حيث ركز أتفاق 1929 على تنظيم عملية تقاسم مياه النهر بين دولتي المصب مصر والسودان، أكد عدد من مسئولي وخبراء الشأن المائي في السودان ان اتفاقية 1929 لم تكن منصفة للسودان فإنها قد حددت نصيب مصر ب 48 مليار م 3 في حين حددت نصيب السودان ب 4 مليار م 3 سنويا.

- حق مصر في القيام بمشروعات متعلقة بنهر النيل دون موافقة الدول المشاطئة العليا .
- حق مصر في الاعتراض على أي مشاريع بناء على نهر النيل في دول المنبع من شأنها التأثير سلبا على مصالحها.
- اشتملت الاتفاقية على قواعد تفصيلية بشأن التخزين والسحب من مياه النيل، حيث أعطت أولوية لمصر في حقها في الانتفاع بجميع حصتها من مياه النيل وفروعه في فترة الجفاف باستثناء ما تستهلكه طلمبات الري في السودان .

كما يتضح من بنود المعاهدة فإنها أعطت مصر الحصة الأكبر من المياه كما لم تشر لحصة دول المنبع بل أعطت لمصر حق مراقبة المشاريع المقترحة لهذه الدول والاعتراض عليها.[1]

- **اتفاق عام 1934 :** تم توقيع الاتفاقية بين بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبلجيكا نيابة عن رواندا وبورندي بشأن نهر "كاجيرا"، تلزم الدول التي تود استخدام مياه نهر كاجيرا ان تخطر الدول الأخرى بفترة ستة أشهر مسبقا فنلاحظ أن هذه الاتفاقية تؤكد على شرط الإخطار المسبق .
- **تبادل المذكرات عام 1949 :** بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا، بشأن اشتراك مصر في بناء سد وخزان على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء لصالح أوغندا، فقد كانت هذه الاتفاقية تدشينا لعلاقات التعاون الثنائي بين مصر وأوغندا على الصعيد الثنائي .[2]
- **اتفاق 1959 للانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان:** قد ارتكزت على مبادئ الحقوق المكتسبة وضبط النهر وتوزيع فوائده والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر، وبموجب هذه الاتفاقية تم تقسيم المتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان وقدره 84 مليار م 3 بين البلدين على أساس أن تكون حصة مصر 55,5 مليار م 3 وحصة

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق** ،ص88.

[2] عبد الغني محمود، **القانون الدولي العام**، (القاهرة :دار النهضة العربية ،2002) ص. 52.

السودان 18,5 مليار م 3 في السنة. وقدرت كمية المياه المفقودة بسبب التبخر في بحيرة السد العالي بالسودان بعشرة ملايين م 3. وفق هذه الاتفاقية، يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان بقدر 84 مليار من الأمتار المكعبة فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين.

فهذه الاتفاقية تعتبر نقلة نوعية إيجابية في مسيرة العلاقات المائية المصرية السودانية فقد جعلت هذه الاتفاقية الإشراف على مياه النيل مشتركا بين البلدين من خلال الهيئة الفنية المشتركة بعد ان كان الإشراف يقتصر على مصر وحدها ومنح السودان حرية التصرف بمياهه طيلة أيام السنة ومن ضمن أحكام اتفاق 1959:

- الاعتراف بصحة اتفاق عام 1929.
- إقامة مشروعات لضبط النهر.

فقد وافق الطرفان على أن تنشئ مصر خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل، ووافق الطرفان كذلك على أن ينشئ السودان خزان الروصيرص، توزيع فوائد النهر بين البلدين، ترحيل سكان زادي حلفا، افقت مصر دفع مبلغ مالي كتعويض شامل عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة للتخزين في السد العالي[1]

في حالة احتياج دولة من دول حوض النيل نسبة من المياه، يتم التشاور بشأنها على أن تخصم هذه النسبة مناصفة (البند الثاني من الأحكام العامة في القسم الخامس) هذا البند تحديدا هو ما أثار حفيظة باقي دول الحوض باعتبار أن المياه تنبع منها وعليها الاستئذان من مصر والسودان من اجل الحصول على نسبة من المياه مما جعلها ترفض هذه الاتفاقية.[2]

يلاحظ في هذه الاتفاقية انها تكملة لاتفاقية 1929، حيث ركزت على توحيد المواقف في مواجهة باقي دول الحوض لتعزيز التضامن بين مصر والسودان.

[1] فيصل عبد الرحمن على طه، **مياه النيل السياق التاريخي والقانوني**، (مركز عبد الكريم الثقافي، 2005)، ص73 .

[2] **المرجع نفسه**، ص88-90

❖ **اتفاقية عام 1991 الموقعة بين مصر وأوغندا:** بخصوص توسعات خزان أوين بأوغندا وقعتها أوغندا وهي مستقلة، نصت هذه الاتفاقية أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تراجع بين مصر و أوغندا بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

❖ **اتفاقية عام 1993 الموقعة بين مصر وإثيوبيا:** تتضمن المبادئ العامة الخاصة بالتعاون بين البلدين مما أدى لتكوين لجنة ثنائية للتشاور حول المياه فقد ساهمت هذه اللجنة التخفيف من حدة التوتر بين البلدين:

- عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدول الأخر.
- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقلل الفواقد.

❖ **مؤتمر النيل 2002:** هو إحدى أليات التعاون بين دول حوض النيل، تتمثل أنشطة هذا المؤتمر في الأوراق القطرية التي تعرضها الوفود الرسمية لدول حوض النيل فقد ركزت على الحاجة لإنشاء السدود الصغيرة لإمدادات مياه الشرب وتوليد الكهرباء في معظم دول حوض النيل وكانت هناك مبالغة أثيوبية شديدة في تقدير احتياجاتها المائية وللمساحات الزراعية التي يمكن استصلاحها.[1]

❖ **مبادرة حوض النيل:** يشمل مشروع مبادرة حوض النيل على ثلاثة محاور الأول عبارة عن مشروعات الرؤية المشتركة لحوض النيل بكامله والمحور الثاني يشمل مشروعات الأحواض الفرعية وتشمل مشروعات يتم تنفيذها بين مجموعة من الدول تشترك في حوض فرعي مثل مصر والسودان واثيوبيا، أما المحور الثالث فهو أعداد الإطار المؤسسي والقانوني لتعاون دول حوض النيل " اتفاقية عنتيبي حاليا" . [2]

ساعدت مبادرة حوض النيل على توحيد مواقف دول المنبع في عدم الاعتراف بالحصص المائية التاريخية لمصر والسودان والمطالبة بإعادة توزيع مياه النهر على دول الحوض، عدم الاعتراف بمبدأ الإخطار المسبق، قامت المبادرة بأعداد دراسات للربط الكهربائي بين أثيوبيا ومصر والسودان لنقل

[1] نادر نور الدين محمد، **مصر ودول منابع النيل الحياه والمياه والسدود والصراع** ،(القاهرة :دار النهضة للنشر ،2014)،ص404

[2] محمد نصر الدين علام، **أزمة سد النهضة الأثيوبي قضية سياسية أم إشكالية فنية** ،(القاهرة :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ،2014) ص87 .

كهرباء السدود الأثيوبية إلى مصر والسودان ووقعت الدول الثلاثة اتفاقية للربط الكهربائي قبل دراسة الأثار السلبية للسدود الأثيوبية.

❖ **موقف مصر من مبادرة حوض النيل:** رفضت مصر التوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل وأرجع الدكتور "محمد نصر الدين علام " وزير الري المصري أسباب رفض مصر التوقيع لثلاثة أسباب هي: أن تتضمن الاتفاقية بند خاص بالأمن المائي نصا صريحا يضمن عدم المساس بحصة مصر من المياه وبند خاص بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، تعديل البند 34 أ و ب بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل بنود في الاتفاقية بإجماع اراء الدول الأعضاء وليس بالأغلبية لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب التي تمثل الأقلية .

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من الاتفاقيات المبرمة لاستغلال المياه:

يمثل الصراع حول مدى مشروعية اتفاقيات النيل السابقة أحد مجالات الصراع المائي الدولي في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل خلال الفترة الأخيرة، اذ تطرح دول أعالي حوض النيل مسألة عدم مشروعية الاتفاقيات السابقة، نظرا لكونها إما أنها لم تكن عضوا فيها وإما لأن تلك الدول لم تكم قد حصلت على استقلالها بعد أثناء توقيع تلك الاتفاقيات وفي المقابل تتمسك مصر والسودان بقاعدتي التوارث الدولي للمعاهدات والحق التاريخي المكتسب.[1]

✓ **موقف دول المنابع من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل:**

يمكن تقسيمهم إلى فئتين حسب مواقفها من اتفاقيات مياه النيل. فئة القبول بالأمر الواقع ويندرج تحت هذه الفئة أربع دول من دول منابع النيل وهي أريتريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندي .[2]

يفسر بعض المحللين مواقف تلك الدول استنادا إلى ضعف اعتمادها على مياه النيل كمصدر من مصادر مواردها المائية المتجددة سنويا، فضلا عن نقص الخبرات في المجال الهيدروليكي، ناهيك أن

[1] محمد سليمان طايع، **مرجع سابق**، ص198.

[2] ولاء الشيخ، "مياه النيل الأزمة والحل" ،**مجلة شهرية تصدر عن دار أخبار اليوم** ،ع596 ، (1981)، ص ص 165 -172.

هذه الدول الأربع كانت تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي دون اكتراث هذه الدول بالقضايا المتصلة بالمياه.

الفئة الثانية: فئة الرفض والمطالبة بالتغيير ويمثلها كل من إثيوبيا وتنزانيا وكينيا وأوغندا، فتدعو هذه الدول إلى بطلان تلك الاتفاقيات السابقة كونها تنقص من سيادتها.

- **موقف إثيوبيا**: إن متابعة المواقف الإثيوبية بشأن مياه نهر النيل، تكشف أنها تتسم دائما بالريبة والتشكك تجاه مصر والسودان والأطر التعاونية في حوض النيل، وكان ذلك نتيجة مفاهيم سادت في أذهان الإثيوبيين منذ عصر أباطرتهم القدماء حول قدرة أباطرة الحبشة على تحويل مياه النيل عن مصر، وقد ألقي هذا التراث بظلاله السلبية على العلاقات بين مصر و إثيوبيا .

وفيما يتعلق بموقف إثيوبيا من اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل عام 1959 بين مصر والسودان، فإن إثيوبيا ترى أن هذه الاتفاقية هي مجرد اتفاقية بين دولتين فقط من دول حوض النيل، وأنها اتفاقية تخص طرفيها فقط، وأن اتفاقية 1959 لا توزع مياه النيل توزيعا عادلا على جميع دول الحوض وان القانون الدولي لا يقبل مقولة الحقوق المكتسبة.[1]

وقد قابلت أثيوبيا كل هذه الاتفاقيات بالرفض واستنادها على نظرية السيادة الإقليمية المطلقة في موقفها الرافض للاتفاقيات القانونية المبرمة في فترة ما قبل الاستقلال، وأكدت سيادتها المطلقة على نهر النيل في العديد من المناسبات.

وعام 1976 أصدرت وزارة الخارجية الإثيوبية مذكرة رسمية، مستنكرة إنشاء مصر مشروعات كبيرة دون إخطار دول أعالي النهر، وعام 1981 أعلنت إثيوبيا البدء في تنفيذ مشروع عملاق لإقامة ما يزيد على 40 سدا وقناة بدعم أمريكي واسرائيلي.

- **موقف تنزانيا**: كانت تنزانيا واحدة من الدول التي رفضت بشدة كل الصيغ التي اقترحتها مصر والسودان بشأن الحفاظ على مشروعية الاتفاقيات السابقة التي كانت محل تفاوض بين الدول النيلية وكانت تنزانيا على طليعة الدول الموقعة على اتفاق عنتيبي مايو 2010.

[1] ولاء الشيخ ، **مرجع سابق**، ص198-202

- **موقف كينيا** كانت كينيا رافضة بشدة كل الصيغ التي اقترحتها مصر والسودان بشأن الحفاظ على مشروعية الاتفاقيات السابقة، وأصرت كينيا في اجتماع وزراء الموارد المائية للدول النيلية في شرم الشيخ إبريل 2010 على رفض كل الاتفاقيات السابقة المتصلة بنهر النيل وضرورة إحلالها باتفاق جديد.
- **موقف أوغندا:** كانت أوغندا هي البلد التي استضاف توقيع اتفاقية عنتيبي الجديدة في 14 مايو 2010.[1]

فكان الصراع المائي الدولي يرتكز إلى مجموعتين من المتغيرات أو المحددات، منها النمو السكاني المتزايد في دول حوض النيل خلال ربع القرن الأخير فضلا عن الفقر الشديد الذي تعاني منه دول حوض النيل باستثناء مصر، فأن الفقر الاقتصادي يؤثر على محدودية الموارد المائية، التغيرات المناخية فقد عانت بعض دول منابع النيل من المجاعات التي ترتبت عن انحسار الهطول المطري وتصحر الأراضي الزراعية، ايضا سعي دول حوض النيل تحقيق التنمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما جعل هذه الدول تتطلع لاستغلال الطاقة الكهرومائية.

✓ الموقف المصري –السوداني من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل

إن موقف الدولتين تعبر عن درجة كبيرة من التجانس حيث تؤكد مصر والسودان على مشروعية الاتفاقيات السابقة، وإثبات حقوقها في تلك المياه على مبدأين أساسين هما مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.[2]

ولقد رفعت مصر مجموعة من الحجج القانونية لتبرير تمسكها بهذه الاتفاقيات:

❖ مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات:[3]

هذا المبدأ برز بفضل الجهود الدولية وخاصة لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي أسفرت عن توقيع اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات الدولية عام 1978. فترى دول المصب مصر والسودان أن الاتفاقيات التاريخية المبرمة سابقا ملزمة لدول المنبع استنادا لاتفاقية فيينا بشأن

---

[1] **المرجع نفسه**، ص235 .

[2] محمد ابراهيم، هشام الحلبي ،محاضرات في ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض رؤى استراتيجية ،**مركز الدراسات الاستراتيجية**، مكتبة الإسكندرية ،2020، ص51.

[3] بدر حسن الشافع، **مرجع سابق**، ص92،

التوارث الدولي في مجال المعاهدات الدولية 1978، وتؤكد مصر فكرة التوارث الدولي، من خلال أن هذه الاتفاقيات التي وقعتها الدول الاستعمارية باسم هذه الدول المستعمرة أتت بمبادئ توافق القواعد العامة للنظام القانوني للأنهار الدولية ولا تخالفها .[1]

✓ **عدم انطباق مبدأ التغير الجوهري في الظروف على هذه الاتفاقيات:**

ايضا ترى مصر أنه لا يجوز الاستناد لمبدأ التغير الجوهري في الظروف للتنصل من هذه الاتفاقيات الذي اقرته اتفاقية فيينا للمعاهدات 1969" لا يجوز الاحتجاج بالتغير الجوهري في الظروف كأساس لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها في إحدى الحالتين:

1) إذا كانت المعاهدة تنشئ حدودا.
2) إذا كان التغير الجوهري في الظروف ناتج عن إخلال الطرف إما بالتزام يقع عليه في ظل المعاهدة أو بأي التزام دولي أخر.

بمعني أن المعاهدات الحدودية مستثناة من شرط الانسحاب من المعاهدة أو انقضائها.[2]

✓ **مبدأ الحقوق المكتسبة:**

ترى مصر والسودان أن لديها حقوقا تاريخية ومكتسبة في مياه النيل كما أن اتفاقية فيينا للمعاهدات أقرت هذا الأمر. فالتطبيق القضائي والدولي والعمل الدبلوماسي يؤكدان ضرورة احترام الحقوق المكتسبة كمبدأ من المبادئ الجوهرية في القانون الدولي العام.

يلاحظ أن فكرة الحقوق المكتسبة وردت في المذكرات المتبادلة بين بريطانيا و إيطاليا عام 1925 حيث أعترف إيطالية بالحقوق الهيدروليكية التي اكتسبتها مصر والسودان سابقا في مياه النيل الأبيض و الأزرق.

[1] ناصر اسر ناصر، "سد النهضة وضعه القانوني، وأثره على الأمن القومي في حوض النيل"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، م33، ع70، (2017) ، ص ص 165-192 .

[2] UN : Vienna Convention on the Law of Treaties 1969 , **Treaty series** , vol .1155,1969,Article,62

✓ **مبدأ الإخطار المسبق وعدم الضرر:**

تستند مصر لهذين المبدأين لمطالبة دول المنبع بعدم القيام بأية مشروعات على الجزء المار من النهر بأراضيها إلا بعد إخطارها، وهي تستند في ذلك للاتفاقيات التاريخية لنهر النيل مثل اتفاقية 1902و 1929، ولقد دار جدل كبير على مستوي الفقه القانوني بشأن تعريف الضرر، اذا كان الضرر البسيط الذي يمكن تحمله أم هو الضرر الجوهري الذي ينبغي على دولة المنبع تلافيه ابتداء أو التواصل مع دول المصب عبر الإخطار المسبق لإشراكها في الأمر لتنفيذ المشروع بحد أدني من الضرر وإمكانية تعويض دول المصب .

❖ **الحجج القانونية الإثيوبية:**

✓ **مبدأ الصحيفة البيضاء:**

وهو عكس فكرة التوارث الدولي، يرى هذا المبدأ أن الدول الأخرى غير ملزمة بأي اتفاقية لم تكن طرفا فيها استنادا للمادة 16 من اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية لعام 1978 وبالتالي ترى إثيوبيا أن هذه الاتفاقية وقعت إبان الاحتلال البريطاني والايطالي فبالتالي هي غير ملزمة بها.

✓ **مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه:**

يمكن اعتباره المبدأ المقابل لمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، إذ ترى إثيوبيا أن مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه الذي أقرته اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 يعطيها الحق في استخدام مياه حوض النيل مثل دولتي المصب، فحصص المياه ليست ثابته بل متغيرة وتخضع لاعتبارات مثل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجري المائي ، العوامل لجغرافية والهيدرولوجية والمناخية أن يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقا لأهميته بالمقارنة مع العوامل الأخرى . وفق البند الأول من المادة السادسة من اتفاقية 1997.[1]

✓ **نظرية السيادة الإقليمية، أو ما يعرف بمبدأ هارمون:**

مغزى هذه النظرية إطلاق يد دول المنبع في التصرف في مياه النيل التي تمر بإقليمها دون أي اعتداء بحقوق الدول المشاطئة الأخرى، وهي عكس نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة للنهر التي تستند

[1] **المرجع نفسه**، ص92-99

اليها دولتا المصب التي لا تسمح للدول النهرية بإدخال أي تعديل على النهر على نحو يؤدي إلى المساس بحقوق الدول الأخرى.

✓ **نظرية الوحدة الإقليمية المحدودة:**

التي حاولت التوسط بينهما التي تقوم على أن كل دولة نهرية الحق في استخدام المياه النهر التي تمر بإقليمها مع مراعاة حقوق الدول الأخرى.

✓ **نظرية السيادة الاقليمية المقيدة:**

التي تعطي كل دولة من الدول المتشاطئة الحق في الاستخدام المنصف والعادل مع عدم حدوث ضرر للأخرين، وهناك نظرية وحدة المصالح وتقوم على أساس تجاهل الحدود السياسية بين الدول النهرية، وتستند إثيوبيا لنظرية السيادة المطلقة لنفي الحق التاريخي لمصر والسودان .[1]

المطلب الثالث: طبيعة النزاع المائي بين دول حوض النيل الشرقي:

يرجع الصراع حول المياه في حوض النيل إلى أن توزيع الموارد المائية لا يتفق مع الكثافة السكانية لكل دولة من دول حوض النيل، وأن استخدام المياه من جانب طرف معين في اعالي النهر قد يؤثر تأثيرا كبيرا على امدادات المياه للأطراف الأخرى أدني نهر النيل، وبصفة عامة تذل السيطرة في مياه الانهار الدولية في يد دول المنابع مما يتطلب وجود اتفاقيات حاكمة لاستخدام المياه.[2]

تتمثل أبعاد ومجالات الصراع المائي لحوض النيل في ثلاثة مجالات رئيسية:

✓ **أولها: النزاع حول مدى "مشروعية " الاتفاقيات السابقة:**

تعني الاتفاقيات التي وقعت في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل الهيدرولوجية في النهر، الصراع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل، والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص والأنصبة المائية بين دوله، والصراع حول مدى لزومية شرط الأخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية من قبل دول منابع النهر.

---

[1] مصطفى سيد عبد الرحمن ، **قانون استخدام الانهار الدولية والشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل** ،(القاهرة، دار النهضة، 1991) ،ص 27 .

[2] زكي البحيري ، **مرجع سابق** ،ص575 .

✓ **النزاع حول تقاسم المياه في حوض النيل:**

يتم على أساسها توزيع المياه المشتركة بين دول حوض النيل أحد مجالات التي ينشأ بصددها الصراع المائي الدولي ذلك أنه لا توجد اتفاقية دولية عامة تحدد كيفية تقاسم المياه في الأحواض الدولية المشتركة عدا اتفاقيتي 1929 وعام 1959 الموقعتين بين مصر والسودان، بشأن تحديد عملية تقاسم إيرادات نهر لنيل المائية. في حين ان دول منابع نهر النيل تطالب بإعادة تقاسم المياه وإعادة توزيع الأنصبة المائية بين الدول النيلية.

✓ **النزاع حول بيع المياه في حوض النيل:**

إن فكرة بيع المياه دوليا تعود إلى اعتبار المياه سلعة اقتصادية شأنها شأن غيرها من السلع الأخرى التي تباع وتشتري، وهي الفكرة التي أكدتها توصيات البيان الختامي الذي أصدره المؤتمر الدولي للمياه والبيئة في مدينة "دبلن " بإيرلندا 1992 ، ويمثل الصراع حول تأييد أو رفض "بيع المياه" دوليا، أحد مؤشرات الصراع المائي الدولي حول تقاسم مياه الأنهار، وتدعو إلى ضرورة اعتبار المياه سلعة اقتصادية ومن ثم يجب بيعها لمصر والسودان والحصول على مقابل مادي لكميات المياه الواردة اليها سنويا. [1]

✓ **النزاع حول شرط الإخطار المسبق في حوض النيل:**

إن الالتزام بالإخطار أو التشاور المسبق وعدم التسبب في الضرر، ربما يعد من أكثر الأحكام إثارة للجدل والخلاف في القانون الدولي، هو انعكاس للجدل الفقهي بين اتجاهين فقهيين في القانون الدولي العام للمياه حيث يذهب الاتجاه الأول "نظرية هارمون" إلى اقرار الحرية المطلقة لدول المنابع في إقامة أية مشروعات مائية قطرية على أراضيها دون الرجوع إلى دول المصب، وفي المقابل يري الاتجاه الثاني ويعبر عنه نظريات الوحدة الإقليمية المطلقة والوحدة الإقليمية المقيدة والملكية المشتركة أن دول المنابع ليست مطلوقة العنان في التصرف في المياه النابعة من أراضيها ،وأنها ملزمة بالتشاور المسبق مع

[1] محمد سلمان طايع، **مرجع سابق**، ص298 .

دول أسفل النهر قبل قدومها على القيام بمشروعات مائية قطرية في أعلي النهر، وبطبيعة الحال تتمسك دول المنابع بالنظرية الأولي في حين تنادي دول الصب إلى الأخذ بالنظرية الثانية .[1]

❖ **المشاريع التنموية في منطقة حوض النيل الشرقي**

✓ **المشاريع المائية المصرية:** انطلاقا من مقولة وزير الري الأسبق السيد " محمد نصر الدين علام" أن : "النيل هو الحياة" ، يمكن اعتبار نهر النيل شريان الحياه بالنسبة لمصر، ذلك يفسر حرصها على إقامة المشاريع التنموية لسد احتياجاتها من المياه، ويمكن حصر أهم المشاريع المائية المصرية فيما يلى :

- **مشروع خزان أسوان:** يعتبر من أهم المشاريع المصرية التي تم انشاؤها على ضفاف النيل، وقد تم الشروع في تنفيذه ابتداء من عام 1898، وانتهت الاشغال به عام 1902، ووصلت سعته التخزينية نحو 5 مليار متر مكعب، و يرتفع منسوبه 121 مترا على مستوى سطح البحر.[2]
- **مشروع السد العالي:** يعتبر السد العالي إلى جانب قناة السويس من بين المشاريع الضخمة التي اقامتها مصر، وقد بدأ العمل في بناء السد العالي في جافني 1960 وانتهى منه 1970، حيث يبلغ ارتفاعه 196 مترا، أما طوله عند القمة فيبلغ 3830 مترا، وبفضل السد العالي تمكنت مصر من التحكم في الفيضانات الجارفة من جهة، وكذلك تمكنت من إنشاء مخزون استراتيجي من مياه نهر النيل من جهة أخري يمكن استعماله في دورات الجفاف التي تتعرض لها مصر تقريبا كل قرن من الزمن.

ساهم السد العالي في الحد من النقص المفاجئ في منسوب مياه النيل، وقد حقق السد العالي فوائد جمة للاقتصاد المصري من خلال المساهمة في زيادة نصيب مصر من مياه النيل المقدرة بحوالي 55.5 مليار متر مكعب سنويا.[3]

---

[1] حمدي عبد الرحمن، "أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري "، **مجلة دراسات شرق أوسطية فصلية محكمة**، ع 93، (2020)،ص ص 42-52

[2] Daniel Kendie, **"Egypt and the Hydro-Politics of the Blue Nile River", Northeast African Studies** (East Lansing, USA: Michigan State University Press, Vol. 6, No. 1-2, 1999). pp. 149, 150; Hydropower Projects", Ministry of Water and Energy, Ethiopia, "Baro And Karadobi at :http://www.mowy.gov.et/index.php?pagenum-4.3

[3] أبتسام أوعشرين، "دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل –المحفزات والمعوقات "سد النهضة انموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،ع2 (2021)،ص ص441-461 [3]

✓ **المشاريع المائية السودانية:**

كانت السودان ولوقت قريب تعتبر دولة منبع ومصب في ان واحد قبل انفصال جنوب السودان عنها في عام 2011، ويحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب من مياه نهر النيل حسب اتفاقية 1959، وتتمثل أهم المشاريع السودانية في:

- **سد الروصيرص :** تم إقامته على ضفاف نهر النيل الأزرق عام 1964 من أجل تخزين ثلاث مليارات متر مكعب، وتم تمويل المشروع من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- **سد مروي :** يقع على بعد 350 كيلومتر شمال السودان على مجرى النهر ، أكتمل بناؤه في مارس 2009، وهو من بين السدود الهروهيدرولوكية، ويصل ارتفاعه إلى نحو 67 مترا، وتم إنشاؤه بغرض توليد الطاقة الكهرومائية تلبية للاحتياجات المتزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

✓ **المشاريع الاقتصادية في أثيوبيا:**

يمكن اعتبار المرتفعات الإثيوبية المنبع الاهم بالنسبة لنهر النيل، حيث تساهم تلك المصبات بنسبه 85 بالمئة من مياه النيل، ولكن تعتقد أثيوبيا أنها لم تستفد بالقدر الكافي والازم من المياه التي تجتمع فيها قبل أن تشكل مصبا اساسيا للنيل، لذلك سعت أثيوبيا لإعادة بعث مشاريعها التنموية أهمها:

- **سد فينشا:** تم انشاء هذا السد في عام 1973، ويغطى مساحة حوض نهر فينشا مساحة قدرها نحو 1318 كيلومتر مربع وهو حوض صغير من أحواض النيل الأزرق، ويقدر مساحة خزانه حوالى 460 كيلومتر مربع، وتقدر الطاقة التي ينتجها السد حوالي 128 ميغاوت. [2]
- **سد شاراشارا:** تم الشروع في بناء السد عام 1984 ،واكتملت أشغاله في ماي 1996 ، وتم انشاء هذا السد في مخرج بحيرة "تانا" بغرض تنظيم عملية تدفق المياه من البحيرة نحو نهر النيل الأزرق، كم تم بناء المحطة الكهربائية "بتيس اباي " على بعد 32 كيلومترا من البحيرة ، ويعد سد شاراشارا الوحيد الذي تم بناؤه على المجرى الرئيسي للنيل الأزرق ، حيث اعتبر ذلك

[1] عباس محمود الشراقي ، "إمبراطورية المياه :خريطة السدود الإثيوبية .**رؤى مصرية**" ع23 ،(اكتوبر ،2015)، ص ص 20-25

[2] أميرة محمد عبد الحليم ،"المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل" ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع45 (جويلية 2010) ، ص ص 121-138

خطوة استفزازية قامت بها اثيوبيا اتجاه دول المصب، غرضها الحد من تدفق مياه النيل نحو دول المصب .

المبحث الثالث: مشروع سد النهضة:

هناك أنواع مختلفة للسدود، فثمة سدود لتخزين مياه الري، وأخري لتوليد الكهرباء، وثالثة تجمع بين الاثنين. وتبرز الحاجة الماسة لسدود تخزين المياه لاستخدامها في الزراعة المروية كما يستفاد منها في تعويض النقص الشديد للمياه في أوقات الجفاف.

ويلاحظ أن دول المنبع تعتمد على الزراعة المطرية كإثيوبيا على سبيل المثال بنسبة 98 بالمئة، ومن ناحية أخري فإن هذه السدود مهمة لحماية الدول من الفيضان مثل نهر النيل الذي يحدث فيه دورة فيضان وجفاف كل 20 سنة ما يؤثر على دول المنبع كما حدث في أوقات الجفاف عام 1984، حيث بلغ عدد المتضررين في السودان حينها 8.4 ملايين متشرد وفي إثيوبيا 7.8 ملايين.

كان مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي قد أرسل بعثة في 1958 لعمل دراسة على المياه الاثيوبية، وبالتحديد على النيل الازرق بعد أن قررت مصر بناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي، ووضعت البعثة مخططا ل33 مشروعا وسدا على النيل الأزرق، وكان في مقدمه ما اقترحته البعثة بناء أربعة سدود كبري على الجزء الأخير من النهر هي كرادوبي ومابيل ومندايا وسد الحدود الذي أصبح اسمه بعد ذلك سد الألفية ثم تغير إلى سد النهضة، وتبلغ السعة التخزينية للسدود الأربعة حوالي 50 مليار متر مكعب.[1]

الهدف من هذه السدود توليد كمية من الكهرباء تعادل 3 أضعاف ما يولده السد العالي منها. فإن مقدار الطاقة الكهربائية في إثيوبيا محدود، حيث عاش حوالي 83 بالمئة الشعب الإثيوبي بدون كهرباء حتى نهاية 2010. فسعت إثيوبيا لبناء السدود على فروع النيل وذلك حسب برامجها المعلنة لكي تتمكن من توصيل الكهرباء للمدن والقري الإثيوبية والطاقة الكهربائية.[2]

[1] زكي البحيري ، مرجع سابق ص463 .

[2] مرعي، نجلاء ، **سد النهضة الإثيوبي. الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل**،(القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ،2020) ص 72.

وفي عام 2010 اجتمعت دول حوض النيل ووقعت منهم أربع دول " أثيوبيا، أوغندا، رواندا، كينيا، تنزانيا " على اتفاق جديد لتقسيم النهر والذي يلغي الحصص التاريخية لمصر والسودان وتم تسميته ب " اتفاق عنتيبي" [1]

ثم بعد ذلك في شهر فبراير 2011 قررت بوروندي الانضمام إلى الخمس دول وقامت بالتوقيع على الاتفاق فدخل الاتفاق حيز التنفيذ وانضمت دول أخري من دول حوض النيل مما زاد الخلاف بين دول المنبع ودول المصب وأعلنت مصر موقفها الرسمي برفض الاتفاق وفي عام 2011 بدأت أثيوبيا تنفيذ سد النهضة.

وفي 2 أفريل 2011 قام السيد رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميليس زيناوي بوضع حجر أساس السد والذي أطلق عليه السد أكس، ثم سرعان ما أعاد تسميته باسم السد الحدودي، ثم تغير الاسم ثالثا فأصبح سد الألفية العظيم ثم اخيرا استقر على اسم سد النهضة الإثيوبي العظيم Ethiopian Grand Renaissance Dam(GERD) ، وقال رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل في حفل حجر الأساس " هذا السد أكبر سد ممكن أن تشيده أثيوبيا على نهر النيل أو على أي نهر أخر في أثيوبيا " وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيدا لبناء السد على مجري النيل مما أثار قلق الرأي العام المصري .[2]

قام الإثيوبيون حينها بشرح موقف بلادهم، كما جاء في حديث زيناوي مع صحيفة الحياة المصرية في ماي 2012، و أكد أن السد سيكون لتوليد الكهرباء وهذا النوع من السدود لا يستهلك مياهها ولا يقوم على تحويل مجاري الأنهار بل هم يقومون بتنظيم تدفقها حتى تنتج التوربينات الكهرباء . قابلت مصر تلك التصريحات بتعبير حسن النوايا ووافقت على أن تقوم بدراسة المشروع والاستعانة بخبراء من مصر وإثيوبيا والسودان للاشتراك في تقييم السد. [3]

بعد تقديم اللجنة الدولية والتي ضمت أربعة خبراء دوليين في السدود والموارد المائية والبيئية من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وجنوب إفريقيا والتي أشار ملخص تقريرها النهائي إلى أنه سد بلا دراسات وينبغي أن يتوقف العمل به فورا، لاستكمال دراسات أمان السد ورسوماته التخطيطية. والغريب في الأمر أن إثيوبيا طلبت من مصر والسودان عدم نشر تقرير اللجنة الدولية للخبراء العشرة،

[1] " سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الأمة" ، **حزب التحرير السودان** ، 2017 م ،ص ص 1-40

[2] أرباب ليلى سيد مصطفى، "البعد الأمني للأطماع الدولية في مياه النيل "، **المستقبل العربي**، م3 ،ع409 ،ص ص 71-82

[3] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص 374.

لأن نشره بالطبع ليس في صالحها ولكن الأغرب أن توافق مصر والسودان على ذلك بالرغم من أن التقرير يمثل عاملا مساعدا لمصر.

يرى الكثير من الأثيوبيين أن مصر ومنذ فترة طويلة بنت سياستها الخارجية تجاه دول حوض النيل بادعاء فرض هيمنتها على النيل، و تشير الدراسات أن أثيوبيا منذ عهد الإمبراطور منليك الذي تولى الحكم فيها قبل أكثر من 100 عام، فقد كان الشعب الأثيوبي لديه عقيدة راسخة، بأن النيل الأزرق ملك لهم وليس حق أحد أن يحصل على مياهه، ويطلقون عليه نهر أباي.[1]

إن أثيوبيا تمتلك 9 أنهار كبيرة وأكثر من 40 بحيرة بينها بحيرة تانا، وأن حوالي 86 بالمئة من مياه النيل تنبع من أثيوبيا و14 بالمئة من بلدان المنبع الستة الآخرى: بورندي – الكونغو-كينيا – رواندا – تنزانيا –اوغندا. وأن مصر هي المستفيد الصافي من مياه النيل، إلا أن نصيب الفرد السنوي من المياه المخزنة يصل إلى حدود 38 م 3 –مقابل 700 م3 يتبخر منها 80 بالمئة، بسبب ارتفاع درجة الحرارة، ويبقي من المياه سوى 25 م م3 لأثيوبيا.

تسهم أثيوبيا في حجم المياه الكلية في حوض النيل بمقدار 72.5 مليار متر مكعب، تعادل نسبة 86 بالمئة من إجمالي مياه النيل البالغة 84 مليار متر مكعب عند أسوان، أن أثيوبية صرحت انها لا تستخدم في كل هذه الوفرة المائية سوى 2 بالمئة فقط وما تبقي يذهب خارجها . فإن نصيب الفرد من المياه يقارب 2000 متر مكعب في السنة، وهو ضعف متوسط نصيب الفرد عالميا ولكن أثيوبيا تعاني من مشكلة في تنمية مواردها.[2] ، بالرغم من كونها دولة غنية مائيا إلا انها تواجه تحديات كالتغيرات المناخية والتباين الزماني والمكاني للأمطار التي تسبب الجفاف والفيضانات، الزيادة الديموغرافية، وأيضا انشغال إثيوبية بحروبها الداخلية والخارجية مع إريتريا والصومال . [3]

[1] انتصار معانى على،" الابعاد الجيوبولتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب مصر "،**مركز البحوث التربوية والنفسية** ، م28،ع1 ، ص ص 283 -297 .

[2] ناصر السر ناصر محمد،" سد النهضة وضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل "،**مجلة السودان** ،ع7 ،(سبتمبر 2016)، ص ص 171-186.

[3] محمد على عبد الله الشامخ، **الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مشروع سد النهضة دراسة حالة)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الشرق الأوسط :كلية الآداب والعلوم ، 2020) ص.48 .

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لسد النهضة:

يقع السد في نهاية النيل الأزرق على ارتفاع حوالي 500 أمتار فوق سطح البحر،عند قاعدة السد في منطقة بني شنقول –جوميز وعلى بعد حوالي (20-40) كيلومتر من الحدود السودانية ، والذي كان سعته 14,5 مليار متر مكعب فقط، وبارتفاع 90 مترا ، وينتج 1400 ميجاوت من الكهرباء.[1]

خريطة رقم (2) : توضح الموقع الجغرافي لسد النهضة :

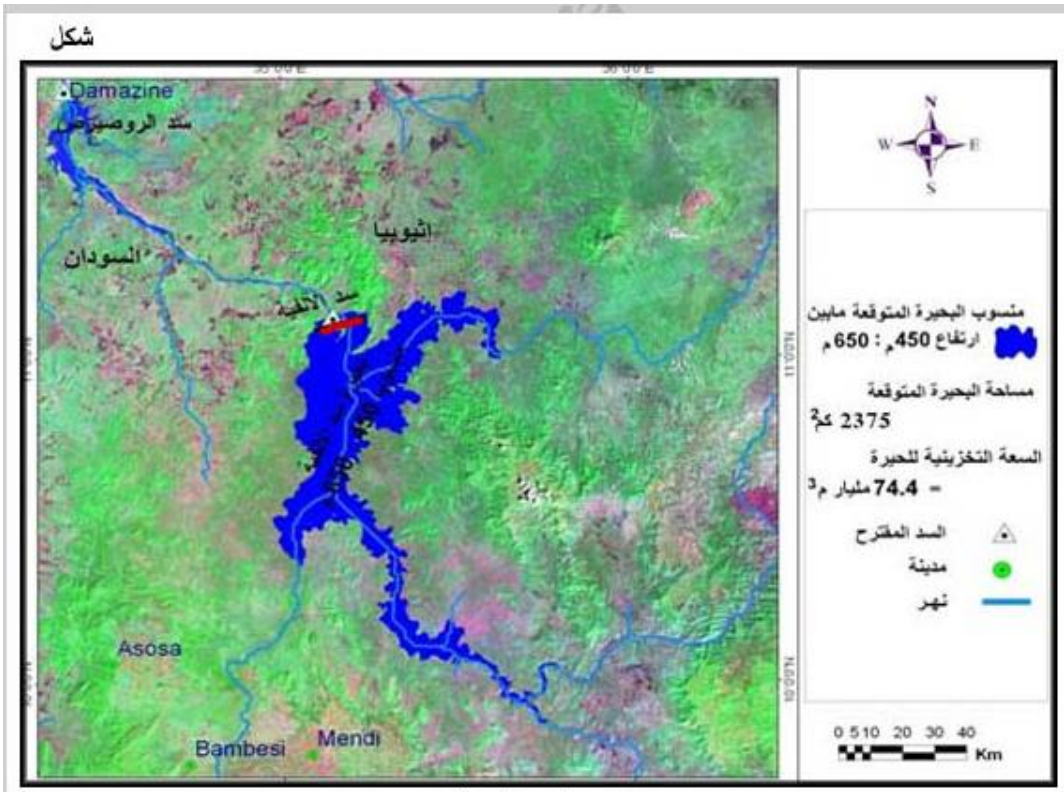

موقع سد النهضة الإثيوبي

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/fig08.jpg_vt.htm

ان اختيار هذا المكان بالتحديد كان ردا امريكيا على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان وتشييد السد العالي، حيث أن بهذا المكان يمكن التحكم في كل مياه حوض النيل الازرق بما فيها هضبة جودجام ونهر جيما في الشرق ونهر ديديسا و دابوس في الغرب.

[1] عباس محمد شراقي ، "سد النهضة الاثيوبي ،اعتبارات التنمية والسياسة " **معهد البحوث والدراسات الافريقية** ، ع 1 (2013) ، ص ص 2-21

إن اختيار هذا المكان بالتحديد كان ردا على تشييد السد العالي في مصر.[1]

- يبلغ اتساع مجرى النهر عند السد حوالي 600 م، تتدفق فيه مياه النهر في موسم الأمطار 15 م، ويقع السد في منطقة يصل اتساع النهر في موسم الجفاف إلى حوالي 90 م بعمق (10-15) .
- يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي 800 ملم /سنة،[2]
- يقع السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة، التي تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية بالبلاتين والذهب والحديد.
- إن البنية الجيولوجية للمنطقة التي بني عليها السد بها صدوع وفواصل وشقوق تشير إلى احتمالية حدوث نشاط زلزالي بعد نشأة بحيرة السد إضافة إلى حجم الرواسب الكبيرة التي ستدخل للبحيرة وتأثيرها على السعة التخزينية.[3]

المطلب الثاني: الخصائص الفنية لسد النهضة

يعتبر أكبر سد كهرومائي في قارة أفريقيا ومن أكبر عشر سدود في العالم في إنتاج الكهرباء ، وينتج 6000 ميجاوت وبارتفاع 170 متر ،وعرضه يصل إلى 1800 متر وخزان السد يصل حجمه إلى 74 مليار متر مكعب من المياه أي تقريبا يساوي حصة مصر والسودان من نهر النيل، سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب، يتوقع بعض الخبراء أن تصل التكلفة الكلية إلى 8 مليار دولار أمريكي تتولى شركة إيطالية "ساليني " أعمال الإنشاء وشركة صينية مهام خطوط نقل الكهرباء وشركة أوروبية المعدات الميكانيكية، وفي الحقيقة إن سد النهضة يتكون من سدين وليس سدا واحدا كما يعتقد البعض فالسد الأول هو السد الرئيسي ويقع على مجري النيل الأزرق وهو سدا خراسانيا بارتفاع 145 متر وبطول 1,8 كيلومتر ويقع أمامه بحيرة التخزين بمساخة تبلغ حوالي 1900 كيلومتر مربع، أما السد الثاني saddle da .

[1] احمد جاجان ، "تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان دراسة في الجغرافيا السياسية "، **مجلة السياسة الدولية**، م 13 ، ع 2 (2018) ، ص ص 228 239.

[2] انتصار معانى على، "الابعاد الجيوبوليتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب "،**مجلة كلية التربية بنات** " ، م 28 ،ع 1، (2017)، ص ص 283 ، 297 .

[3] أحمد كمال الحميد، "التحليل الهيدرولوجي لأحواض التصريف المؤثرة على بحيرة سد النهضة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والمزجة الهيدرولوجية " ، **المجلة العربية للدراسات الجغرافية** ، م 2 ، ع 3 ،(اكتوبر 2019) ص ص 62 69 .

فهو جانبي يقع أمام السد الرئيسي بعدة كيلومترات على الجانب الأيمن لبحيرة التخزين وذلك لغلق مصب وادي جانبي يقع بين جبلين لمنع هروب مياه البحيرة عبر هذا الوادي إلى النيل الأزرق خلف السد بحيث لا تذهب المياه إلى دول المصب قبل الملء الأول للبحيرة ، كما أنه بمنزلة سد طوارئ لتصريف الفيضانات العالية الغير متوقعة ،ذلك بالإضافة إلى محطة كهرباء على يمين السد بها ستة تور بينات ، واخرى على يسار السد بها عشرة توربينات من طراز فرانسيس بسعة تصل إلى 375 ميجاوت أي أن السعة الاجمالية لمحطتي الكهرباء تصل إلى 6000 ميجاوت.

السد الجانبي يبلغ ارتفاعه 50 مترا وبطول 4,8 كيلومتر ويوجد مفيض خرساني spillway أن كفاءة توليد الكهرباء في السد في حدود 30 بالمئة في حين ان توليد الكهرباء في السدود الأثيوبية المختلفة تتراوح ما بين 50 و60 بالمئة وهذا التراجع يرجع إلى المبالغة في زيادة ارتفاع السد وسعته التخزينية وارتفاع تكلفته مع قلة كفاءته في انتاج الكهرباء

إن ممر المياه لسد النهضة مصمم بحيث يمر من أعلي نقطة من السد بما يعني أن المياه لن تمر إلى السودان ومصر إلا بعد تمام امتلاء البحيرة بالمياه أولا.[1]

إن تصميم السد الإثيوبي بنظامه الحالي لا يسمح بمرور المياه إلى دولتي المصب إلا عبر تور بينات توليد الكهرباء فقط دون وجود أي مسار بديل أخر في حال تعطل التور بينات أو سقوط أبراج وكابلات الضغط العالي الناقلة للكهرباء.

من الملفت للنظر أن دراسات وتصميمات هذا السد قد تمت في سرية تامة وفي غفلة من مبادرة حوض النيل وبدون علم مصر والسودان حيث إن زيناوي لم يستشر المجتمع المدني أو القوي السياسية بشأنه بل فوجئ الجميع بالقرار. [2]

إن التغير السريع في حجم السد يشير إلى عدم وجود دراسات هندسية سابقة، وأن السد يتعلق باستغلال الأوضاع السياسية الغير مستقرة في مصر في إطار السعي لفرض الأمر الواقع.

[1] نادر نور الدين ، **مرجع سابق**، ص 389.

[2] محمد نصر الدين علام ، **اتفاقية عتيبي والسدود الأثيوبية الحقائق والتداعيات** ،(القاهرة، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،2012) ص110 .

التكاليف المالية اللزمة لإنجاز سد النهضة الاثيوبي

تبلغ تكاليف مشروع سد النهضة نحو 4.8 مليار دولار، وقد تصل التكاليف في نهاية المشروع إلى حوالي 8 مليار دولار من أجل التغلب على المشاكل الجيولوجية التي تواجه المشروع.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لمشروع سد النهضة

إن السدود الإثيوبية جزء من استراتيجية أثيوبية قومية شارك في وضعها العديد من الدول الأوروبية ومنظمات دولية لتحويل أثيوبيا من دولة ضمن أشد دول العالم فقرا حيث يقع ترتيبها رقم 171 من 182 دولة على مستوي العالم إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة 2020-2025 من خلال انتاج الطاقة الكهرومائية النظيفة للاستهلاك المحلي والتصدير إلى دول الجوار .[2]

ترى بعض الدراسات الإثيوبية أن لسد النهضة فوائد متعددة منها تقليل الرسوبية الواصلة إلى السودان ومصر، والتي تشكل مشكلة للسدود السودانية وتقلل من أعمارها خاصة لسدي الروصيرص وسنار، ومن الفوائد السد تنظيم تصرفات مياه النيل الأزرق على مدار العام، بدلا من تدفقه خلال موسم الفيضان فقط، مما يفيد مناطق الزراعة في شرق السودان وذلك يفسر ميل السودان لمشروع سد النهضة، فإن سد النهضة يقلل من مخاطر الفيضانات العالية[3]

يأتي مشروع سد النهضة ضمن رؤية اقتصادية تأتي في إطار الاستفادة من الموارد المائية المهولة في توليد الطاقة الكهربائية وتصديرها للدول الإفريقية المجاورة وغير مجاورة بغرض تحقيق فوائد اقتصادية تعين في تحقيق معدلات نمو عالية تعين في رفع مستويات المعيشة لجموع الإثيوبيين. [4]

أما بالنسبة للفائدة الكبرى لإثيوبيا من مشروع سد النهضة هو انتاج طاقة كهربائية بقدر 5250 ميجا واط أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا، بالإضافة إلى تنشيط منطقة السد سياحيا، وزيادة الثروة السمكية في إثيوبيا.

---

[1] أحمد جاجان حمد ، **مرجع سابق** ،ص231.

[2] **المرجع نفسه** ص 110-117.

[3] زكي البحيري ، **مرجع سابق** ، ص 489 .

[4] عبد الله شماخ ، **مرجع سابق** ، ص 20 .

❖ **فوائد سد النهضة بالنسبة لإثيوبيا:**

- **أهداف اقتصادية واجتماعية:**

تتعدد الأسباب الإثيوبية لبناء السد، ما بين أسباب اقتصادية واجتماعية معلنة وأخرى سياسية غير معلنة:

ففي إثيوبيا يعيش في أكثر من 88 بالمئة من السكان بدون كهرباء، فوفق إحصاءات البنك الدولي 2014 بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة 69 كيلو وات ساعة /سنة، وهو قليل مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 3132 كيلو وات ساعة / سنة في ذلك العام، لذلك سعت إثيوبيا في عملية إنتاج الطاقة الكهربائية لتوفير الاستهلاك المنزلي للطاقة، ومواكبة التوسع الصناعي ثم التصدير الخارجي للطاقة. [1]

وتستهدف إثيوبيا توليد طاقة كهرومائية تقدر ب 45 ألف ميجاوت منها 6 الاف فقط من سد النهضة. حيث ترتكز فلسفة التنمية الإثيوبية على بعدين أساسين هما إقامة السدود الكبرى والاستثمار في القطاع الزراعي بالاعتماد على الزراعة المروية، بالإضافة إلى مساهمة مشروع سد النهضة من التقليل من نسبة التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالي 570 إلى 650 كتر فوق سطح البحر. [2]

اثيوبيا تعتبر نافورة المياه في إفريقيا وثاني أغنى دول القارة مائيا والتي تمد مصر والسودان والصومال وكينيا وجيبوتي بحصص كبيرة من مواردهم المائية، كما أنها تدعي انها لا تستغل من مواردها المائية أكثر من 3 بالمئة فقط طبقا لتقديرات منظمات الأمم المتحدة واخرها الصادر في اكتوبر 2012 لمنظمة الأغذية والزراعة عن مقارنة الموارد المائية في إثيوبيا مع مصر. [3]

تسهم أثيوبيا في حجم المياه الكلية في حوض نهر النيل بمقداره 72.5 مليار متر مكعب، تعادل نسبة 86 بالمئة من إجمالي مياه النيل البالغة 84 مليار متر مكعب عند أسوان. [4]

فإن إثيوبيا تواجه العديد من التحديات، أهمها التباين الزماني والمكاني لهطول الأمطار، حيث أن الأمطار تهطل في يوليو حتى أكتوبر وبقية العام جفاف مما أدى إلى انتشار المجاعات، بالإضافة إلى ما

---

[1] نصر الدين علام، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**، ص147.

[3] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص377.

[4] ناصر السر ناصر، **مرجع سابق**، ص171.

تشهده إثيوبيا من نمو سكاني متسارع وتزيد معه احتياجات الغذاء حيث بلغ عدد سكان أثيوبيا وفق اخر إحصائية 88 مليون نسمة.[1]

أهم أثر إيجابي هو إنتاج الكهرباء بكميات ضخمة وباقل تكلفة، إذ سوف سينتج السد 5250 ميغاوط، وسيتم بيعها داخل إثيوبيا وخارجها أي السودان وربما مصر ، وستتمكن السودان من الاستفادة من فائض كهرباء سد الألفية فإن فائض الكهرباء المنتجة في إثيوبيا بعد عام 2014 سيبلغ أكثر من 3000 ميغاوات .

إن المخطط الاثيوبي هو بناء عدد من السدود خلف سد النهضة تصل سعتها التخزينية الاجمالية إلى نحو 200 م 3 من المياه تبعا للتوجهات الأثيوبية التي تعتبر المياه سلعة مماثلة للنفط يتم تسعيرها وبيعها كما حصل في العراق من قبل تركيا .[2]

- **أهداف سياسية:**

بالرغم من أن إثيوبيا لا تصرح بهذه الأسباب السياسية إذ يقتصر الحديث دائما على الأهداف الاقتصادية ألا اننا يمكن أن نستشفها من خلال رغبتها في مواجهة الهيمنة المصرية مستغلة في ذلك نموها الاقتصادي عبر سياسات الهيدروبوليتيكس وتأثيرها في عملية التفاوض من حيث تقديم بعض المعلومات وحجب بعضها الاخر والرغبة في إطالة المفاوضات مع اشتراط عدم توقف السد.

❖ **التحفظات المصرية وسد النهضة**

تم وضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة عام 2011 بعد ثلاثة أشهر من الثورة المصرية وكانت مصر في ذلك الوقت منشغلة في شؤونها الداخلية، وتعاقب الأنظمة السياسية على مصر مما نتج أرتباك وتخبط وعدم وضوح رؤية كلية للتعامل مع هذه الأزمة .[3]

تؤكد مصر في تصريحاتها الرسمية، أنها لا تعارض فكرة السدود شريطة الإخطار المسبق وعدم المساس بحصتها التاريخية أو وقوع ضرر عليها.

---

[1] ليلى مصطفى أرباب ، **مرجع سابق** ،ص65.

[2] انتصار معانى على ، **مرجع سابق** ، ص208 .

[3] جهاد جودة ، محمد العراقي ،" سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية " ،**مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية** ، (2020) ، م 28 ،ع2 ،ص ص383 -400 .

فتحفظت مصر على سد كاردوبي جنوب بحيرة تانا وسد منداية غرب كارادوبي وسد بيكو شرق الحدود السودانية لأثارها السلبية على حصتها المائية وعلي كهرباء السد العالي ونفس الأمر طال سد بوردر حيث أشارت السيناريوهات لاحتمال انهياره. وقد لخص وزير الخارجية المصري سامح شكري الأضرار المختلفة لسد النهضة على مصر في خطابه لمجلس الأمن في مايو 2020 " يمكن أن تكون هناك اثار كارثية على مصر جراء المشاريع التي تقوم بها إثيوبيا إذ ستضيع ملايين فرص العمل وستختفي الاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة.[1]

اتخذت مصر منذ البداية موقفا رافضا باتا لإقامة مشروع سد النهضة من منطلقات عديدة، حيث ترى أنها يمكن أن تفقد خلال فترة ملء الخزان من 11-19 مليار متر مكعب سنويا مما يتسبب في خسارة مليوني مزارع مصري و أنه كذلك سيؤثر على إمدادات الكهرباء في مصر بنسبة 25 -40 % .[2]

على المستوي الرسمي يمكن القول إن بنود **إعلان اتفاق التعاون الإطار** قد لبت احتياجات الحكومة في سعيها إلى اكتساب التأييد الجماهيري خصوصا ان الملف المائي مسؤولية الحاكم. أما على مستوي العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا فقد أزال الاتفاق صورة ذهنية سلبية كانت مرسخة في اجتماع للرئيس السابق محمد مرسي مع بعض قادة الاحزاب السياسية المصرية في 2013، أفصحت فيه قيادات الأحزاب عن ذهنية عدوانية وراهنت على استخدام الحل العسكري ضد إثيوبيا وتهديد أمنها القومي عبر العمل على تفتيت وحدتها الوطنية. [3]

من الناحية الفنية فإن الحكومة المصرية للرئيس السيسي قد نجحت في تقييد أثيوبيا باتفاق متعلق بشأن قواعد تخزين المياه خلف السد بما لا يتضرر منه دولتا المصب مصر والسودان . أما على صعيد أوساط الرأي العام المصري الشعبي وعدد من الخبراء المصريين يروا أن هذا الاتفاق لا يعد كافيا لعدت أسباب.

- أولا أن معامل أمان السد غير معروفة حتى اللحظة الراهنة فقد أشار تقرير الخبراء الدوليين منتصف عام 2013 (تقرير لجنة العشرة) أشارت ان سد النهضة في حالة تصدعه لا قدر الله يذهب إلى إمكانية غرق العاصمة السودانية الخرطوم وربما اكتساح السد العالي على حدود

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق** ، ص 154 .

[2] فيصل حسن الشيخ،"مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الأثيوبي " -، **مجلة دراسات إفريقية** ، ع56 (كانون الأول 2016)، ص ص7-49 .

[3] **المرجع نفسه** ص .206

مصر الجنوبية . فالسد مقام في منطقة الأخدود الأفريقي العظيم حيث اكتشفت الشركة الإيطالية المنفذة للسد تحركا في التربة .

- وأن في حال تزايد السعة التخزينية للسد وارد انخفاض مستوي المياه في النهر. وفي هذا السياق فإن ما قدمته أثيوبيا بشأن معامل أمان السد هو ضئيل جدا.

من الناحية العملية شكلت الحكومة الأثيوبية لجنة ثلاثية تضم مصر، السودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة من بناء السد على مصر والسودان واستمرت أثيوبيا في بناء السد دونما انتظار تقرير اللجنة الثلاثية، الأمر الذي أثار قلق مصر وأثيوبيا من أن يحجب هذا السد مياه النيل عنهم وأكد تقرير اللجنة الثلاثية:

- أن معظم الدراسات وتصميمات السد المقدمة من الطرف الإثيوبي بها قصور في منهجية عمل تلك الدراسات، فالجانب الإثيوبي لم يقم بعمل دراسات معمقة تسمح للجنة رؤية حجم الاثار المترتبة عن السد ومدي خطرتها على دولتي المصب، وأن في حالة ملء خزان سد النهضة في فترة الجفاف فإن منسوب السد العالي يصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية مما سيؤثر على قدرة السد على توليد الكهرباء لفترة طويلة والقدرة على توفير المياه اللزمة للري.[1]

وقد سعت إثيوبيا لفرض سياسة الأمر الواقع في بناء السد، كما أتبعت أثيوبيا سياسة المماطلة وتضيع الوقت في استراتيجية التفاوض لتحقيق أهدافها على حساب دول المصب. وقد قامت أثيوبيا بخرق أحد مبادئ القانون الدولي المتعلق بحسن الجوار وعدم التسبب في ضرر مما أدي لوصول المفاوضات لطريق مسدود.

✓ الموقف السوداني من سد النهضة:

بعد إعلان إثيوبيا في 31 مارس 2011 عن شروعها في إقامة سد النهضة كان موقف السودان الرسمي مساند لوجهة النظر المصرية التي رأت في مشروع سد النهضة ضرر لمصالحها ولكن في تطور مفاجئ وقبل نهاية عام 2013 تحول الموقف السوداني إلى دعم وتأييد إقامة إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق فوفقا لما ورد في خطاب جماهيري للرئيس السوداني عمر البشير في 4 ديسمبر 2014

[1] هالة السيد هلال ، "الأمن المائي المصري ،دراسة في التهديدات والمخاطر وأليات المواجهة سد النهضة نموذجا " ،**المجلة العربية للدراسات الأمنية** ، م20،ع2 (أبريل 2019)،ص ص61-92

بمناسبة تدشين سد النهضة قائلا " **ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر وسنعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يدا بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة**.

وقد ظل الموقف السوداني داعما لوجهة النظر الإثيوبية في كل الاجتماعات الوزارية الثلاثية والتسعة واجتماعات الخبراء وقد وصل الأمر إلى حد إعلان الرئيس البشير في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين في 4 أبريل 2017 أشار فيه " إنه لا سقف للتعاون بيننا في المجال الأمني إذ إن أمن أثيوبيا هو أمن السودان و أمن السودان هو أمن أثيوبيا " هذا الإعلان يعني بكل وضوح إنكاره وحدة الأمن القومي المصري /السوداني.[1]

تعمدت الولايات المتحدة تقديم إغراءات للسودان، للانحياز من جديد لموقف أثيوبيا بخصوص سد النهضة شملت هذه الاغراءات وعودا برفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب ما يعني تبرئة الرئيس عمر البشر من الاتهام الموجه له بإبادة شعب إقليم دارفور الواقع غرب السودان، بالإضافة إلى وعود بإسقاط ديون السودان البالغ قدرها 50 مليار دولار ، ايضا وعود بتدفق الاستثمارات الغربية على السودان الذي يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة .[2]

يرى بعض الكتاب المصريين أن موقف السودان ما هو إلا توجه يهدف عبره إلى الضغط على مصر بورقة المياه مقابل تنازل مصر عن مثلث حلايب، يري البعض أن دعم السودان لإثيوبيا يأتي بسبب الدور الذي تلعبه إثيوبيا في الملف السوداني، كما تحرص السودان على الدور الإثيوبي في القضايا الخلافية بين السودان وجنوب السودان.[3]

دولة جنوب السودان: بعد انفصالها تربطها علاقات وطيدة مع دول المنابع التي بدورها تساندها في خلافتها مع السودان، فبالتالي يأتي موقفها مؤيدا لمشروع سد النهضة و للاتفاق الإطاري لدول حوض النيل والسبب وراء هذا الموقف الداعم هو عدم حاجة جنوب السودان للمياه وذلك نظرا لسقوط حوالي 500 مليار م 3 من المياه داخل أراضيها.

---

[1] بلال المصري ،**الدبلوماسية المصرية ، عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة** ،(برلين ألمانيا : المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية ،2018) ،ص41 .

[2] انتصار معاني على ، **مرجع سابق** ،ص202.

[3] فيصل حسن الشيخ ،**مرجع سابق** ،ص36.

وقد صرحت أثيوبيا أنها تبني سدود لتوليد الكهرباء و إنارة القرى والمناطق المزدحمة داخل إثيوبيا ومحاربة الفقر و إنشاء المصانع إذا كان الأمر كذلك ولدى إثيوبيا تخطيط سابق لبناء أربعة سدود على النيل الأزرق فلماذا لم تبدأ بالسد الأول القريب من عاصمة أديس أبابا وفي المرتفعات الإثيوبية ؟ ولماذا لجأت إلى إقامة هذا السد عند أخر نقطة في الأراضي الإثيوبية على الحدود السودانية بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان بنحو 1200 كيلومتر وفي هذه الحالة فإن نقل الكهرباء عبر شبكات الضغط العالي الهوائية يعادل تكلفة بناء سد جديد. [1]

كما أن جميع سدود الكهرباء في العالم تكون سدودا صغيرة عادة تكون سعاتها أقل من 20 مليار متر مكعب من المياه و أن زيادة سعة بحيرة سد النهضة إلى74 مليار متر مكعب أدى إلى انخفاض كفاءة توليد الكهرباء إلى33 بالمئة فقط وهي أقل من المعدلات العالمية البالغة 60 بالمئة ولكن الأمر الواضح الجلي أنها سدود لتخزين المياه لبيعها مستقبلا للدول المجاورة وقد فضح وسيط سويسري في شهر مايو 2014 قيامه بالوساطة بين إثيوبيا ودولة الكويت لتبيع لها إثيوبيا كمية من المياه النيل التي تقدر بعشرات الملايين من الأمار المكعبة وبالتأكيد سوف يعقبها البيع لدول أخري

وتقوم أثيوبيا من خلال المجموعة الاستشارية الكندية وأيضا المجموعة النروجية بدراسة امكانية زراعة مساحة تزيد عن مليون فدان.[2]

[1] نادر نور الدين ،**مرجع سابق** ،ص.369.

[2] هاني رسلان ،**مرجع سابق** ،ص115.

خلاصة الفصل الأول:

إن دول حوض النيل بالرغم من الاتفاقيات التي أقيمت بينها، إلا أن الصراع على هذا المورد بات كائنا وهذا نظرا لكون هذه الاتفاقيات ليست لها نوع من الإلزامية بالنسبة لدول حوض النيل فمعظمها اتفاقيات ثنائية، و ويمكن إضافة كون معظم هذه الاتفاقيات لا تعترف بها بعض الدول حوض النيل كونها اتفاقيات تمت في عهد الاستعمار، يجئ مشروع سد النهضة ضمن رؤية اقتصادية تأتي في إطار الاستفادة من الموارد المائية لتوليد الطاقة الكهربائية وتصديرها للدول الأفريقية المجاورة والغير مجاورة من أجل تحقيق فوائد اقتصادية لتحقيق معدلات نمو عالي ورفع مستويات المعيشة للشعب الإثيوبي، الا أن هذا لا يعطيها الحق في تغير مجرى النيل حيث يعتبر تحديا على حقوق الدول الأخرى كمصر على سبيل المثال ، فإقدام إثيوبيا على مشروع سد النهضة له اثار كبيرة على دولتي المصب مصر والسودان .

الفصل الثاني:

المحددات الخارجية والتداعيات الداخلية لأزمة سد النهضة

تمهيد الفصل:

إن الاشكالية الرئيسة في أزمة سد النهضة أنها ليست مجرد مشروع محل الدراسة والتخطيط ، وإنما هو مشروع تم بناءه والان وصل لمرحلة الملء الثالث للسد أي أنه أصبح واقع فعلي ، فإثيوبيا تعتبره مشروعا قوميا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن دول المصب تتعامل مع هذا المشروع باعتباره أزمة فعلية وذلك نظرا للتداعيات المترتبة عن هذا المشروع فهو يمثل تهديدا لأمنها القومي.

في هذا الفصل سوف نحاول إظهار:

- ❖ دور القوي الخارجية في تحفيز الصراع المائي بين إثيوبيا ودول المصب مصر والسودان.
- ❖ مدى تأثير إنشاء مشروع سد النهضة على مصر والسودان.

المبحث الأول: دور الفواعل الاقليمية والدولية المؤثرة في تأجيج أزمة سد النهضة

فقد تطورت أزمة سد النهضة وزادت حدتها خاصة بين دول حوض النيل الشرقي مصر والسودان وأثيوبيا خاصة بالتدخلات الخارجية التي شهدتها المنطقة سعيا لحفظ مصالحها الخاصة متمثلة في الولايات المتحدة الامريكية، الصين، واسرائيل . مما زاد الأمر تعقيدا، بالرغم من المفاوضات التي قدمها الجانب المصري لتسوية النزاع والوصول إلى حل سلمي يرضي جميع الأطراف . لكن باءت تلك المفاوضات بالفشل نتيجة تعنت الأطراف الثلاث.

حسب الرؤية المصرية فإن إقامة مشروع سد النهضة لم يكن فكرة تبنتها اثيوبيا وانما بتدخل قوى كبري تدعم المشروع الغرض منها الضغط على دول المصب لاسيما مصر والسودان.

فقد تعددت الأطراف الدولية المتنافسة في منطقة حوض النيل والداعمة لإثيوبيا في بناء السد مما ساهم في تقوية وتوسيع الخلافات بين دول حوض النيل الشرقي.[1]

المطلب الأول: التغلغل الإسرائيلي في المشروع

فالفكر الإسرائيلي مرتبط أصلا بالمياه ففي الأسفار اليهودية نجد أن حدود دولة إسرائيل لها مدلولات مائية ، كقولهم : " إن حدود دولة إسرائيل الكبرى تمتد من الفرات إلى النيل " مما يدل على أهمية المياه لدى الإسرائيليين .[2]

الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وموارد القارة الافريقية ليست جديدة ولم يكن اهتمام إسرائيل بمنطقة حوض النيل وليد الساعة ، إذ حرصت إسرائيل على تأدية دور نشط في القارة الأفريقية حيث تعاني إسرائيل نقصا حادا في مصادرها المائية.

فأنها دولة شحيحة الموارد المائية وإذا كان تعداد سكانها في ذلك الحين لا يتعدى 680 ألف نسمة ألف نسمة ،وقد بلغ استهلاكها من المياه 230 مليون متر مكعب في العام، وبعد تزايد عدد سكانها إلى 5و5 مليون نسمة وبلغ إجمالي استهلاكها من المياه مليارا وثمانمائة، وتوجد في تل أبيب

[1] هالة السيد هلالي ،مرجع سابق ،ص115.

[2] ليلى السيد مصطفي ، مرجع سابق ،ص68

إحدى أكبر محطات تحلية المياه في العالم وتطور مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي. مما جعلها تمع في مياه النيل والبحث في شتى الطرق لاستغلالها.[1].

كما تسعى اسرائيل إلى التغلغل في منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي ، حيث تتبع سياسة الالتفاف حول دول حوض النيل ، ومحاولة زيادة نفوذها فيها بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة من خلال إقامة قواعد جوية وبحرية في أماكن استراتيجية ، واستخدام الدول الإفريقية قاعدة للتجسس على الدول العربية.[2] .

فتسعى اسرائيل انشاء دولة إسرائيل الكبرى ، من خلال توطيد علاقتها مع دول حوض النيل مستغلة ضعفها الاقتصادي والسياسي . فقد طرحت اسرائيل مشروع الأمن المائي الإسرائيلي عام 1991 ربطوا فيها تحقيق السلام وانهاء الحرب بين العرب ومشروعهم المائي من جهة أخري

خريطة رقم (3) :توضح الغلغل الإسرائيلي بدول حوض النيل

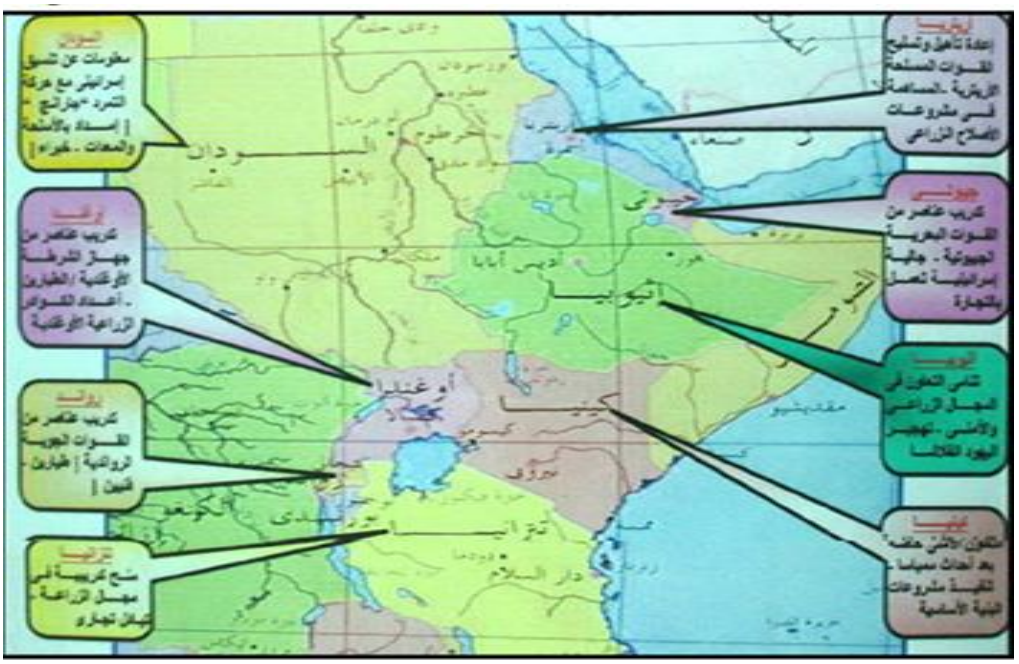

المصدر:

: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/fig06.jpg_cvt.htm

[1] خالد عبد العزيز، إسرائيل والسودان ،**أطماع قديمة ومواجهة جديدة** ،(سوريا، مؤسسة الصالحان للطباعة، 2001 م)، ص 234

[2] وائل ربيع ،"الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي " مركز الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ،**مجلة السياسة الدولية** ،م53 ع212 ،(ابريل 2018)ص ص 106-109 .

كشفت إسرائيل في التسعينات، عن علاقتها بالعديد من الدول الأفريقية، وقدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لخدمة مصالحها وأهمها حاجتها للمياه وما تراه دعما لأمنها القومي .وهو ما يعكس الاهتمام الإسرائيلي بحوض النيل.

تتبع اسرائيل سياسة التحريض الدائم في حوض النيل عبر إشعارها بالظلم الناتج عن التوزيع غير عادل للمياه ،بادعاء أنّ مصر تسيطر على معظم مياه النيل ، وتستخدم اسرائيل المساعدات الامريكية في تنفيذ سياستها. بالإضافة إلى تقديم إسرائيل مساعدات لأثيوبيا في مقابل هجرة يهود الفلاشا لإسرائيل.[1]

ففي البداية روجت اسرائيل لفكرة تسعير المياه التي طرحتها إثيوبيا وكينيا و أوغندا وتنزانيا في التسعينات.

قامت أثيوبيا بعلاقات وثيقة مع إسرائيل وهذا ما أكده مجلس زيناوي رئيس أثيوبيا فقد قدم تسهيلات لكلّ من إسرائيل والولايات المتحدة للسيطرة على الدول الضعيفة كأريتريا والصومال وأوغندة ، حيث قام الخبراء الإسرائيليون بدراسة إنشاء أربعة سدود على النيل الأزرق والذي بدوره سوف يؤدي إلى حجز مالا يقل عن 50 مليار م3 من المياه مما يهدد الأمن المائي لمصر.[2]

كما تعمل إسرائيل بأسلوب المعونة الفنية في المشروعات الزراعية وتدريب وتقديم المعونات العسكرية ببيع السلاح. ولها تجارة متنامية في مجال التصدير والاستيراد والنقل البحري . ولإسرائيل أطماع في مياه النيل قدم المشروع الصهيوني ذاته، حيث كان مؤسس هذا المشروع تيودور هرتزل منذ عام 1903 ، وقد تقدم بفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء ، عن طريق شق قناة توصل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس، حيث تمد إسرائيل بحوالي 1 بالمئة من مياه النيل أي ما يعادل 800 مليون متر مكعب سنويا ،حيث رحت العديد من المشاريع منها مشروع (أليشع كالي) عام 1974 والذي يتمثل في نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس ، أطلق عليه اسم (ترعة السلام).[3]

---

[1] فيصل عبد الرحمن على طه ،**مرجع سابق** ،ص 30.

[2] منى حسين عبيد ،"**العلاقات المصرية الاثيوبية بعد التغيير**"،**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية** ،م26،ع3،(2015) ، ص ص690-701

[3] محمد على عبد الله الشامخ ، **مرجع سابق** ،ص64.

فقد شارك الصهاينة في إقامة مشاريع زراعية استثمارية في حوض النيل مثل مشروع سد فنشا الذي يقوم على أحد روافد النيل الأزرق ، ومشروع الليبرد على نهر السوباط ، ومشروع سنت على أحد روافد نهر عطبرة . كما أقيم مشروع خور الفاس الذي يؤثر في مصدر مصر المائي بمقدار أربعة مليارات ونصف المليار م3 .

❖ **دواعي الاهتمام الإسرائيلي بعلاقاتها مع إثيوبيا:**

- وجود الفلاشا في إثيوبيا وتدعي إسرائيل أن هؤلاء الفلاشا هم قبيلة يهودية ضائعة ومن خلال علاقتها بأثيوبيا تسعى لإبعادهم عن المسيحية وإعادتهم إلى الديانة اليهودية
- ما تمتاز به إثيوبيا من وفرة في الموارد الطبيعية خاصة المياه حيث تجرى في أراضيها العديد من الأنهار ، بالإضافة الى تواجد موارد معدنية مثل الذهب والماس والفضة في إثيوبيا التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها .
- الموقع الجيوسياسي لإثيوبيا ، فهي بلد المقر للاتحاد الأفريقي ، كما لها تأثيرات على دول الجوار خاصة أريتريا والصومال .
- هناك شراكة حقيقية بين كل من إسرائيل وإثيوبيا في العديد من المجالات مثل المياه والري والتعاون ، بالإضافة إلى المجالات التكنولوجية، ويبلغ رأس المال الإسرائيلي المستثمر في إثيوبيا نحو مليار و 57 مليون دولار أمريكي في 281 مشروعا ، 11 منها تحت التنفيذ.[1]

❖ **من أهم الشركات الإسرائيلية في إثيوبيا:**

1-الشركة الإسرائيلية المائية : تقوم بمشروعات وأعمال الري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي، إضافة إلى أعمال إنشائية في أوجادين.

2-شركة الدا التجارية : وهى متخصصة في بيع الآلات الزراعية ومعدات الري والبذور وتربية الدواجن ، وصناعة المبيدات

3-شركة اسيا للموارد الكيمائية والصيدلانية : تقوم بتصنيع الأدوية والمواد الزراعية ، ولها مصنع للمواد الطبية في إثيوبيا

[1] الأمين ،أسامة ، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ": إثيوبيا نموذجا ، وأثره على دول حوض النيل الشرقي "، **مجلة دراسات أفريقية** – السودان ، ع 49 ص ص189-193 .

4- شركة سوليل بونيه للبناء والأشغال العامة : تقوم بتطوير مصادر المياه وساهمت في بناء خزانات على بحيرة تانا.

علاقة اسرائيل بجنوب السودان: يعتبر انفصال جنوب السودان عن شماله، والإعلان عن قيام دولة مستقلة بمثابة الحلم الذي كان يراود قادة الكيان الصهيوني لعقود طويلة حيث كانت أول من اعترف بهذه الدولة. تعود جذور هذه العلاقة عندما عرض مؤسس حركة جنوب السودان على اسرائيل عام 1967 استعداده لتقديم المساعدة لتل أبيب.[1]

ان مياه النيل ستظل احد أهم مجالات التعاون والتنسيق السلبي المشترك بين إثيوبيا والكيان الصهيوني طالما بقي الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الإقليمي والدولي حول منطقة القرن الإفريقي مستغلين واقع التخلف والتجزئة في المنطقة.[2]

❖ خطوات إسرائيل اتّجاه السد

ساهمت إسرائيل في الإشراف على تطوير الزراعة الإثيوبية، واشترطت توفير حصة أكبر من المياه للاستمرار في تعاونها مما ساهم في بتعجيل بناء سد النهضة. يُشار إلى أنّ شركات إسرائيلية كبيرة تقف وراءها ومن بينها شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية التي تستحوذ على 70% من سوق الكهرباء في إسرائيل

اعتبر السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر "تسابي ميزال" أنّ على القاهرة عدم التعامل بأن النيل ملك لها وعليها أن تتقبل وجود السد الإثيوبي، وأن على إثيوبيا أن تعمل على عقد تفاهمات تحفظ حقوقها في مياه النيل،

وهو ما أكده وزير الري والمياه المصري السابق محمد نصر علام الذي أشار إلى وجود خبراء مياه إسرائيليين يعملون بمبنى وزارة المياه والكهرباء الإثيوبية، ويقدمون الخبرة التفاوضية والفنية للفرق الإثيوبية.[3]

---

[1] ليلى سيد مصطفى أرباب ،**مرجع سابق** ،ص73.

[2] أحمد محمد أبو زيد ، **الضفة الأخرى :الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل** ،(دبي، سياسات عربية ،مارس2014)،ص31.

[3] احمد حسن ،وزير الري الأسبق : الهدف الحقيق للسدود الأثيوبية السيطرة الكاملة على مياه النيل ، في "**shorturl.at/dwV37**" ، تاريخ الاطلاع(5/20 /2022) على الساعة 16:00.

عملت السفارة الإثيوبية في إسرائيل بطرح سندات للشركات الإسرائيلية من أجل المشاركة في تمويل سدّ النهضة ، ووقّعت إثيوبيا مع شركة اسرائيلية من أجل إدارة الكهرباء المولّدة من السدّ ، وبالتالي فإنّ إسرائيل ستتحكم بكهرباء السد، وقد قامت هذه الشركة بدورها بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات لتصدير الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار.[1]

وقد ذكر موقع "ديبكا" الاستخباراتي الإسرائيلي أن إسرائيل بدأت في بناء نظام الدفاع الجوي حول سد النهضة أوائل شهر مايو/أيار 2017 وانتهى بعد أقل من شهرين ونصف فقط، هو الوحيد في العالم القادر على إطلاق نوعين مختلفين من الصواريخ من قاذفة واحدة والتي يتراوح مداها ما بين 5 و50 كم ، وذلك بعد قرار إثيوبيا شراء النظام الإسرائيلي المضاد للطائرات.

وقد أمدت إسرائيل إثيوبيا معدات عسكرية حديثة لحماية السد ، وقد قام مسؤول إثيوبي بشكر إسرائيل على دعمها لبناء سد النهضة . فإسرائيل لم تدعم السد ماديا فقط ولكن عن طريق الامداد بالمعلومات الاستخباراتية والتقنية وبالأسلحة لحماية السد.[2]

أقامت إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2017 مؤتمرا في توجو يضم الدول الأفريقية وعشرات الشركات الإسرائيلية من أجل اطلاعهم على التكنولوجيا المعدة خصيصاً للتغلب على مشاكل المياه والزراعة ونقص الدواء وهو بعنوان "الأمن والسلم .وسبقه مؤتمر زراعي في إسرائيل في ديسمبر/كانون الأول 2016 حضره 13 دولة أفريقية.[3]

في تقديرنا المتواضع فإن الكيان الصهيوني أراد ان يجعل سد النهضة وسيلة ضغط سياسي على دول المصب . مصر والسودان ،بما فيها الخزانات الأربعة التي أنشأت بدعم وتمويل الكيان الصهيوني

---

[1] زكي البحيري ، **مرجع سابق** ،ص59.

[2] مركز الجزيرة للدراسات ، شادي إبراهيم ،المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة ، http://studies.aljazeera.net/ar/article/5010

مايو 2021 ، تاريخ التصفح 2022/5/22 الساعة 18:00

[3] النصيرات ، وصفي ، **الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان :دراسة حالة النهضة الإثيوبي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة اليرموك ، 2017) ، ص81

وذكر الموقع أن طواقم من ثلاثة مصانع متخصصة في الصناعات العسكرية والجوية في إسرائيل أنهت العمل على نصب منظومات دفاعية متطورة حول سد النهضة الإثيوبي[1]

وأن شركة الصناعات الدفاعية الإسرائيلية "رفائيل " وفرت لإثيوبيا منظومة "بيتون " الدفاعية وكذلك منظومة "ديبري" وهى صناعة محلية إسرائيلية ، في حين وفرت الصناعات الجوية الإسرائيلية

وهي شاحنات خاصة تحمل المنظومات الدفاعية MBT Missiles Division of Israel industries .Aerospace

❖ إسرائيل ودور الوسيط في ملف سد النهضة

بطلب مصري من أن تكون إسرائيل وسيطاً ما بين القاهرة وأديس ابابا، لمنع الحرب القادمة على المياه، وكانت تلك الزيارة هي الأولى منذ قرابة عشر سنوات. ويعد هذا إقرار علني من القاهرة، واستغلت إسرائيل هذه الخطوة لصالحها في ضرب القضية الفلسطينية، حيث قبلت دور الوسيط بين القاهرة وأديس أبابا وفق ، مقابل أن تقف مصر إلى جانب إسرائيل في أي مبادرة للسلام تضر بإسرائيل، وأن يكون هناك تنسيق كامل بين الطرفين.[2]

ترى إسرائيل أن التوجه نحو أفريقيا ستكون له عوائد كبيرة عليها من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا ما يُفسر حركتها السريعة خلال السنوات الأخيرة، في الولوج إلى الساحة الأفريقية ، وهذا التوجه ستعززه إقامة سد النهضة، خاصة أنّ السد سيجعل من تل أبيب، محوراً مهمّاً في ترتيب العلاقات الأفريقية الداخلية و يعتبر ملف المياه قضية وجودية في صميم الأمن القومي لجميع الأطراف، وهو ما سيدفع إسرائيل إلى عدم الظهور على السطح وتفضيل التعامل بحساسية حتى لا تخسر علاقتها مع أحد الأطراف وستحرص على الحفاظ على الحياد الظاهري..

[1]"سد النهضة : كيف تبث اسرائيل وما مصلحتها من دعم إثيوبيا ، في https://www.trtarabi.com ، بتاريخ 2022/5/22 على الساعة 17:00.

[2]Arlosoroff, Saul. "Israel—a case study of water-demand management." **waterlînes** (2003): p4-7.

المطلب الثاني: التدخل الامريكي في المشروع :

❖ التعاون الأمريكي الإثيوبي:

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات مع إثيوبيا التي تمثل أحد مناطق نفوذها كونها تشكل مصدرا مهما من مصادر تغذية مياه نهر النيل، و وقد تجسدت هذه العلاقة منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم المشاريع الإثيوبية وذلك من أجل تسهيل مهمتها في المنطقة، ومطالبة أثيوبيا دائما بسحب امتيازات الحق التاريخي الذي تتمتع به دول المصب.[1]

يرتبط الدور الامريكي بهذا الملف بالمصالح في المنطقة أهمها السيطرة على إنتاج النفط وممرات نقله ودعم الوجود الاسرائيلي في المنطقة فتوصيات الوكالة الأمريكية والأوربية والبنك الدولي هي التي قدمت التمويل للسدود الاثيوبية ، وذكر الدكتور علاء النهري نائب المركز الاقليمي لعلوم الفضاء في الأمم المتحدة ، أن الولايات المتحدة تساعد إثيوبيا عن طريق التشويش على القمر الصناعي الذي يلتقط صور السد ، والغرض منع مصر متابعة مراحل بناء السد وإبقاء المشروع محاطا بنوع من السرية في مراحل بنائه مما جعل مصر تقوم بشراء صور للأقمار الصناعية من الدول الأخرى لمتابعة بناء السد.[2]

في عام 1953 بدأت فكرة بناء سد النهضة، عندما أعلنت أثيوبيا عن اعتزامها إنشاء سد كبير على النيل لتوليد الكهرباء؛ ووقتها استعان الإمبراطور الإثيوبي "هيلا سيلاسي" بمكتب الاستصلاح الزراعي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

وافقت الحكومة الأمريكي على الطلب الإثيوبي في إمكانية التعاون معه للقيام بدراسة شاملة لحوض النيل الأزرق ، خاصة بعد عزم مصر انشاء السد العالي ، وجرى التوقيع على اتفاق رسمي بين الحكومتين في 9 أوت 1957 ، ثم كلف مكتب الاستصلاح الأمريكي.

---

[1] ابتسام أو عشرين ، **إدارة الصراعات المائية الدولية واليات تسويتها "دراسة حالة حوض النيل "** ، أطروحة دكتوراه اغير منشورة ، تخصص الدراسات الافريقية ،(جامعة الجزائر 03 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2016-2017)، ص 185 .

[2] محمد على عبد الله الشامخ، **مرجع سابق**، ص 60.

التابع لوزارة الداخلية الأمريكية للمشاركة في المشروع المشترك بعنوان " البرنامج التعاوني للولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا لدراسة حوض النيل الأزرق " واستمرت تلك الدراسة المكثفة للمشروع لمدة خمس سنوات 1958-1964 . وكان ذلك إبان قرار مصر اللجوء للاتحاد السوفيتي لبناء السد العالي في مصر (1960-1970).

انتهت تلك الدراسة بتقديم تقريرا شاملا عن الهيدرولوجية ونوعية المياه ، شكل سطح الأرض والجيولوجيا والموارد المعدنية، والمياه الجوفية لحوالي 25 حوض فرعي ، وأعلنت الدراسة من خلال 7 مجلدات مكونة من تقرير رئيسي بعنوان " الموارد الأرضية والمائية للنيل الأزرق عام 1964

وقام المكتب الأمريكي بتحديد 26 موقعا لإنشاء السدود أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق الرئيسي كاردوبي : مابيل ، وسد النهضة، بإجمالي قدرة تخزين 81 مليار م [3] . وهو ما يعادل جملة الإيراد السنوي للنيل الأزرق مرة ونصف تقريبا[1].

وحين شرعت إثيوبيا في بناء السد، أرسل الرئيس المصري الأسبق "جمال عبد الناصر" رسالة تهديد لصديقه الإثيوبي "سيلاسي"، جاء فيها: "نطالبكم بوقف أعمال بناء السد، لأننا نعتبره تهديدا لحياتنا؛ مما يستدعي تحركا مصريا غير مسبوق."

ثم عادت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل مرة أخرى، في ملف السد، في عهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور (1953 - 1961)، لإقناع الإمبراطور بتقليل ارتفاع السد من 112 مترًا إلى 11 مترًا فقط.

وفي عام 2009، شجع تحالف "زيناوي" مع الولايات المتحدة، قيامه بإجراء دراساتٍ مسحية للمواقع التي حددتها سلفًا الخارجية الأمريكية على النيل الأزرق، والتي انتهت باختيار موقع سد النهضة الحالي.[2]

---

[1] سوسن صبيح حمدان ، "الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل "،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ،ع63 ،ص ص228-148 .

[2] ماذا تعرف عن دور أمريكا "الخفي «في سد النهضة في **https://www.sasapost.com/the- american-role-in-the-renaissance-** تاريخ الاطلاع 2022/4/23 ، الساعة 16:00 .

بعدما انتهت إثيوبيا من وضع التصميمات الهندسية للمشروع، حصل "زيناوي" أواخر عام 2010 على معلومةٍ استخباراتية مفادها أنّ مصر تستعد للتدخل العسكري لاستهداف موقع السد، ليتهم القاهرة علانيةً بالتخطيط للحرب.

وبعدما أعلنت إثيوبيا في عام 2011 وضع حجر الأساس لبناء السد، الذي تبلغ تكلفته نحو 5 مليارات دولار، كشفت وكالة "بلومبرج" الأمريكية أنّ الشركة العسكرية الإثيوبية "Metals & Engineering "Corp، التي أُسند إليها تنفيذ المشروع، تعمل بالشراكة مع شركة "Spire Corp" الأمريكية، التي تتولى توفير التوربينات والمولدات وجميع المعدات الكهربائية التي يحتاجها السد.

وبحسب الصفقة، فإن الشركة مسئولة عن توريد ثماني توربينات ومولدات لوضعها في السد، بقيمة 250 مليون يورو للشركة الإثيوبية. وبحسب تصميم المشروع، فأديس أبابا صممت 16 بوابة للسد، francisوجميعها أيضًا صناعة أمريكية .

وذكر الدكتور علاء النهري نائب المركز الاقليمي لعلوم الفضاء في الأمم المتحدة ، أن الولايات المتحدة تساعد إثيوبيا عن طريق التشويش على القمر الصناعي الذي يلتقط صور السد، والغرض منع مصر متابعة مراحل بناء السد وإبقاء المشروع محاطا بنوع من السرية في مراحل بنائه مما جعل مصر تقوم بشراء صور للأقمار الصناعية من الدول الأخرى لمتابعة بناء السد[1].

وبالرغم من الدور الأمريكي الواضح للولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت الرئاسة المصرية عن تطلعها إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل أزمة سد النهضة مع إثيوبيا ، مؤكدة أنها وصلت لطريق مسدود.

من جانبه رحب البيت الأبيض بالدعوة المصرية، وقال إن واشنطن ستتدخل بصفتها وسيطًا محايدًا، غير أن أديس أبابا قابلت المقترح المصري والترحيب الأمريكي بالرفض التام، مستندة لبنود "وثيقة السد" التي وقعها "السيسي" عام 2015.

بعدها شهدت الخرطوم، الاجتماع الثلاثي لوزراء الموارد المائية والري في مصر والسودان وإثيوبيا، لبحث ملف مقترحات ملء وتشغيل السد. وفيما لم يصدر عن الاجتماع بيان ختامي، قالت القاهرة إن مفاوضات سد النهضة الإثيوبي وصلت إلى "طريق مسدود"، وطالبت بتدخل وسيط دولي، في مقابل

[1] **هكذا ساعدت أمريكا إثيوبيا في بناء سد النهضة خلال 66 عاما** ،الخليج الجديد ،تاريخ الاطلاع 2022/4/30 ، الساعة 17:00

نفي إثيوبي ورفض للوساطة، وتفاؤل سوداني بقدرة اللجنة الفنية على مواصلة العمل لحلحلة التعقيدات والاختلافات بين الدول الثلاث، وفق بيانات وتصريحات آنذاك[1].

كانت إدارة **دونالد ترامب** اعلنت في سبتمبر 2020، تعليق مساعدات بقيمة 272 مليون دولار مخصصة لإثيوبيا التي اتهمت بالتعنت في وقت فشلت فيه المحادثات التي رعتها واشنطن بشأن سد النهضة ،صرح الرئيس **دونالد ترامب** للصحافيين على هامش مراسم أقيمت بمناسبة توصل إسرائيل والسودان إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بينهما "إنه وضع خطير جدا لأن مصر لن تكون قادرة على العيش بهذه الطريقة". وأضاف "سينتهي بهم الأمر إلى تفجير السد. قلتها وأقولها بصوت عال وواضح: سيُفجرون هذا السد. وعليهم أن يفعلوا شيئا."

بعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد **ترامب** بشأن إمكانية تدمير مصر لسد النهضة في إثيوبيا، اتهمت أثيوبيا الرئيس **ترامب** تحريضه على حرب ضدها"، واستدعى وزير الخارجية الإثيوبي غيدو أندارغاتشو السفير الأمريكي لدى أديس أبابا مايكل رينور، وطالبه بتوضيح تصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة حول السد الذي يثير توترا كبيرا بين إثيوبيا وجارتيها مصر والسودان.

مما أسفر عن فشل محاولة واشنطن التوسط في اتفاق لحل مشكلة السد في وقت سابق من هذا العام بعدما اتهمت إثيوبيا إدارة ترامب بدعم مصر.

وفي 19 فبراير 2021 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الولايات المتحدة تراجع سياستها بشأن سد النهضة الإثيوبي لتسهيل حل الأزمة المستمرة بين ومصر وإثيوبيا والسودان ،فإدارة الرئيس **جو بايدن** قررت إعادة النظر في موقف الولايات المتحدة من مشروع سد النهضة وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية " ان " الولايات المتحدة الأمريكية قررت أن تتوقف عن ربط التعليق الموقت لمساعدات محددة لأثيوبيا بالموقف الأمريكي بشأن سد النهضة " وأضاف " نواصل دعم الجهود المشتركة والبناءة لإثيوبيا ومصر والسودان توصلا إلى اتفاق بشأم السد، وأضاف إلى ان استئناف

[1] **إثيوبيا تستدعي السفير الأمريكي وتتهم ترامب بـ"التحريض على الحرب" مع مصر بعد انتقاده مشروع سد النهضة**، shorturl.at/dfxJQ/ تاريخ الاطلاع 2022/4/28 ، على الساعة 19:00

المساعدات سيكون مشروطا بعوامل أخرى غير محددة ولكن المساعدات الإنسانية ستكون مستثناه من ذلك[1] .

المطلب الثالث: النشاط الصيني لدعم المشروع

❖ ملامح الاهتمام الصيني في المنطقة:

ترتكز السياسة الصينية في قارة إفريقيا، لاسيما منطقة القرن الافريقي خلال السنوات الماضية، على عدة مداخل أبرزها العامل الاقتصادي، حيث يمثل أبرز محددات العلاقات بين الصين وإفريقيا، فقد أصبحت الصين لاعبا بارزا في افريقيا من حيث الاستثمارات والمشروعات

تتبنى الصين سياسة مالية في تعاملاتها مع دول القرن الإفريقي، تتمثل في القروض الميسرة والمساعدات والاستثمارات الغير مشروطة، وهو ما أسهم في مزيد من التغلغل الصيني من خلال مشروعات البنية التحتية، في إطار ما يسمى دبلوماسية التنمية .

إن التواجد الصيني في أفريقيا قديم منذ منتصف الستينات عند نشأة الحركات ذات الأيدولوجية الاشتراكية ومقاومة الاستعمار الغربي، فتعد الصين من أكبر الدول المستثمرة في القارة الأفريقية إذ تستثمر ما يقارب 210 مليار دولار أمريكي.[2]

إن تدفق الشركات الصينية للاستثمار في القرن الافريقي مستمر، فهناك اكثر من 600 شركة صينية باستثمارات تفوق 16 مليار دولار. إذ يشهد السودان نشاطا متصاعدا للشركات التجارية الصينية، من خلال 148 مشروعا و و78 شركة، وفي إثيوبيا نحو 255 مشروعا و 114 شركة.[3]

❖ ملامح الاهتمام الصيني في المنطقة:

مع بداية الألفية اهتمت الصين بالاستثمار في إثيوبيا ومنحا العديد من القروض والمنح والمشاركة في إقامة العديد من السدود أو الانفراد بها كما في سد تاكيزي وسدود نهر أومو الثلاث، بسبب توجه السياسات الخارجية الصينية صوب استنزاف الموارد الأولية البكر للقارة السمراء وفي

---

[1] **الولايات المتحدة توقف العمل بقرار ترامب تعليق المساعدات لإثيوبيا على خلفية سد النهضة** ،في shorturl.at/ptvLU ، تاريخ الاطلاع 2022/4/29 ،على الساعة 21:00

[2] محمد عبد الله الشامخ ، **مرجع سابق** ، ص62.

[3] أحمد عسكر،" سياسات الصين في القرن الإفريقي .. الصراع الموانئ البحرية" ، **مجلة السياسة الدولية**،م54،ع218، (اكتوبر 2019)، ص ص 168-174

نهاية عام 2011 كانت قد وصلت إلى قمتها الاقتصادية وفي هذه المنطقة تزيد نسبة صادرات الصين عن وارداتها.[1]

وقد بلغت الاستثمارات الصينية في إثيوبيا عام 2011 نحو 2 مليار دولار أمريكي في العام ، وقد قدم بنك اكسيم الصيني قردا لأثيوبيا بقيمة 4.2 مليار دولار عام 2016 بغرض إنشاء خط حديدي خط سكة حديد يربطها مع موانئ كينيا ، كما وصلت عام 2015 صادرات الصين لأثيوبيا 9.3 مليار دولار.[2].

أما مشروع سد النهضة فقد أعلنت الصين بشكل رسميا تمويل المشروع لاستكمال بنائه ولكن بشكل جزئي إذ تبلغ التكلفة المبدئية لمشروع سد النهضة4.7 مليار دولار ، وتعهدت الصين بمبلغ .1.2 مليار دولار لتمويل خطوط الكهرباء والبنية التحتية المقرر أن تنقل الكهرباء المولدة من سد لنهضة إلى البلدان الرئيسية والمدن الرئيسية . وبذلك يتضح دعم الصين ماديا لمشروع سد النهضة . أعلنت بعد ذلك بكين عام 2019 عن منح قرض بقيمة 1.8 مليار دولار لحكومة رئيس لوزراء الجديد ابي أحمد خلال الزيارة التي قام بها الأخير إلى الصين بهدف توسيع شبكة الكهرباء في إثيوبيا ، وفي المقابل قامت الحكومة الإثيوبية بمنح الكثير من عقود السد المربحة للشركات الصينية ،للمشاركة في أعمال الإنشاءات الخاصة بسد النهضة مقابل 40.1 مليون دولار ، في الوقت نفسه ، تعاقدت الحكومة الإثيوبية مع الفرع الصيني لشركة فويثيدرو الألمانية للطاقة الكهربائية المحدودة لتوريد التوربينات الثلاثة الأخيرة للسد مقابل 112 مليون دولار.[3]

[1] نادر نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص 348 .

[2] زكي البحيري ، **مرجع سابق** ،ص101

[3] شبكة الجزيرة الاعلامية ،"**دبلوماسية النيل ..لماذا لا ترغب مصر في خوض حرب ضد اثيوبيا**، ؟فيshorturl.at/myKY3 تاريخ الاطلاع 2022/5/20 ، الساعة 15:00 .

المبحث الثاني : تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي :

تنوعت التحليلات حول اضرار سد النهضة الاثيوبي على مصر والسودان فهناك من يبالغ في الاضرار المحتملة التي سيولدها السد على دولتي المصب، واراء أخري تشير إلى ان الاضرار سوف تكون بسيطة، واراء تري ان السد سوف يصب في مصلحة كل دول أفريقيا .[1]

إن نهرا صغيرا مثل النيل الأزرق تقل تصرفاته وتدفقاته السنوية عن 50 مليار متر مكعب من المياه لا يمكنه ان يكون كافيا لامتلاء بحيرتين كبيرتين في مصر و إثيوبيا، الأولي بسعة 90 مليار والثانية بسعة 74 مليارا وبالتالي فإن الأمر سيتجه إلى أن امتلاء البحيرة الإثيوبية سيكون على حساب تفريغ بحيرة السد المصري من المياه، في سنوات الجفاف التي تتكرر سبع سنوات كل 20 عاما سوف يكون الصراع كبيرا بين حاجة مصر وشعبها للمياه وحاجة إثيوبيا للكهرباء فهي تطالب بحقها في توليد الكهرباء أولا قبل انطلاق المياه بقدر يومي إلى مصر حيث ان النيل الأزرق يمثل 64 بالمئة كمصدر المياه الوحيد في مصر.[2]

إن المشكلة تكمن هنا أن الضرر الذي سيقع على مصر والسودان يتوقف على عدد السنين الذي يتم فيها ملء خزان السد وكلما قل عدد السنين كلما قلت كمية المياه الذي سيخزنها السد سنويا لذا تقوم استراتيجية مصر للتفاوض في زيادة عدد السنين الذي يتم فيها ملء السد حتى لا تتأثر حصة مصر سنويا بشكل كبير ولن يقوم الطرف الأثيوبي بالمماطلة ولم يحدد عدد سنين واضحة لملء السد ولم يقدم أي ضمانات أنه سوف يقلل كمية المياه التي يتم تخزينها سنويا في سنين الجفاف والعجز المائي.

إنّ سدَّ النهضة ليس سدا واحدا بل هو سلسلة مكونة من خمس سدود متتالية وإجبارية بسبب الحجم الهائل للطمي الذي تحمله مياه النيل الأزرق بمعدلات 136.5 مليون طن كل سنة وهي كفيلة بردم السد خلال أقل من 50 عاما لذلك لابد من بناء سدود أخري خلفه ليحجز كل سد كمية هذا فيطيل عمر السد الأصلي.[3]

---

[1] حمد جاجان حمد ، **مرجع سابق** ،ص235 .

[2] نادر نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص380.

[3] هالة السيد هلالى ، **مرجع سابق** ، ص113

ومن جانبه أكد علاء الظواهري أستاذ الهندسة المدنية بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الثلاثية لتقسيم اثار سد النهضة ، أشار أنه في حالة ملء السد في السنوات المتوسطة فإن بحيرة السد العالي سيقلل عمق مياهها بمقدار 15 مترا أي سيصل المنسوب إلى 59 مترا مما يؤدي إلى استنزاف مخزون بحيرة ناصر مما يؤدي إلى نتائج كارثية خصوصا في فترة الجفاف .

❖ مدى أحقية إثيوبيا في إنشاء مشروع سد النهضة:

تعد إثيوبيا الدولة الوحيدة في حوض النيل التي لا تستقبل أي مياه من خارج أراضيها ،. مما يؤكد أهمية السدود بالنسبة لها من الناحية الاقتصادية وكذلك طبيعة إثيوبيا الجغرافيا التي تحرمها من الاحتفاظ بمياهها، وكثرة المياه المنحدرة من المرتفعات التي تقدر بأنهارها الصغيرة وبحيراتها الكثيرة بما يزيد على 930 مليار م^3 يتبخر ويتسرب منها حوالي 80 بالمئة ويذهب الباقي إلى خارجها شمالا باتجاه السودان ومصر وجنوبا إلى كينيا والصومال، وقد لا يتبقى لها سوى 25 مليون م3 من هذه المياه[1].

هكذا تعاني إثيوبيا معضلة اقتصادية، من قلة مواردها وثرواتها الطبيعية، تأمل أثيوبيا أن تجني من وراء هذا السد أرباحا تنقلها إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول الخطة الخمسية 2020-2025 ، وذلك من عائدات تصدير فائض الكهرباء لدول الحوض وخارجها بما يوازى450 مليون دولار سنويا ستزيد من خمسة مليار دولار بعد اكتمال بناء السدود الأخرى .

و نلخّص من ذلك أن إثيوبيا لها الحق في إنشاء السدود التي تمكنها من توليد الطاقة وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية لشعوبها بشرط ألا يكون ذلك على حساب الشعوب الأخرى. فقد سبق لإثيوبيا بناء سدود ولم تعارضها مصر فهي لم تضر بحقوق مصر المائية. ولكن مع شروع إثيوبيا ببناء سد النهضة الإثيوبي مخالفة بذلك ما تضمنته الاتفاقيات الدولية سواء العامة المتمثلة في اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية، وكذلك مخالفة الاتفاقيات الخاصة بين الدولتين والتي تشترط مراعاة البنود الثلاث من الإخطار المسبق والتشاور والأمن المائي في المشروعات التي تقييمها إثيوبيا. ومن ثم فموقف إثيوبيا فيما يتعلق بإنشاء سد النهضة بهذه السعة وعدم مراعاتها لما تنص عليه الاتفاقيات السابقة مع مصر والتي تقر الحقوق المكتسبة لمصر. وتسعى جاهدة للمحافظة على حقوقها المكتسبة في مياه نهر النيل من خلال الوسائل المختلفة لحل الأزمة.

[1] حمدي هشام،" التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة"، **مجلة العلم التي تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر**، ع 441، (2013،) ص ص 32-33

❖ **تطورات الموقف المصري تجاه ملف سد النهضة :**

كما ذكرنا ان مصر تعتبر أكثر دول حوض النيل في الاعتماد على مياه النيل بنسبة تفوق 90 بالمئة في المقابل قلة الاعتماد على الموارد المائية الأخرى، وأنها ستفقد كميات من المياه بعد قيام سد النهضة الإثيوبي وذلك أثناء فترة الملء .

يرى المصريون أن اثيوبيا استغلت الظروف تزامنا مع أحداث 25 يناير 2011 ، وخطط لضرب مصر واستغلال احتياجها للمياه . يظهر الصراع بين مصر وأثيوبيا تراجع التهديد المصري باستخدام القوة العسكرية لحماية أمنها المائي في عهد الرئيس أنور السادات الذي سبق أن حذر الحرب إذا تعرضت إمدادات المياه لمصر للخطر من قبل دول المنبع.

كما لم يستبعد الرئيسان حسني مبارك ومحمد مرسي العمل العسكري . فقط في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تم التخلي عن خطاب التهديد بالحرب ، والموقف المصري يتجه للتهدئة والاعتراف بواقع السد الإثيوبي ، قامت مصر في السنوات الأخيرة بتنويع علاقاتها الخارجية بقوة ، فقد دخلت في شراكة اقتصادية وأمنية وثيقة مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، كما عززت علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية وروسيا ، وسعت شراكتها الأمنية الطويلة الأمد مع إسرائيل.[1]

هذا التنويع في السياسة الخارجية المصرية لم يجد في الصراع مع إثيوبيا حول أزمة سد النهضة ، فالسعودية والامارات تحافظان على علاقات اقتصادية وثيقة مع إثيوبيا وليس لديها النية للإلحاق الضرر بها من خلال الانحياز إلى جانب مصر ، ونفس الأمر بالنسبة للصين التي تشارك في توسيع البنية التحتية للكهرباء في إثيوبيا من خلال عقود بمليارات الدولارات .

[1] إسلام زعبل ،**سد النهضة الإثيوبي ،كارثة مصر بين المعلن والمستتر** ،في shorturl.at/cexH8 تاريخ الاطلاع 2022/5/25 07:13 على الساعة :21:00.

المطلب الأول : تداعيات مشروع سد النهضة على أثيوبيا

تسعى اثيوبيا من وراء هذا السد لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- تعزيز إنتاج أثيوبيا الطاقة الكهربائية بحوالي 6000 ميغاوت ، وهو ما يعادل نحو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا ، مما يساهم في خفض اسعار الطاقة الكهربائية
- تعزيز البنية التحتية لأثيوبية التي من شأنها ان تساهم في جلب الاستثمارات الاجنبية بفضل اسعار الكهرباء المنخفضة تصدير الكهرباء لدول حوض النيل المجاورة ، من شأنه ان يخلق الحركية التجارية التي تفضى الى قيام تجمعات اقتصادية قد تساهم في الحد من الصراعات في المنطقة .
- التحكم في الفيضانات الموسمية التي تتعرض لها أثيوبية بصفة دورية
- التقليل من التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالى 610 إلى 610 إلى 650 متر فوق سطح البحر .
- توفير المياه لاستخدام جزء منها في أغراض الزراعة المروية في كل من أثيوبيا ودول الجوار.[1]

❖ التأثيرات السلبية لسد النهضة على إثيوبيا

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن إقامة سد النهضة سيعود بالفوائد على أثيوبيا في انتاج الطاقة الكهرومائية 5250 ميجا وات ، إلا أن الاضرار المترتبة عن إقامة السد كثيرة ومنها ما يتعلق بتكلفة السد حيث تقدر تكلفة السد نحو 4.8 مليار دولار امريكي ، بالإضافة إلى تهجير نحو 20-30 ألف مواطن من منطقة البحيرة . كما قد يترتب زيادة وزن المياه في منطقة الخزان إلى حدوث زلازل .فإن من الاضرار الناتجة من موقع السد هو الموقع الجيولوجي الذي سبق أن تحدثنا عنه[2]

تزيد فرص تعرض السد للانهيار حيث ان سرعة تدفق مياه النيل الأزرق تصل لما يزيد على ½ مليار متر مكعب يوميا ومع ارتفاع يزيد على 2000 م نحو 600 م عند السد.

---

[1] عباس محمد الشراقي ، **المشروعات المائية في أثيوبيا واثارها على مستقبل مياه النيل ،مؤتمر افاق التعاون والتكامل بين حوض النيل : الفرص والتحديات** ،(القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،2010)،ص97.

[2] هالة السيد هلالي ،**مرجع سابق** ،ص112.

سوف يؤدي إلى إغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية بحوض النيل الأزرق ، ، زيادة فرص تعرض السد للانهيار و إغراق بعض مناطق تعدين الذهب والحديد والنحاس .[1]

المطلب الثاني: تداعيات أزمة سد النهضة على مصر:

لا شك أن إثيوبيا تعتبر أهم دول المنبع بالنسبة لمصر ، نظرا لحجم المياه الواردة منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل ، فلا توجد اتفاقية منظمة لعلاقة إثيوبيا مع مصر باستثناء اتفاقية عام 1902 بين بريطانيا المسؤولة عن مصر والسودان ، وإيطاليا المسؤولة عن الحبشة في ذلك الوقت ، فضلا عن أن هناك إطار للتعاون بين مصر وإثيوبيا يتناول موضوع استخدام مياه نهر النيل من خلال وضع مبادئ عامة تحكم العلاقة بين دول النهر مثل الاستغلال المعقول والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول نهر النيل . إلا أن إثيوبيا تقوم حاليا ببعض الأعمال بشكل منفرد ومنها سد النهضة الذي نحن بصدد الحديث عنه.

❖ **التأثير الإيجابي لمشروع لسد النهضة على مصر:**

يرى بعض الخبراء المصريون أن السد سوف يفيد مصر ، من خلال تنظيم المياه وانخفاض نسبة الطمي . فإن سد النهضة له قدرة احتفاظ بحمولة رواسب تقدر 15 مليار م3 مما يزيد من العمر الافتراضي للسدود الموجودة خلفا، إضافة إلى مساهمة السد في الحد من الرواسب يزيد من سعة تخزين بحيرة ناصر ، فإن أكثر من 50 بالمئة من الرسوبات تأتي من النيل الأزرق فقد يوقف سد النهضة تلك الفيضانات .[2]

❖ **التأثير السلبي لمشروع سد النهضة على مصر:**

فقدان مصر الهيمنة المائية التي حرصت على الحفاظ عليها من خلال الاتفاقيات المائية التي توقعها مع الاطراف الأخرى بنودا تحظر القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل يمكن أن يلحق ضرارا بحقوقها التاريخية في مياه النيل.

أهمّ نقطة التي تخلصت إليها الخلافات الأخيرة هي مسألة تشغيل السد وفترة الملء، فقد ذكر بعض خبراء السد الاثار السد السالبة قد تكون كارثية في حالة تزامن الملء مع فترة فيضانات أقل من

[1] سالي محمد فريد ،"الأمن المائي في دول حوض النيل وتداعيات سد النهضة "، **مجلة السودان** ،ع7 ،(سبتمبر 2016) ،ص ص151-168.
[2] فيصل حسن الشيخ، **مرجع سابق** ، ص42.

المتوسط ، فقد تعجز مصر عن صرف حصتها المائية ل 34 بالمئة من حصة 19 مليار متر مكعب وعجز متوسط يقدر ب 20 بالمئة من حصة 11 مليار متر مكعب وهذا طول فترة ملء السد والتي تمتد لست سنوات.

إن البحيرة الضخمة خلف الخزان ستحتاج من خمسة إلى سبعة أعوام لكي تمتلئ بالمياه مما يؤدي إلى خفض كمية المياه التي تصل إلى مصر بنسبة 12-25 بالمئة خلال هذه الفترة . وصرح أحد الخبراء أن نسبة الفاقد من مياه البحيرة بسبب التبخر قد تصل إلى 3 مليارات متر مكعب أي ثلاثة أضعاف كمية الأمطار السنوية في مصر.[1]

- سد النهضة سوف يؤدي إلى حدوث عجز مائي في مصر نتيجة لاستخدام مياه السد في زراعة دولة السد إثيوبيا ، حيث من المخطط زراعة مليوني فدان من الأراضي بعد إتمام السد.
- إن بناء السد سيؤدي إلى نقص حصة مصر من المياه بنسبة 9-12 م م^3 في العام أما إذا قررت أثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة وهذا المتوقع فإن ذلك سيؤدي لنقص ما لا يقل عن 15 م م^{3}من المياه سنويا وبذلك سيتسبب في بوار من 4 -5 مليون فدان فضلا عن تشريد من 5-6 مليون فلاح مما يؤدي إلى مجاعات ومشكلات اجتماعية يصعب السيطرة عليها. فإن مصر ستحتاج بحلول عام 2050 إلى 21 م م^{3}فوق حصتها الحالية لسد احتياجات سكانها الذي يتوقع أن يصل إلى 150 مليون نسمة.[2]
- إن مصر سوف تتحمل تكلفة باهظة لتحلية المياه تقدر سنويا بنحو 50 مليار جنيه مصري لتعويض النقص من المياه ، اي يعادل 12 بالمئة من ميزانيتها كما وضح الدكتور ضياء الدين خبير المياه.[3]

وتشير البحوث الاستراتيجية بالمركز القومي لبحوث المياه إلى أن الاحتياجات المستقبلية لتحلية المياه سوف تزداد فمصر ستحتاج إلى تحلية نحو 19.8 مليار متر مكعب في السنة وفي عام 2030 تحتاج نحو 22.2 مليار دولار كاستثمارات لمعدات تحلية المياه تصل ل 30 مليار متر مكعب ، وعام 2030

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص165.

[2] انتصار معاني على، **مرجع سابق** ،ص199 .

[3] يوسف ادم محمد ، **أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا بمعاهدات الدولية** ،مذكرة ماجستير في القانون العام ،(السودان ،جامعة إفريقيا العالمية :كلية الشريعة والقانون ، 2019) ص98.

سوف تحتاج مصر لاستثمارات تصل نحو 34 مليار متر مكعب ، أما عام 2050 قد يصل إلى52 مليار دولار لتحلية نحو 46 مليار متر مكعب من المياه[1].

- إن سد النهضة سيغير تماما من طبيعة تدفقات النهر ويعطي لمصر المياه على مدار 365 يوما في السنه وسيجعل من نهر النيل أشبه بترعة يضخ فيها مياه مقننة ومتحكم فيها وليس في نهر حر التصرفات كما قدره الله ففي واقع الأمر سيكون سد النهضة هو المصب الفعلي للنهر وليس البحر المتوسط.[2]
- من الاثار البيئية الزراعية الخطيرة أن سد النهضة الإثيوبي يمكن أن يتسبب في اختفاء الأسماك تماما من نهر النيل في مصر بسبب إهمال الدراسات البيئية الخاصة بتداعيات السد على البيئة النهرية، بالإضافة إلى تملح العديد من الأراضي الزراعية المصرية بسبب المناخ الحار والجاف في مصر نتيجة لنقص المياه الواردة ، بالإضافة إلى ذلك سيحدث اقتحام لمياه البحر المتوسط المالحة إلى مساحات كبيرة من أراضي الدلتا بسبب نقص التدفقات النهرية إلى مصر وبطء سريانها بسبب إقامة سد النهضة.
- إن انخفاض حصة مصر من المياه سيؤثر سلبا على تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي بمصر وبالتالي ستبقي المساحات الزراعية بمصر عند معدلها الحالي.[3]
- العجز المائي نتيجة لاستخدام مياه السد في الزراعة في دولة السد حيث من المخطط زراعة مليوني فدان من الأراضي بعد إتمام السد ، التأثير المباشر في الطاقة المولدة من السد العالي التي تصل إلى نسبة تتراوح بين 20 و 40 بالمئة ونقل تخزين المياه من بحيرة السد العالي إلى الهضبة الإثيوبية[4]
- يمكن أن يؤدي إلى انخفاض دائم في منسوب المياه من بحيرة ناصر وذلك من شأنه أن يقلل من قدرة السد العالي في أسوان لإنتاج الطاقة الكهرومائية لتصل فيه ل 100 ميجا واط بسبب انخفاض مستوي المياه بالسد بمقدار 3 متر.[5]

---

[1] محمد سامي عبد القوي ، **حتمية تحليل المياه والطاقة الازمة لها** ،(القاهرة، جمعية المهندسين المصريين ، 2011)، ص 9 .

[2] نادر نور الدين ،**مرجع سابق** ، ص. 377

[3] زكي البحيري ،**مرجع سابق** ،ص44.

[4] انتصار معاني على ،**مرجع سابق**، ص293.

[5] فيصل حسن الشيخ ، **مرجع سابق** ،ص31.

- لمْ تقتصر المخاوف المصرية على نقص إمدادات المياه خلال فترة ملء الخزان، بل أن سعة السد التخزينية العالية تعتبر خطرا إذ أخذنا في الاعتبار المنطقة التي تم فيها بناء السد قابلة للتعرض للزلازل والهزات. فإنه اذا تعرض السد للتدمير سيبلغ العجز المائي لمصر 94 مليار متر مكعب عام 2050 أي سيحرم مصر من مياه كاملة لمدة عامين.

من الخبراء المصريين الذين كتبوا عن الاثار السلبية لمشروع سد النهضة الدكتور عباس محمد شراقي ، جامعة القاهرة ، إذ حدد العمر الافتراضي للسد من 25-50 عاما ، كما أكد على احتمال حدوث زلزال يؤدي إلى انهيار السد وفي هذه الحالة ستغرق اجزاء واسعة من السودان عباس 2011[1]

أما الدكتور نور الدين خبير الموارد المائية وعضو لجنة الخبراء المكلفة بتقييم السد ودراسة آثاره، فقد ذكر أن السد يقوم على جبلين بين ضفتي النيل الأزرق وأن تربتهما محللة وقابلة للتأثر بالظروف المناخية مما يؤدي إلى انهياره 2014 . وذكر أن منطقة السد تمتاز بدرجة عالية من الاحترار مما يزيد من معدل التبخر بدرجة أكبر منه في بحيرة ناصر على السد العالي ، فحديثه هذا جاء منقضا لما ذكر في الدراسات السابقة للخبراء البريطانيين ومستشاري وزارة الري السودانية في أربعينات القرن الماضي (موريس والان) الذين اقترحا إقامة سلسلة سدود صغيرة جنوب الوادي حلفا نسبة لقلة التبخر كلما اتجهنا جنوبا .[2]

بالإضافة إلى انتقاض الدكتور نصر الدين علام وزير الري المصري الأسبق موقف التفاوض المصري وأعتبرها تنازلات ويري أن أسلوب التصعيد لا يجدي نفعا لأن أثيوبيا الان ليست دولة ضعيفة

وفي مقال "علام " اعترف بأن مصر والسودان تقاسمتا مياه النيل عام 1959.

أما عن الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان خبير سياسات المياه والمستشار بالبنك الدولي دعي مصر والسودان على الموافقة الفورية لبناء السد وتغليب روح التعاون وأن للسد فوائد عديدة تعود بالنفع على البلدان الثلاثة وأقترح أن تتشارك الدول الثلاث في تمويل و إدارة السد 2014

[1] ناصر السر ناصر ، **مرجع سابق** ،ص173.

[2] يوسف ادم ،**مرجع سابق** ،ص205 .

وكذلك المهندس عبد الرحمن شلبي الخبير المائي ورئيس اللجنة الدولية للسدود والخزانات الكبرى الأسبق، أقترح مساهمة مصر لبناء السد أفضل من الانسحاب الكامل والتنديد بالمشروع ، فقد رأى في بناء سد النهضة تقليل من المخاطر على مصر.

حسب المصادر الرسمية فأن هذا السد يهدد حصة مصر المائية بنحو أكثر من 15 بالمئة ، كما أفاد مصدر مصري رفيع المستوي مضيفا ان سد النهضة سوف يخفض حصة مصر من المياه بنحو 17 مليار متر مكعب ، بالرغم ان بعد دخول مصر القرن الواحد والعشرين فأن احتياجاتها من المياه تصل إلى حوالي 73 مليار متر مكعب من المياه لمواجهة النمو الديموغرافي وما يتبعه من زيادة الطلب على المياه ، خصوصا وان مصر تعد حاليا من الدول الداخلة تحت خط الفقر المائي إذ يبلغ نصيب الفرد المصري من المياه 800 م 3 /سنة بينما يبلغ نصيب الفرد عالميا من المياه نحو 6396 م 3 سنة[1]

❖ **أثار انهيار سد النهضة على السد العالي :**

إن السعة الكبيرة من المياه التي سيخزنها ويحجزها سد النهضة قد تؤثر على المدى البعيد بمنسوب المياه خلف السد العالي ومستقبل مياه النيل "مؤتمر افاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات "" 25-26 يونيو، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

- التأثير على قدرته من انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 20 و 40 بالمئة بحسب الخبراء في مجال المياه .[2]
- ستغمر المياه بحيرة السد العالي ، مما يستحيل التعامل معه في حالات التشغيل العالية أو في حالات الطوارئ حيث أن بحيرة السد العالي يجب أن يكون بها سعة تخزينية فارغة بين 24-58 مليار متر مكعب ، فقد يؤدي انهيار السد إلى اغمار ما يقرب من 24 ألف كيلو مترا مربعا من الأراضي الزراعية والمباني السكنية ما بين سد النهضة والسد العالي.

[1] Daniel Kendie,**Egypt and Hydro – politics of the blue Nile River Northeast African Studies East Lansing,USA**:Michigan State University Press ,Vol.6,No.1-2,1999 ,99.149,150;Ministry of water and Ethiopia ,Baro And Karadobi Hydropower project

[2] هالة السيد هلالي ، **مرجع سابق** ،ص114 .

المطلب الثالث : تداعيات مشروع سد النهضة على السودان :

❖ التأثير الإيجابي لمشروع سد النهضة على السودان :

تعتبر التأثيرات الإيجابية للسد على دولة السودان أفضل إذا ما قورنت بالنسبة للسلبيات، وذلك ما دفع السودان لتغيير موقفها.

يتحدث السودانيون عن فوائد السد من تنظيم سريان المياه و إيقاف الفيضانات وزيادة الرقعة الزراعية وزيادة كفاءة الخزانات السودانية بسبب حجزه لكميات كبيرة من الطمي ، هذا إضافة إلى إمداداته الكهربائية الرخيصة خاصة أن السد يتراوح ما بين 20 إلى 40 كم عند العاصمة السودانية[1]

- أن 85 بالمئة من إيراد مياه النيل الأزرق تعبر من المنبع في الهضبة الإثيوبية إلى دول المصب في شهر يوليو وأغسطس وسبتمبر ، فسوف يعمل السد على تنظيم سريان المياه الواردة عبر النيل الأزرق على مدار السنة ، فيتوقف من سد النهضة التقليل من الخسائر التي تحدث الكثير من الخسائر .
- سوف يكسب خزان النهضة السودان زيادة في الرقعة الزراعية تقدر ب 450 ألف من الأفدنة الصالحة للزراعة ويؤمن النشاط الزراعي بسبب استقرار المياه على مدار السنة ، مما يسهم في تطوير الزراعة الألية ويسمح بالتنويع والتكثيف
- يقلل من فيضان النيل الأزرق وذلك يساعد في استقرار الأسر التي تقطن بالقرب من النيل الأزرق.[2]
- إن سد النهضة لا يؤثر على حصة السودان المقدرة بنحو 18.5 مليار متر مكعب ، لأن السد لم يستعمل بعد منها حوالي 3 مليار متر مكعب كانت تذهب دون فائدة ، ولم تكن تستفيد مصر من هذه المياه.
- إن السد يقلل الأوساخ والترسيبات التي تأتي من الهضبة الإثيوبية مما يساعد على نظافة وصيانة خزان السنار والروصيرص.

[1] فيصل حسن الشيخ ،**مرجع سابق**،ص27.

[2] يوسف ادم ،**مرجع سابق** ،ص215.

❖ **التأثير السلبي لمشروع سد النهضة على السودان**

- إن قيام السد الإثيوبي يعمل على تقليل المخزون الاستراتيجي السوداني من المياه والحرمان من مياه الفيضانات التي تقوم بتغذية المياه الجوفية .[1]
- تقليل خصوبة الأراضي الزراعية لعدم وصول الطمي ، تغيير التركيبة البيئية في السودان نتيجة للتخزين في بحيرة سد النهضة . العجز المائي أثناء فترات الملء.[2]
- تشير بعض الدراسات أن بناء السد وحده سوف يؤدي إلى نقص حصة مصر والسودان بنسبة 12-1/9 مليار متر مكعب.
- تغيير التركيبة البيئية في السودان نتيجة للتخزين في بحيرة سد النهضة.
- زيادة معدل الفوائد السنوية من بحيرة ناصر لزيادة التبخر بنسبة 5.9 بالمئة.
- زيادة فوائد التبخر تؤثر على نوعية مياه نهر النيل، بسبب زيادة الملوحة[3]
- يشير خبراء سودانيون إلى أن سد النهضة سوف يسبب نقصا في تغذية المياه الجوفية على جانبي النيل في النيل في المنطقة الممتدة من الحدود السودانية الإثيوبية حتى الحدود المصرية، بسبب نقص فيضان النيل الأزرق .
- أنه سوف يقع ضررا بالغا على أعداد كبيرة من المواطنين السودانيين الذين يزرعون أراضي الجروف الزراعية على ضفاف النيل، حيث انهم سيفقدون الأراضي بسبب السد وأن حجز سد النهضة لكميات الطمي التي ترد إلى السودان وتقدر بحوالي 24 مليون متر مكعب سنويا ، سيجعل مساحات كبيرة من أراضي السودان في حاجة إلى الأسمدة والمخصبات كما في الأراضي المصرية .
- تقليل خصوبة الأراضي الزراعية لعدم وصول الطمي ، تغيير التركيبة البيئية في السودان نتيجة للتخزين في بحيرة سد النهضة . العجز المائي أثناء فترات الملء.[4]
- إن قيام السد الإثيوبي يعمل على تقليل المخزون الاستراتيجي السوداني من المياه والحرمان من مياه الفيضانات التي تقوم بتغذية المياه الجوفية.[5]

---

[1] أزهار حسن محمد على ،سد النهضة الاثيوبي والتداعيات السلبية على مصر والسودان ،**أحداث اقتصادية ومحلية وعالمية الصرفي** ، ع68 ،(يونيو2013)،ص ص41-58.

[2] انتصار معاني على ،**مرجع سابق**،ص293.

[3] زكي البحيري ،**مرجع سابق** ،ص490.

[4] **المرجع نفسه** ،ص293.

[5] **المرجع نفسه** ،ص44.

الحق أن موقف السوداني فيما يتصل بمياه النيل يتراوح بين الاتفاق الكامل مع الموقف المصري والاختلاف عنه ، فأسباب تغير موقف السودان عن موقف مصر يتعلق بالوضع الداخلي السوداني أو الوضع السياسي الإقليمي وهو ان السودان مجاور لإثيوبيا مباشرة وان أثيوبيا هي اللاعب الرئيسي في الحوار الدائر بين السودان الشمالي ودولة السودان الجنوبي بعد الانفصال.

❖ **التأثيرات السلبية على دول حوض النيل الشرقي في حالة انهيار سد النهضة:**

إن مشروع سد النهضة يقع على أرض وعرة شديدة الانحدار مما يعرض السد إلى الانهيار

فضلا أن خبرة الأثيوبيين في بناء السدود ضعيفة وانه سبق وانهار سد تا كيزي الذي شيدوه عام 2009.[1]

إن احتمالات انهيار السد عالية للغاية ومعامل أمانة لا يزيد عن 1.5 درجة مقارنة بمعامل أمان السد العالي الذي يصل إلى 8 درجات ففي حالة انهيار السد سيمحو مدينة الخرطوم من الوجود وانهيار سدي الروصيرص وسنار إلى جانب سد مروى . وتؤكد الدراسات أن النتائج كارثية على السد العالي حيث أن كميات كبيرة من المياه سوف تصله في زمن قصير نتيجة انهيار سد النهضة مما يستحيل.[2]التعامل معه في حالات التشغيل العالية. كما أنه سيغمر ما يقرب من 24 ألف كم 2 من الأراضي الزراعية والمباني السكنية على طول المسافة بين سد النهضة والسد العالي.

تطرق الدكتور محمد أحمد سلمان الخبير الدولي السوداني في قضايا المياه لمسألة انهيار السد وذكر أن انهيار السدود نتائجها الكارثية ليست حكرا على سد النهضة وأن التقنية التي تبني بها الشركات العالمية مثل شركة ساليني متقدمة عشرة مرات عن التقانة التي بنى بها الاتحاد السوفياتي السد العالي وبالتي بنى بها الإيطاليون خزان الروصيرص في ستينات القرن الماضي

إن انهيار السد سيقود حتما إلى نتائج خطيرة تمس الأمن القومي لكل من مصر والسودان وعدم قدرة السد على تحمل ضغط المياه الضخمة التي سوف تحتجز خلفه والتي تصل إلى نحو 74 م م 3 من المياه كما أنه مشيد من الإسمنت ومن ثم فقد ينهار في أي وقت مما يؤدي إلى تشريد لملايين الاسر الذين سوف يتم تدمير منازلهم وزراعتهم . و أن انهيار السد لن يمثل خطرا على أثيوبيا لأنه مبني على

[1] احمد جاجان حمد ،**مرجع سابق** ،ص228.

[2] انتصار معاني على ،**مرجع سابق** ،ص293.

أطراف حدودها مع السودان . لكن متوقع عند انهيار السد أن تغرق الخرطوم بكاملها بينما ستغرق مساحات شاسعة من اسوان إلى الجيزة في مصر.[1].

إن حاجة إثيوبيا لتحقيق أهداف السد بتصدير الكهرباء إلى العديد من الدول الإفريقية يتطلب عبور خطوط الإمداد الكهربائي عبر السودان ولذلك لابد من الدول الثلاث أن تعمل على مصالحها المشتركة لتعظيم فوائد السد وتحجيم ضرره وبخاصة على مصر بسبب النقصان المتوقع في حصتها من المياه كالتعاون على تقليل معدلات التبخر في المناطق المختلفة بحوض النيل التي يمكن أن تعوض عن فقدان بعض الإيرادات المائية بالنسبة لمصر في السنوات الأولي لملء الخزان.[2]

قد تأثرت العلاقات بين مصر وأثيوبيا نتيجة لأزمة مياه النيل التي ولدت حالة من عدم الثقة بين البلدين نتيجة لبناء سد النهضة وأخفقت جميع الجهود المصرية في المسار التفاوضي في السيطرة على الطموح الإثيوبي حيث كانت تسعي إثيوبيا لكسب الوقت اللازم لتنفيذ ذلك المشروع وجعل السد حقيقة قائمة وفرض الأمر الواقع على مصر، كما انها أرادت استثمار تلك المفاوضات في تجاوز الإخطار المسبق في تنفيذ مشاريع تنموية على مجري النهر والحصول على التمويل اللازم لأنشاء السد من خلال إظهار حالة من التوافق مع دولتي المصب .[3]

ينتاب كلا من مصر والسودان القلق من الاثار السلبية التي تنتج عن سد النهضة على النيل الأزرق ويعتقد الكثير من خبراء المياه أن التأثير على مصر سيكون أكبر لأنها عكس السودان، فمصر ليس لها مصادر مياه بديلة ،فهي تعتمد اعتمادا كليا على النيل.[4]

وبناء على ما تقدم يتضح ان العلاقات المصرية الاثيوبية مرهونة بعدم الاخلال بالأمن المائي المصري والأمن الانساني في مصر والسودان.[5]

ربما كانت الأزمة الحالية بين مصر ودول حوض النيل اقل حدة مما هي عليه اليوم لو ان مصر قدمت قليلا من التنازلات وشرح احتياجاتها من أجل التنمية وأقدمت على شراكة ومساعدات تقنية واقتصادية مع الجانب الإثيوبي.[6]

---

[1] محمد عبد المجيد الزبيري ، "سد النهضة في أثيوبيا الصراع القائم على المياه "،**مجلة السياسة الدولية** ،(2017)،ص ص 190-198

[2] فيصل حسن الشافعي ،**مرجع سابق** ،ص45.

[3] منى حسين عبيد ،**مرجع سابق** ،ص697.

[4] سالي محمد فريد ،**مرجع سابق** ،ص165.

[5] **المرجع نفسه** ، ص209.

[6] عبد المنعم هادي على ،"مصر وسد النهضة الأثيوبي ،**مجلة العلوم الانسانية** "،م34،ع2،(حزيران2017)،ص ص5-21.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما ت تناوله في الفصل السابق للدور الاسرائيلي والامريكي واستراتجيات كل دولة في المنطقة فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها وجود دور حقيقي لهذه القوى في تحفيز الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل ، ويظهر الدور الأمريكي كوكيل للمصالح الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى تعمل على تنفيذ مشاريعها لخدمة مصالحا وحماية أمنها القومي من خلال التحكم في التدفق المائي في حوض النيل ، وأن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة مع استغلال مياه النيل كوسيلة للضغط على دولتي المصب مصر والسودان.

إن نجاح أي تحرك مصري تجاه إثيوبيا وغيرها من دول منابع النيل سوف يتوقف على قوة مصر النسبية – بعناصرها الصلبة والناعمة – وقدرتها على التأثير على هذه الدول نظرا لأن التفاعلات المتعلقة بمياه النيل تدخل في إطار السياسات المائية هيدروبولتيكس لما كانت السياسات المائية – شأنها شأن أية سياسة – تعتمد على علاقات القوة. بين الأطراف المعنية ، وبالتالي، فإن نجاح أي تحرك مصري تجاه دول منابع النيل يتطلب تعزيز وتوظيف عناصر وأدوات القوة المتاحة لمصر و التنسيق بينها، سواء كانت عناصر وأدوات قانونية. أو دبلوماسية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أو أمنية وعسكرية.

الفصل الثالث:

آليات تسوية أزمة سد النهضة والآفاق المستقبلية

تمهيد الفصل:

منذ قيام مشروع سد النهضة الأثيوبي سعت دول حوض النيل الشرقي الدخول في المفاوضات لتسوية الأزمة، وذلك في محاولة دفاع دول المصب عن حقوقها من مياه النيل اعتمادا على الحقوق المكتسبة من الاتفاقيات السابقة التي عقدتها مع السودان لإنهاء الأزمة، وقد شهدت آليات التسوية بين الأطراف الثلاثة عدة تطورات خلال السنوات الأخيرة،

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

- ❖ مراحل تسوية أزمة سد النهضة.
- ❖ الآفاق المستقبلية لإدارة سد النهضة.

المبحث الأول : مراحل تسوية أزمة سد النهضة :

بعد الجهود الكبيرة التي قامت بها الدبلوماسية المصرية، والأجهزة السيادية ، طلبت أثيوبيا بعد سنوات من العناد والتعنت الجانب المصري من جديد للعودة إلى طاولة المفاوضات حول الأزمة.[1]

- **ملف السد المسار الأول** : بدأت المفاوضات ثلاثية مباشرة بين مصر و إثيوبيا والسودان و هذه المفاوضات لم تصل إلى اتفاق ، لكن كل فريق فهم نيات والأسلوب والاستراتيجيات والتكتيكات الخاصة بالطرف الآخر.
- **المسار الثاني:** مسار المفاوضات الثلاثية في وجود مراقبين وهما الولايات المتحدة والبنك الدولي، توصلوا إلى شكل للاتفاق وحدث انسحاب إثيوبي من هذا الاتفاق بعدها حدث موقفان ،مال الموقف السوداني إلى الموقف المصري ، بعدها تم عقد جلسة مجلس الأمن ومع توجه مصر إلى مجلس الأمن طلبت إثيوبيا أن تتحول المفاوضات برعاية إقليمية من الاتحاد الإفريقي
- **المسار الثالث:** المفاوضات برعاية الاتحاد الإفريقي في ظل وجود مراقبين من الأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية ومتابعة مجلس الأمن الإثيوبي ومسارات التفاوض.[2]

لعبت الأداة الدبلوماسية دورا في الحد من أضرار سد النهضة وذلك من خلال جولات من التفاوض والتي يمكن رصد أبرزها: [3]

[1] شبكة الجزيرة الاعلامية ، **سد النهضة ..تطور الأزمة وسيناريوهات الحل** ، https://www.aljazeera.net/knowledgegate ، تاريخ الاطلاع 2022/5/23 ، الساعة 14:00.

[2] هشام حلبي، **مرجع سابق** ، ص 13.

[3] هالة السيد هلالي ، **مرجع سابق**،ص119.

المطلب الأول: مرحلة بدأ وتأسيس المفاوضات

عام 2011 أعلنت أثيوبيا أنها سوف تطلع مصر على مخططات السد لدراسة تأثيره على دولتي المصب مصر والسودان وبعد ذلك تم تنظيم زيارات متبادلة لرئيسي الوزراء لدراسة الملف، بالإضافة إلى تشكيل لجنة دولية تدرس اثار بناء سد النهضة على دولتي المصب وكان من المقرر أن تنتهي من عملها خلال عام لكن المماطلة الأثيوبية في إمداد اللجنة بالدراسات الخاصة بالسد أدى إلى تأخير عملها لسبعة شهور أخرى.[1]

وفي عام 2012 تشكلت لجنة لدراسة الأثار المترتبة على بناء السد، مكونة من عشرة أعضاء بواقع اثنين من كل دولة من الدول الثلاث مصر –السودان-إثيوبيا إلى جانب أربعة خبراء دوليين في مجال هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية . و أقرت اللجنة تأثيرات السلبية للسد على مصر.

وفي نهاية مايو 2013 تقريرا ينص أن الدراسات المختصة بالسد الإثيوبي ينقصها عامل الأمان. ثم أعلنت إثيوبيا أنه لا داعي إلى الاستعانة بهذه اللجنة الدولية، وبالفعل أنهى عملها، وايضا اقتراح مصر لتوفير ضمانات لدولتي المصب تجاه أي اثار سلبية تحدث نتيجة بناء سد النهضة .ولكن انتهت المفاوضات بالفشل بسبب تعنت الجانب الإثيوبي ورفضه للطلب المصري ، وفي السياق التفاوضي المماطل لإثيوبيا أتفق الجانب المصري والسودان والأثيوبي على اختيار مكتبين استشاريين أحداهما هولندي والثاني فرنسي لعمل دراسات خاصة بسد النهضة[2]

وفي عام 2013 استمرت المفاوضات دعا الطرف الإثيوبي لمناقشة تقرير اللجنة الثلاثية ونتيجة تعنت الجانب الإثيوبي لم يتم التوصل إلى أتفاق بين الأطراف ، وخلال الاجتماع طرح الجانب المصري المشاركة في بناء و إدارة السد مع تحقيق بعض الشروط وهي عدم الأضرار بالمصالح المائية لمصر والسودان وتنفيذ توصيات اللجنة الفنية . ولكن لاقا الطلب الرفض من الجانب الأثيوبي.

عندما تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الرئاسة عام 2014 التقي برئيس الوزراء الإثيوبي في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية واتفق على تشكيل لجنة ثلاثية من الدول الثلاث مع وجود مكتبين استشاريين هولندي وفرنسي لعمل الدراسات المطلوبة ، واستمرت هذه المرحلة حتى بداية عام 2015

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص20.

[2] عربي بي سي ، **مصر وإثيوبيا والسودان : التسلسل الزمني لمفاوضات سد النهضة حتى إعلان فشلها** ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42013179 ، تاريخ الاطلاع 2022/3/32 ،الساعة 22:00.

ولم تصل المفاوضات إلى أي نتائج ، وفي أكتوبر من نفس العام عقدت مفاوضات في الخرطوم وركزت على طلب مصر مشاركة خبراء دوليون إلى جانب الخبراء المحليين من الدول الثلاثة لدراسة اثار سد النهضة على دولتي المصب.

المطلب الثاني : مرحلة التوافق على مبادئ الحل والاجراءات التنفيذية :

❖ **اجتماع اللجنة الثلاثية المشتركة بشأن سد النهضة 3 فيفري 2015**

انعقدت هذه اللجنة بالخرطوم بحضور وزراء الموارد المائية للدول الثلاث بمشاركة 12 خبيرا من أعضاء مجلس الوزراء باللجنة. وتم فيها اصدار بيان تضمن قواعد وأطر عمل مكتبي استشاريين عالميين في إجراء الدراسات الخاصة بالسد وايضا اقتراح مصر لتوفير ضمانات لدولتي المصب تجاه أي اثار سلبية تحدث نتيجة بناء سد النهضة ، .ولكن انتهت المفاوضات بالفشل بسبب تعنت الجانب الإثيوبي ورفضه للطلب المصري ، وفي السياق التفاوضي المماطل لإثيوبيا أتفق الجانب المصري والسوداني والأثيوبي على اختيار مكتبين استشاريين أحداهما هولندي والثاني فرنسي لعمل دراسات خاصة بسد النهضة دراسات المطلوبة .

يمكن القول أن هذه المرحلة من المفاوضات لم تصل إلى نتائج مباشرة ، بعد ثمانية اجتماعات على المستوى الوزاري ، كان اخرها في أديس أبابا يومي 21 و22 أغسطس الماضي –في حسم مسألة الية عمل مكتب الخبرة الفرنسي (الرئيسي) ومكتب الخبرة الهولندي (الفرعي) اللذين وقع عليهما الاختيار لإجراء الدراسات الخاصة بتأثيرات سد النهضة .فقد كانت هناك منذ البداية رغبة مصرية وسودانية في استبعاد بيوت الخبرة الأمريكية لما لها من تاريخ منحاز سابق لصالح الجانب الإثيوبي . بينما كانت مصر تميل إلى بيت الخبرة الهولندي ، بينما تصر إثيوبيا على بيت الخبرة الفرنسي، وأن يكون بيت الخبرة الهولندي مجرد متعاقد فرعي . [1]

وعلى الرغم من أن المشكلة تبدو في ظاهرها ذات طابع تقني ويتفاوض بشأنها وزراء الري والمياه في الدول الثلاث ، فإنها تعكس وتستبطن في جوهرها أصل الأزمة وطابعها السياسي والاستراتيجي .

[1] حمدي عبد الرحمن ،خبير في الشؤون الأفريقية ، **مفاوضات سد النهضة والقفز إلى الوراء** ، في،shorturl.at/bjoA5 تاريخ الاطلاع 2022/5/3،الساعة 18:00.

وفي عام 2015 وقع الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلي ديسالين وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة "، وتضمنت الوثيقة 10 مبادئ أساسية تتسق مع مبادئ القانون الدولي الحاكم للتعامل مع الأنهار الدولية . بالإضافة إلى تشكيل لجنة عليا لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية . وقد نظم الإعلان الاستخدامات المائية و ركز على الإطار التعاوني وحسن النوايا إلا أن هذا الإعلان. أبرم في وقت لم يكن مجلس الشعب المصري قائما أي في غيابة البرلمان والاستفتاء الشعبي ولم يتم التصديق عليه حتى الأن

جاء هذا الاتفاق خاليا من الاعتراف الإثيوبي بحصة مصر في مياه النيل التي تم إقراراها في اتفاقية 1959 (55.5 مليار م^3) ، كما أن توقيع مثل هذا الاتفاق هو اعتراف بالسد، ما دفع الجانب الأثيوبي الاستمرار في بناء السد وعدم التزامها بشرط الإخطار المسبق .

بالرغم من ذلك أستمرت الدبلوماسية المصرية في التفاوض مع الجانب الأثيوبي ومن أبرز الجولات في ديسمبر 2015 وثيقة الخرطوم التي تضمنت تأكيد على اتفاق إعلان المبادئ ، وتضمن ذلك تكلف مكتبين فرنسيين لتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع [1].

وضمنت مبادئ الاتفاق الإطاري عشر نقاط[2]

- مبدأ التنمية والتعاون الاقليمي والاستدامة.
- مبدأ المنفعة المشتركة ، حسن النوايا ، المكاسب للجميع.
- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن
- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب
- مبدأ بناء الثقة
- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات
- مبدأ أمان السد
- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة
- مبدأ التعاون في إدارة السد

[1] إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب ، "اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة بين الطابع الدولي والاستفتاء الشعبي "،**المجلة الدولية للقانون** ،ع 32 ، (سبتمبر 2017)، ص ص 1-45

[2] محمد على عبد الله الشامخ ،**مرجع سابق** ص54

- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات .

وعلى الرغم من لغة التصعيد والتحدي الذي كان في بداية الأمر إلا أن الدول الثلاث مصر والسودان و إثيوبيا وقعت على وثيقة إعلان المبادئ التي بدورها خففت من لغة التصعيد وحدة الأزمة مع أن الأزمة لم تنتهي ومازالت قائمة وذلك يرجع إلى تقارير المكاتب الهندسية والاستشارية ومراجعة التصاميم الهندسية الخاصة بالسد.[1]

من الانتقادات الموجهة لهذا الاتفاق هي الابتعاد عن المسار القانوني والتركيز على المسارات الفنية فلأصل أن الدول لا تقدم على إنشاء السدود على الأنهار المشتركة إلا بعد الإخطار المسبق لدولتي المصب والحصول على موافقتهما. ومن مظاهر التحول عن المسار القانوني إلى المسار الفني هي عدم مشاركة أي عضو قانوني في هذا الاتفاق من جانب كل من مصر والسودان ، أما إثيوبيا فقد شاركت بسبعة أعضاء قانونيين مما ساعد على صياغة الاتفاق لتحقيق مصالحها إذا تم حذف بند الأمن المائي.[2]

يذهب رأي بقول أن اتفاقية اعلان المبادئ هي بمثابة اعتراف بالسد الأثيوبي ومنحه الشرعية ،وعلى عكس من ذلك يذهب رأي يقول بأن وثيقة إعلان المبادئ ليست اعترافا بوجود السد، حيث أن مصر اعترفت بالسد كأمر واقع منذ تشييده وحتي دخول اللجنة الدولية لتقييم اثار السد 2012

فأن توقيع هذا الاتفاق بعد تشييد أكثر من 40 بالمئة من حجم إنشاءات السد.

وفي عام 2016 أستمرت المراوغة الإثيوبية والاستمرار في بناء السد على الرغم من عدم استكمال الدراسات . وفي تلك السنة زار وزير الرّي المصري موقع السد لمتابعة الأعمال الإنشائية، و دعا لضرورة إتمام المسار الفني الخاص بدراسات السد وتأثيره على مصر..

في عام 2018 عقدت جولات قمة ثلاثية بين الرؤساء الثلاث من أجل التوصل لحلول تعاونية لتدارك الأخطار المحتملة للسد وأكد الجانب المصري على ضرورة الحفاظ على الأمن المائي المصري ، بعدها عقدت قمة بين الرئيس المصري والسوداني بهدف توطيد العلاقات مع السودان وتمت مناقشة

[1] اليوم السابع ، **النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة..البنود تؤكد التعاون على أساس التفاهم المشترك ..وتشدد على المنفعة للدول الثلاث .وتوفير البيانات اللازمة لإجراء دراسة لجنة الخبراء** ، https://www.youm7.com/story/2015/3/23/%D8 ، تاريخ الاطلاع 25،5،2022 ، الساعة 17:00 .

[2] **أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة** ، (القاهرة مركز هردو لدعم التعبير الرقمي،2015)،ص25.

سبل تيسير التبادل التجاري وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر والسودان، ربط السكك الحديدية بين البلدين والتوسع في الربط النهري والبحري والاتصالات والتعليم.

وفي جوان 2018 ، التقي الرئيس عبد الفتاح السيسي برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في القاهرة و أكد الأخير أنّ إثيوبيا لن تقوم بأي عمل من شأنه الاضرار بمصالح مصر المائية ، وعقب ذلك طلبت مصر مشاركة البنك الدولي في المفاوضات لكن أعربت إثيوبيا عن رفضها .[1]

وبعد عزل البشير عن السلطة أفريل 2019 تولى المجلس العسكري السوداني مقاليد الأمور في المرحلة الانتقالية مما ساعد على تغيير شكل المفاوضات التي تمت حول سد النهضة بعد زيارته الخارجية الأولى إلى مصر ، وفي سبيل تسوية الخلافات حاولت مصر استخدام ما يعرف بالدبلوماسية الشعبية إلى جانب استخدام المؤسسات الدينية للتأثير في الداخل الإثيوبية خاصة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية استغلالا للعلاقات التاريخية التي تربطها بكنيسة إثيوبيا.

❖ تأثير الكنيسة المصرية في مشكلة سد النهضة :

يمكن القول إن مصر تحاول استخدام الكنيسة المصرية في تحسين علاقاتها مع الدولة الإثيوبية حتى تدفع إثيوبية إلى تبني نهج الكل يربح ، لتجنب الاثار السلبية التي يسببها سد النهضة ولكن بالرغم من زيارتي البابا شنودة الثالث عام 2008 والبابا تواضرس الثاني في عام 2015 لإثيوبيا الا أن تأثير اعدام مانغستو للأنبا باسيلوس عام 1979 وسيامة خمسة أساقفة إرتيريين في 1949عام كل هذه الاحداث أثرت في الدور الكنيسة في أزمة سد النهضة.[2]

بالإضافة إلى توقيع الكنيسة في 25 اغسطس 2015 وثيقة حماية نهر النيل وبروتوكول حماية النهر مع وزارة الري المصرية كان الهدف منه توعية الكنيسة القبطية على أهمية الحفاظ على النيل

إن اللجوء للطابع الغير الرسمي من طرف الدبلوماسية الغير الرسمية لم يؤت ثماره حتى الأن ولم يجد نفعا. لعدم وجود إرادة سياسية للمؤسسات الرسمية في جعل المؤسسات الدينية لها دور مؤثر في تسوية مشكلة سد النهضة .

---

[1] زبير الصالح، عقون يمينة ، **واقع أزمة سد النهضة وخيارات التسوية 2021/2011** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة حمة لخضر الوادي :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021/2020)ص78.

[2] باسم رزق عدلي مرزوق ، "الاثار السياسية لدور الكنيسة المصرية في أفريقيا دراسة خاصة لدور الكنيسة في مشكلة سد النهضة الأثيوبي" ،ع498 ،(سبتمبر 2018)، ص ص103-115.

المطلب الثالث: مرحلة الوساطة الإقليمية والدولية

قد طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي القضية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 74 في الأسبوع الأخير من سبتمبر 2019 أن مفاوضات المتعلقة بسد النهضة لم تصل إلى أي نتائج مؤكدا أن قضية المياه بالنسبة إلى مصر هي قضية حياة ووجود.[1]

وفي 24 اكتوبر 2019 التقى الرئيس **السيسي** بابي أحمد على هامش أعمال القمة الروسية الإفريقية بمدينة سوتشي الروسية واتفق على استئناف المفاوضات مرة أخرى وصرح ابي أحمد أنه يقبل الوساطة الروسية بشرط أن تكون وساطة سياسية .

❖ **جولات 2019**

تنوعت الوساطة في هذه المرحلة لتضم دولتي الولايات المتحدة الأمريكية والسودان ومؤسسة البنك الدولي ومنظمة مجلس الأمن توصلوا إلى اتفاق مكتوب ولكن رفضت إثيوبيا التوقيع وتم اللجوء إلى مجلس الأمن . وكان التركيز في مرحلة الوساطة في قواعد ملء وتشغيل السد في النواحي الفنية والقانونية.[2]

❖ **اجتماع الجلسة الحوارية لمؤتمر الشباب السابع :**

عقد هذا الاجتماع بالعاصمة الادارية الجديدة بمصر يومي 30 و 31 يوليو 2019 ، أشار فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أن الدراسات التي أجريت لحساب كمية المياه مع بدء تشغيل سد النهضة وأضاف الرئيس السيسي وجوب الاتفاق مع إثيوبيا على فترة ملء خزان السد بشكل يمكن مصر من تحمل الضرر مع وجوب تقدير كمية المياه التي يمكن تحمل خسارتها.

❖ **اجتماع حول نتائج ملف سد النهضة**

الذي عقد في القاهرة في أكتوبر 2019 ، اجتماع ثلاثي لوزراء الري الذي عقد لمناقشة ملف سد النهضة ، وقال الرئيس السيسي " الدولة المصرية بكافة مؤسساتها ملتزمة بحماية حقوق مصر المائية في نهر النيل وستواصل مصر اتخاذ الاجراءات.

---

[1] هشام طيار ،محمد ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 22.

[2] الوطن ،مفيش حاجة سرية .. السيسي يتحدث عن "سد النهضة " في مؤتمر الشباب https://www.elwatannews.com/news/details، تاريخ الاطلاع 2022/4/23، الساعة 11:00

وقد بدأت إثيوبيا فعليا ملء خزان السد، حيث أنجزت المرحلة الأولى في يوليو/تموز 2020، وضخت ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب من المياه، رغم التوصل إلى تفاهم مع مصر والسودان لمواصلة التفاوض على قواعد الملء والتشغيل، وقد أرجع مسؤولون إثيوبيون ذلك أساسا إلى هطول الأمطار.

❖ **جولات برعاية أمريكية :**

❖ **بيان صحفي للبيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة:**

ذكر بيان صحفي للبيت الأبيض أن الولايات المتحدة تدعم مفاوضات مصر وإثيوبيا والسودان في محاولة التوصل إلى اتفاق تعاوني، متبادل المنفعة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وتدعو الإدارة جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق يحفظ الحقوق مع احترام حصص مياه النيل[1]

قبلت مصر دعوة أمريكية لعقد اجتماع مع السودان وإثيوبيا بشأن النزاع الخاص بسد النهضة، في محاولة لكسر الجمود في المحادثات بشأن السد .[2]

❖ **اجتماعات وزراء الخارجية :**

شارك وزير الخارجية سامح شكري في نوفمبر 2019 في اجتماعات مع السودان وإثيوبيا لبحث موضوع سد النهضة ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن تحديد مسار المفاوضات فتعقد أربعة اجتماعات ثلاثية تنص على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلين من الولايات المتحدة والبنك الدولي للتوصل إلى اتفاق لملء السد بحلول عام 2020

❖ **اجتماعات لمواصلة المشاورات الفنية حول ملء وتشغيل سدّ النهضة:**

عقدت جولة من المناقشات في أديس ابابا في 15 نوفمبر 2019 لوزراء الري بمشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين ، وبعدها استضافت مصر الجولة الثانية من سلسلة الاجتماعات في 2 ديسمبر 2019 لاستكمال المناقشات الفنية حول سد النهضة المتعلقة بملء وتشغيل

[1] الجزيرة ، أزمة سد النهضة..عروض أمريكية وروسية للوساطة، في https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/23 تاريخ الاطلاع 2022/5/6،التوقيت 2:00.

[2] زبير صالح ،عقون يمينة ، **مرجع سابق**،ص85.

السد ، عقد بعدها اجتماع لوزراء الخارجية والري لمصر والسودان وإثيوبيا في 9 ديسمبر 2019 لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات الفنية

❖ **اجتماع فني للتفاوض بشأن قواعد ملء خزان سد النهضة :**

حسب محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري المصري ، أبدت القاهرة المرونة في المفاوضات، حيث أبدت استعدادها لإعادة النظر في مواقف معينة . وأتفق الأطراف الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا على أن ملء السد وتشغيله يتم بطريقة تعاونية ، كما سدد الوزير السوداني على ضرورة الالتزام بمبدأ الاستخدام العادل للمياه دون الإضرار بأي طرف، وأكد وزير الموارد المائية والري الإثيوبي على الحاجة للتوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف المعنية .لملء وتشغيل السد في النواحي الفنية والقانونية.[1]

❖ **جولات 2020 :**

عقدت مفاوضات في الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة ملف سد النهضة، أتسم الموقف الإثيوبي بالتشدد اتجاه عدة نقاط فنية وقانونية وإصرارها على البدء في الملء الثاني لخزان السد دون التوصل إلى اتفاق . وحدثت اجتماعات ومفاوضات في عواصم الدول الأطراف وفي عاصمة واشنطن وتم الاتفاق على حسم ثلاثة موضوعات:

- تتضمن الاجراءات ذات الصلة بالتعامل مع حالات الجفاف وسنوات الشحيحة أثناء الملء.
- جدول يتضمن خطة ملء سدّ النهضة على مراحل
- الالية التي تتضمن الاجراءات الخاصة بالتعامل مع حالات الجفاف والسنوات الشحيحة أثناء التشغيل[2]

دعت واشنطن إلى اجتماع على المستوى الوزاري لبلورة الاتفاق النهائي إلا أن إثيوبيا لم تحضر الاجتماع وطلبت المزيد من الوقت.

[1] بسم رزق عدلي مرزوق ، مرجع سابق ،ص103

[2] سعيد ندا ، استخدام القوة العسكرية في قضية سد النهضة الإثيوبي : المشروعية ، والضوابط ،في https://www.qiraatafrican.com ، تاريخ الاطلاع 2022/5/13 ، الساعة 8:00

في جوان 2020 أطلقت السودان مبادرة للعودة للمفاوضات، بدأت اجتماعات بين وزراء ري الدول الثلاث بحضور مراقبين دوليين (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا) ولم يسفر الاجتماع عن نتائج إيجابية سوى مزيد من التعنت الإثيوبي ، التي تتضمن التوقيع على ورقة غير ملزمة تتنازل مصر والسودان بموجبها عن حقوقها المائية ، والاعتراف لإثيوبيا بحق غير مشروط في استخدام مياه النيل الأزرق بشكل أحادي بهدف توليد الكهرباء من السد دون مراعاة حقوق مصر والسودان ومن دون تقديم أي ضمانات لهما في فترات الجفاف

بعد ذلك أقدمت مصر تنبيه مجلس الأمن إلى أن أزمة سد النهضة تهدد الأمن والسلم الدوليين وطالبت مجلس الأمن بالتدخل من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي ،

وفي 26 جوان 2020 شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في قمة مصغرة لرؤساء الدول الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي لمناقشة قضية سد النهضة ، ولقد تم التوافق على تشكيل لجنة حكومية من الخبراء القانونيين والفنيين من الدول الثلاث مصر ، السودان وإثيوبيا الى جانب الدول الإفريقية الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الإفريقي ، وايضا الجهات الدولية المراقبة للعملية التفاوضية بغرض بلورة اتفاق قانوني ملزم لجميع الأطراف بخصوص ملء السد.[1]

في 29 جويلية ناقش مجلس الأمن قضية سد النهضة ، تمسك فيها كل طرف بموقفه ، وأبدت إثيوبيا أنها تتعاطى مع جهود الاتحاد الافريقي .

❖ جولات 2021

عقدت في العاصمة الكونغولية كينشاسا جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة بتاريخ 2 أبريل 2021 ، بحضور وزراء الخارجية والري لكل من إثيوبيا ومصر والسودان حيث سعت هذه المفاوضات إلى تأدية اتفاق قانوني ملزم بشأن تشغيل السد بما يحافظ على مصالح جميع الأطراف، أعلنت مصر استئناف المفاوضات بين الدول الثلاث بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي كوسطاء لإنجاز اتفاق السد ، غير أن اثيوبيا رفضت هذا المقترح

[1] أشرف عبد الحميد ، "مفاوضات سد النهضة فشلت ..خياران باقيان قبل الحل المر، في https://www.alarabiya.net/amp/7 تاريخ الأطلاع 2022/5/26 .على الساعة 13:00.

واعتبرت أن الاتحاد الأفريقي كاف لرعاية المفاوضات ، وأصرت إثيوبيا على الملء الثاني للخزان في موسم الفيضان سواء اتفقت مع دولتي المصب أم لا.[1]

وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتحذير من المساس بحصة مصر من نهر النيل ، وأعلن الجيش المصري عن تنفيذ تدريب مشترك بين القوات الجوية المصرية والسودانية في قاعدة مروى الجوية تحت اسم نسور النيل 2 ، ولكن لم تصل المفاوضات إلى نتيجة ولم يتوصل الأطراف الثلاثة إلى حل.

❖ **جولات 2022:**

قال رئيس الوزراء مصطفي مدبولي في بيان " إن مصر تؤكد حرصا على التوصل لاتفاق ملء وتشغيل ملزم قانونيا لاتفاق سد النهضة يحقق المصالح المشتركة " ، وفي وقت سابق من الشهر الجاري ، وعلى هامش منتدى الشباب العالمي بشرم الشيخ في مصر ، علق الرئيس السيسي على تطورات ملف سد النهضة قائلا " حرصنا منذ أن توليت السلطة على أن يكون الحوار هو الحل وليس الانفعال ، حتى نصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة يراعي كل شواغلنا[2]"

وأضاف **السيسي** " في مصر وصلنا مرحلة الفقر المائي باستهلاك ما بين 500 و 600 متر مكعب من المياه للفرد سنويا ، وننظر لأثيوبيا بإيجابية ومستعدون للتعاون مع كل الأشقاء في ما يخص مياه

وقد شهدت هذه الفترة من مرحلة الوساطة أربع محطات رئيسية تتمثل في: نضيف هذه العبارة في مكانها.

✓ **الوساطة الامريكية والبنك الدولي :**

حيث دعت وزارة الخارجية الأمريكية وزراء الخارجية والري لمصر والسودان و إثيوبيا إلى اجتماعات في واشنطن في يناير 2020 بالإضافة إلى عدة اجتماعات على المستوى الفني لمناقشة تفصيلات قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وفي 28 فبراير وقع وزير الخارجية سامح شكري على

[1] سد النهضة جولة جديدة من المفاوضات تبدأ في العاصمة الكونغولية كينشاسا، في https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56625402، تاريخ الاطلاع ،2022/5/24 ،على الساعة 12:00

[2] مصر تجدد المطالبة باتفاق قانوني ملزم حول ملء سد النهضة وتشغيله، shorturl.at/demC8 في، تاريخ الاطلاع 2022/5/25، على الساعة 15:30

الاتفاق تأكيدا على حسن النية المصرية ولكن لم تحضر إثيوبيا والسودان حضرت ولكنها لم توقع على الاتفاق وبالتالي فشلت الوساطة الامريكية والبنك الدولي.[1]

✓ **الوساطة السودانية :**

تعد السودان طرفا في قضية سد النهضة، عندما تنتقل من كونها طرفا في التفاوض إلى طرف وسيط فقد تغير موقف السودان لاقتناعها أنّ سدّ النهضة سيؤثر على الأمن القومي المائي السوداني وقدمت لأول مرة السودان مقترحا متكاملا من 15 مادة يشتمل كل ما يتعلق بأزمة السد ولكن إثيوبيا رفضت هذا المقترح ومن ثم فشلت المفاوضات.

✓ **وساطة مجلس الأمن :**

في 19 يونيه 2020 ، قدمت مصر شكوي رسمية لمجلس الأمن وطلبت منه التدخل حتى لا تقوم إثيوبيا بملء السد بإجراءات أحادية و في المقابل قدمت إثيوبيا مذكرة لمجلس الأمن و اتهمت مصر بالتعنت وانها السبب في إفشال المفاوضات ، ومن ثم تدخل الاتحاد الافريقي عقب اللجوء إلى مجلس الأمن وطلب عقد قمة افريقية مصغرة مكونة من الاتحاد الافريقي والدول الأعضاء في مكتب الإفريقي مع الدول الثلاث مصر و إثيوبيا والسودان ، وفي 26 يونيه 2020 أعلن الاتحاد الافريقي أنه تولي موضوع مساعدة الأطراف الثلاثة في موضوع سد النهضة الإثيوبي.[2]

✓ **وساطة الاتحاد الإفريقي :**

يبدو أن الجهود الدبلوماسية لحل النزاع الذى بدأ منذ فترة طويلة بين إثيوبيا ومصر والسودان، بشأن سد النهضة قد توقفت وقد أعيد هذا الملف إلى الاتحاد الإفريقي بعدما تم عرضه على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر جويلية 2021 .

تم استئناف المباحثات في 5 نوفمبر 2013 لثلاث جولات متتالية ثلاثية شاركت فيها مصر والسودان وأثيوبيا في ديسمبر ويناير 2014 ليعلن بعدها وزير الري المصري في مؤتمر صحفي عن فشل

[1] هشام حلبي ،محمد إبراهيم ، **مرجع سابق** ،ص23.

[2] عبد الله حامد ، سد النهضة في مجلس الأمن ..ماذا ستجني مصر ؟ ، في https://www.aljazeera.net/news/2020/6/22/%D8%B3%D8%AF ، تاريخ الاطلاع 2022/5/26 ، على الساعة 18:00.

المفاوضات و إصرار إثيوبيا على استكمال بناء السد بمواصفاته الكارثية دون مراعاه تقرير اللجنة الدولية.[1].

ان الحديث يطول عن الاجتماعات والحوارات الدبلوماسية بين (مصر والسودان واثيوبيا) ذلك لان قد تعاقب على مصر 4 انظمه سياسيه ، شهدت فترة حكم كلا منها مشاورات فى العلاقة مع حوض النيل ، و يتضح محاولة إثيوبيا استنزاف طاقة مصر في المفاوضات حتى الانتهاء الكامل من بناء السد وملء الخزان إلى ان أصبح أمر واقع لا مفر منه.

يتضح من سير المفاوضات ان الأمر يأخذ شكل من أشكال الإذعان وهو الاتفاق الغير المتكافئ بين الطرفين يملي فيه أحد الأطراف شروطه على الطرف الأخر وذلك عكس المسار التفاوضي الذي من المفترض ان يكون بشكل متساوي ومتكافئ مع مراعاة المصالح القومية لكلا البلدين.[2]

شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على أهمية استئناف الحوار بشأن سد النهضة بروح التوافق ، وجدد دعم الأمم المتحدة جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي

بعد أن أقنع رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا كرئيس للاتحاد الأفريقي آنذاك الأطراف الثلاثة المتنازعين مصر ، السودان إثيوبيا بعد إحالة النزاع إلى مجلس الأمن ،[3]

لكن بعد عام من المفاوضات المتقطعة أولا من قبل جنوب أفريقيا ثم من قبل جمهورية الكونغو الديموقراطية كرئيس جديد للاتحاد الافريقي ، فشل الاتحاد الافريقي في حل نزاع سد النهضة الإثيوبي.

لذلك أعادت مصر والسودان القضية إلى مجلس الأمن بدعم جامعة الدول العربية ، لكن في 8 جويلية الماضي رفض المجلس تناول القضية وأعادها إلى الاتحاد الأفريقي . ما مثل إحباطا كبيرا لمصر والسودان.[4]

---

[1] نادر نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص 375.

[2] أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين ، **مرجع سابق** ، ص 24.

[3] **جددت دعمها للوساطة الأفريقية ..الأمم المتحدة تشدد على استئناف الحوار بأزمة سد النهضة** ، في shorturl.at/rzD56، تاريخ الاطلاع 2022/5/29 ، على الساعة 23:00،

[4] إبتهال أحمد عبد الغنى مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي لا يدركان أبعاد أزمة سد النهضة ، في https://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=03082021&id=2d00a367-778a-41a9-b33f-، تاريخ الاطلاع 2022/5/1 ، على الساعة 12:00

❖ مفاوضات كينشاسا 3 أبريل 2021

استأنفت المفاوضات بين أثيوبيا ومصر والسودان حول السد الإثيوبي على نهر النيل، واجتمع وزراء الخارجية والمياه هذه الدول الثلاث بحضور رئيس الكونغو الديموقراطية فيليكس تشيسيكيدي الذى تولى الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي ، الا أن هذه المفاوضات فشلت في تحقيق أي تقدم نحو حل أزمة سد النهضة، ولم تتوصل إلى اتفاق بشأن إعادة بدء المفاوضات ، وصرح السفير أحمد حافظ المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، ان إثيوبيا رفضت المقترح الذى قدمه السودان وأيدته مصر بتشكيل رباعية دولية تقودها جمهورية كونغو الديموقراطية التي ترأس الاتحاد الإفريقي للتوسط بين الدول الثلاث ، وايضا رفضت مشاركة مصر والسودان في المفاوضات كمراقبين من الانخراط بنشاط المباحثات ، وطرح الحلول في القضايا الفنية والقانونية الخلافية ، فمصر والسودان يتمسكان بتوسيع الوساطة الدولية لتشمل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ، بينما تتمسك إثيوبيا بواسطة الاتحاد الأفريقي فقط ، واعتبرته أن الاتحاد الأفريقي كاف لرعاية المفاوضات مما زاد في تعقيد أزمة سد النهضة.[1]

نشر معهد الدراسات الأمنية مقالا للكاتب بيتر فابريسياس يرى أن فشل مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي في حل أزمة سد النهضة دليل على فشلهما في مهمتهما الرئيسية في منع نشوب الصراعات .

❖ موقف جامعة الدول العربية:

اعتبرت أمانة جامعة الدول العربية أن المنظمة لا يمكنها تولي الوساطة لحل أزمة سد النهضة الكبير الإثيوبي، ولكنها تقف إلى جوار مصر والسودان مقابل إثيوبيا ، وأوضح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ،حسام زكى ، في مقابلة مع وكالة "سبوتنيك " الروسية أن " هناك فارقا بين دور الجامعة ودور الاتحاد الإفريقي لأن الجامعة بها عضوان للأزمة أما الاتحاد به الأطراف الثلاثة "

مشيرا " أن أثيوبيا هي التي لجأت إلى الاتحاد الإفريقي ليتدخل أما الجامعة العربية لديها قرارات تؤيد موقف الدولتين الأعضاء فيها مصر والسودان.[2]

---

[1] بي بي سي ، سد النهضة : فشل المفاوضات " الفرصة الأخيرة" بين مصر والسودان واثيوبيا في كينشاسا ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56648657، تاريخ الاطلاع 2022/5/25 ، على الساعة 22:00

[2] أخبار العالم العربي ،جامعة الدول العربية تعلق على إمكانية توسطها لحل أزمة سد النهضة ،في shorturl.at/oxHTV تاريخ الاطلاع 2022/5/23 ، على الساعة18:00

وفي بيان مشترك ، دعت مصر والسودان إلى تدخل نشط من قبل المجتمع الدولي لدرء المخاطر المتصلة باستمرار إثيوبيا في انتهاج سياستها القائمة على السعي لفرض الأمر الواقع على دولتي المصب بعد إعلان الجانب الأثيوبي عن نيته لملء سد النهضة خلال موسم الفيضان المقبل مما سيؤثر على حصة مصر والسودان في مياه النيل.[1]

رد الفعل الإثيوبي أتسم بهجومية شديدة على دور الجامعة العربية .

وقد سعت إثيوبيا لخلق صدام عربي إفريقي ، وكانت إثيوبيا تهدف من هذا الادعاء الفوز بدعم إفريقيا فيما يتعلق بمسألة سد النهضة على حساب دولتي المصب . وقد رفضت جامعة الدول العربية رسالة إثيوبيا إلى مجلس الأمن الدولي ، قالت فيها إن تدخل الجامعة لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة غير مرغوب فيه.[2].

شدد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في قضية سد النهضة على ضرورة الضغط في اتجاه التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق ملزم يتعلق بملء سد النهضة[3].

❖ مبادرة الوساطة الجزائرية :

مع بلوغ أزمة سد النهضة نقطة الانسداد، في ظل نأي مجلس الأمن الدولي بنفسه عن تبنيها باعتبارها أزمة إقليمية لا تؤثر على الأمن العالمي ، وفشل الاتحاد الأفريقي في إرضاء الأطراف المتنازعة وإخفاق المبادرة الأمريكية.

تحرك وزير الخارجية **رمطان لعمامرة** على أكثر من صعيد بحثا عن منفذ لتسوية أزمة سد النهضة . فارتكاز السياسة الخارجية للجزائر تاريخيا "عدم التدخل في شؤون الاخرين واتباع أسلوب الحوار والتشاور من أجل إيجاد حلول سلمية لحل النزاعات "دفع فالمبادرة الجزائرية التي تقوم على

---

[1] **بي بيسي عربي** ، سد النهضة : الجامعة العربية قد تتخذ "اجراءات تدريجية " لدعم موقف مصر والسودان في خلافهما مع إثيوبيا 15 https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57486751 ، تاريخ الاطلاع 2022/5/20 ، على الساعة 9:00

[2] **العربية**، الجامعة العربية تتهم إثيوبيا ب " دق إسفين " في علاقاتها مع الاتحاد الإفريقي : تدخل في سد النهضة "منطقي" https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/07/07/arab-league-ethiopia-african-union-renaissance-dam تاريخ الاطلاع 2022/5/27 ، على الساعة 12:00

[3] بيشوى رمزى ،اليوم السابع ، أحمد أبو الغيط : دور جامعة الدول العربية في قضية سد النهضة ليس جديدا .. وإثيوبيا تسعى لخلق صدام عربى إفريقي ، shorturl.at/vBJKO ،تاريخ الاطلاع 2022/5/27 ، على الساعة 13:000.

أساس التوفيق بين مصر والسودان وإثيوبيا لإقناعهم باللجوء إلى المادة العاشرة في اتفاق المبادئ المبرم في مارس2015

بحسب المراقبين تأتي مساعي الجزائر الإقليمية الأخيرة تماشيا مع عهدة الرئيس **تبون** الذى أبدا حرصا شديدا على أحياء صورة الجزائر على الساحة الدولية من خلال تفعيل دبلوماسيتها وحمل مخطط عمل الحكومة، المصادق عليه في فبراير /شباط 2020 ، اعتماد سياسة خارجية نشطة وسابقة التأثير لذلك أعلن الرئيس الجزائري **تبون** من أديس بابا في 09 فبراير /شباط 2020 عن إنشاء وكالة للتعاون الدولي لأجل التضامن والتنمية ذات بعد أفريقي.[1] ALDEC

تكمن أهمية الوساطة الجزائرية في ملف سد النهضة ، كون الجزائر تمتلك علاقات متميزة مع أطراف النزاع الثلاثة، فضلا عن خصوصية وزير الخارجية الجزائري **رمطان العمامرة**، الذي سبق له أن تقلد منصب مفوض الأمن والسلم في الاتحاد الأفريقي لسنوات، كما يتمتع بعلاقات جيدة مع أديس أبابا.[2]

وتوضح المصادر أن السودان ومصر وافقا مبدئيا على المبادرة الجزائرية باعتبارهما يقبلان أي جهد إقليمي أو دولي لحل الأزمة. وفي المقابل تحفظ الجانب الإثيوبي على المبادرة ،وطلبت من أجل إبداء حسن نوايا من الجزائر ، أن تعمل على تراجع جامعة الدول العربية عن موقفها السابق الداعم بشكل مطلق لمصر والسودان والمدين لإثيوبيا بالإجماع ، لكن وزير الخارجية الجزائري لم يتعهد بشئ من هذا السياق عدا العمل على تقريب وجهات النظر بين إثيوبيا والدول العربية ، ومع ذلك لم يصدر أي موقف رسمي سواء من القاهرة أو الخرطوم بشأن ملف الوساطة الجزائرية في أزمة سد النهضة ، سيما أن اضطلاع الجزائر بملف الوساطة جاء من الطرف الإثيوبي .

وحول تحركات رمطان العمامرة وزير الخارجية الجزائري ، لا يتمتع حتى الان بدعم إقليمي أو دولي مباشر. لكن لا توجد أي مبررات لاعتراض الدول الكبرى والوسطاء الحاليين كالولايات المتحدة

[1] عبد الحكيم حذاقة ، **الجزيرة** ،أزمة سد النهضة هل تستعيد الجزائر بريقها الدبلوماسي ، shorturl.at/nBFQ8 ،تاريخ الاطلاع 2022/5/20 ، على الساعة 17:00

[2] **الشروق** ،عبد السلام سكية /محمد مسلم ، الجزائر في وساطة دبلوماسية لحلحلة أزمة سد النهضة ،shorturl.at/fitR8 ، تاريخ الاطلاع 2022/5/21 ، على الساعة 11:00

والصين والاتحاد الاوروبي والاتحاد الأفريقي على التحرك لجزائري ، كما تشترط مصر موافقة إثيوبيا على المبادرة الجزائرية من دون شروط مسبقة حتى توافق عليها هي ايضا.[1]

أنه على الرغم من الاتصالات الهاتفية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ، فإن الواصل الدبلوماسي بين الطرفين صعب يرجع للخلاف على الملف الليبي في السنوات السابقة ، والذي هذأ بعد تراجع الجانب المصري عن الدعم اللامحدود لميليشيات شرق ليبيا وتغيير الوضع السياسي في طرابلس التي تحافظ بدورها على علاقات جيدة مع القاهرة.

❖ **خيارات مصر لمواجهة سد النهضة :**

تحاول مصر من خلال الالية التفاوضية إقناع إثيوبيا بضرورة وجود بدائل علمية وفنية للسد من خلال العودة للمواصفات الأولية للسد 11 مليار متر مكعب من المياه بدلا من 74 مليار متر مكعب، أيضا إقناع الجانب الإثيوبي إنشاء سدود صغيرة التي بدورها تولد طاقة كهربائية تعادل ما يتوقع توليده من سد النهضة [2]

تناولت المقترحات بين المطالبة بالتوقف عن بناء السد بالطرق الدبلوماسية والقانونية، والمقترح الاخر اقترح تقليل الاضرار قدر الامكان المترتبة عن هذا المشروع بما أن السد أصبح قائم على أرض الواقع.[3]

❖ **ومن الخيارات التي تم التلويح لها:**

وهو الخيار السياسي من خلال:

- ✓ الضغط على الدول التي مولت السد بما فيها الصين واسرائيل وايطاليا فيبلغ قدر التعاملات التجارية مع مصر 7 مليار دولار سنويا ، علاوة على وجود 1000 شركة صينية تعمل بمصر، اما عن اسرائيل يمكن استخدام ورقة الغاز حيث ان اسرائيل تحصل على الغاز المصري بأرخص من الاسعار الدولية
- ✓ التلويح بإمكان تعديل معاهدة السلام التي أبرمت مع الرئيس السابق حسني مبارك

[1] **العربي الجديد**-القاهرة ، في: shorturl.at/krDIY ،تاريخ الاطلاع 2022/5/28 ،على الساعة20:00 .

[2] أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين ، **مرجع سابق** ، ص22

[3] احمد جاجان حمد ، **مرجع سابق** ، ص 240.

- ✓ العمل على تشكيل لوبي مصري اقليمي بالإضافة إلى التحرك الدبلوماسي للضغط على اثيوبيا وحملها على التعاون مع مصر ، كالتقارب بين مصر واريتريا عدو اثيوبيا ،
- ✓ ايضا التقارب المصري من جنوب السودان التي ينظر لها الإثيوبيين بحذر شديد نظرا لقرب حدودها مع جنوب السودان.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لإدارة أزمة سد النهضة :

تجدر الإشارة إلى أن أية وسيلة لحل مشكلة سد النهضة لن تغير من حقيقة وجود سد النهضة على أرض الواقع، وأن جميع المفاوضات التي تجريها مصر تحاول بشكل أو باخر أن تضمن الحفاظ على حصتها المائية من مياه النيل وعدم المساس بها . ومن ثم إذا ما حدث تضارب في المصالح واختلاف الأولويات بين دول حوض النيل .فإنه يلزم تسوية المنازعات ويمكن الاهتداء في ذلك بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة : فقد نصت المادة 33 على أنه " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .[1]

المطلب الأول : مسار التعاون بين دول حوض النيل :

هذا المسار يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة بين دول الجوار من منطلق الإيمان بوجود مصالح مشتركة و هو البديل الأكثر احتمالا لتبادل المنافع بين دول حوض النيل ، يعتبر المسار المتبع من الجانب المصري الا ان هذا المسار بالرغم من تنوعه الا ان هناك عدم شفافية من الجانب الأثيوبي

وبالرغم من ذلك تلتزم مصر بالإطار الدبلوماسي تأمل أن تنهي الأزمة دون تصعيد وفي الوقت الراهن تسعي مصر إلى إقناع الجانب الإثيوبي بوجود بدائل علمية وفنية للسد من خلال العودة إلى المواصفات الأولي للسد11 مليار متر مكعب بدلا من 74 مليار متر مكعب ، وانشاء مجموعة من السدود الصغيرة التي بإمكانها أن تولد طاقة كهربائية تعادل ما يتوقع توليده من سد النهضة.[2]

[1] صلاح الدين عامر ، **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام** ،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، ط 11 ،2020) ص 26 .

[2] اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة ، **مرجع سابق** ،ص22.

ضرورة الارتقاء نحو التعاون وليس التصارع باعتبار أن هناك تحديات كبيرة تواجه دول حوض النيل في مقدماتها (الأمن المائي ، الأمن الغذائي ، الأمن الانساني) وهذا لتحقيق التنمية المستدامة ، لاسيما في ظل تزايد التنافس الدولي على مورد المياه في المنطقة من قبل بعض القوى الدولية والإقليمية بما يفرض ضرورة التعاون لتفادى الصراع المائي من جهة وعدم السماح بالتغلغل الخارجي من جهة أخرى.

بالنسبة لمصر فحصتها من مياه النيل حقا تاريخيا مكتسبا فتقوم سياسة مصر تجاه دول حوض النيل على الحفاظ على تلك الحقوق التاريخية المكتسبة والاستناد إلى الخيار التفاوضي وفقا لمنظور المصالح المشتركة والتعامل وفق قاعدة الاستخدام المنصف والعادل للمياه.[1]

فيجب على مصر اعتبار سد النهضة أمر واقع فقد وصلنا إلى مرحلة الملء الثالث للسد ، وبالتالي عليها الاستفادة من الجدوى الفنية الذي يطرحه مشروع الربط الكهربائي بين مصر وإثيوبيا الا هو ما أشار اليه الرئيس السيسي في يونيو 2020 عندما أكد أن طريق التفاوض سيطول لكن من وجهة نظرنا ان هذا السيناريو يحتاج لمجموعة من الاليات لكي يكون فعالا فقد اتبعت مصر المسار التفاوضي طيلة 8 سنوات من 2011 إلى 2019 ولكن بسبب السيطرة الإثيوبية وإصرارها على استكمال عملية بناء السد دون توقف لم يحقق النتائج المرجوة.[2]

يرجح بدر الشافعي متخصص في الشؤون الأفريقية أن تستمر مصر والسودان في مسار المفاوضات بعد إعلان إثيوبيا عن خفضها لارتفاع الممر الأوسط من جسم السد ليصبح 573 مترا ، بعد أن كان الارتفاع المستهدف 595 مترا وذلك لأسباب لوجستية خاصة بأديس أبابا ، ويقول " هذا الارتفاع سيخزن فقط نحو 4 مليارات متر مكعب من المياه خلال موسم الفيضان ، بعد ما كان يستهدف نحو 13.5 مليار. مما يصب في مصلحة مصر. فإنها لن تتأثر بقلة نسبة المياه مقارنة بمعايير التخزين الأولى

كما أنه على دول حوض النيل الشرقي تبني استراتيجية تعاونية لتجاوز الأزمة التي ترتبت عن بناء اثيوبيا لسد النهضة فيما بينها من خلال النقاط التالية :

---

[1] أحمد عسكر ،خلفيات وافاق رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي 2019 ، **مجلة السياسة الدولية**، م54 ،ع215 (يناير 2019)، ص ص202-205 .

[2] بدر حسن الشافعي ، **مرجع سابق** ،ص207.

- بالنسبة للسودان جعل مثلث حلايب نقطة تعاون بدلا من صراع وخلاف ، الاسراع في بناء خط السكك الحديدية الذي يربط مصر بجوبا وأوغندا حتى جنوب إفريقيا
- بالنسبة لباقي دول الحوض :سعي مصر لإقناع أوغندا وكينيا وبورندي وجنوب السودان بعدم التوقيع على اتفاقية عنتيبي.
- بالنسبة لإثيوبيا بما أن مصر ستكون المنفذ الأساسي لتصدير الطاقة الكهرومائية للقارة الأوروبية فيمكن لمصر أن تلوح بمقاطعة نقل الكهرباء المتوقعة من سد النهضة من خلال خطوط ضغط عال تمر عبر أراضيها ففي هذه الحالة ستتجمع المياه عند البحيرة ويزداد الوضع خطورة في حالة الفيضان العالي مما قد يؤدي لانهيار السد .
- إعلان مصر الانسحاب من اتفاق إعلان المبادئ الموقع في الخرطوم والذي لم يصادق عليه البرلمان حتى الأن مما سيؤدي إلىالطعن في مشروعية السد أو التأثير على تمويل المؤسسات الدولية للسدود الإثيوبية في المستقبل[1]

المطلب الثاني : مسار التحكيم الدولي :

إنّ ما يعيق اللجوء إلى خيار القانون الدولي هو عدم اعتراف إثيوبيا بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بتنظيم المياه في نهر النيل.

هو مسار محتمل بشرط موافقة الطرفين عليه، أو اتفاق جديد يكون فيه نص ملزم يحيل هذا الخلاف للتحكيم إلى محكمة العدل الدولية. فإنّ إثيوبيا ترفض فكرة التحكيم الدولي، ففي البند العاشر من اتفاق المبادئ البند (اكس) حرصت إثيوبيا أن يكون طلب وساطة طرف خارجي أو اللجوء إلى الوسائل القانونية من اختصاص رؤساء دول وحكومات البلدان الثلاثة مصر إثيوبيا والسودان.

فيمكن لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة استصدار فتوي ولكنها لن تكون ملزمة لإثيوبيا لأنها فتاوي استشارية وليست ملزمة للهيئات الطالبة لها إلا في بعض الاستثناءات المحدودة عندما تتضمن المعاهدة نصا على ذلك[2]

---

[1] أمين البار،إيمان دني ، النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال إفريقيا ، النزاع المصري الإثيوبي (أنموذجا)، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، م11،ع1،(جانفي2022) ،ص 265-278

[2] أحمد يحي ، **بيبي سي** ، سد النهضة : ماهي سيناريوهات حل الأزمة أمام مصر ؟
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57430100 ، تاريخ الاطلاع 2022/5/30 ،على الساعة 15:00.

لذا يعتبر هذا المسار مستبعد تماما لأن أثيوبيا ترفضه، بل إنها حتى ترفض وساطة رباعية دولية تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ، وتتمسك فقد برعاية الاتحاد الأفريقي .

المطلب الثالث : المسار العسكري :

يعتمد على مفهوم الأمن القومي لا يتجزأ أي استخدام الدول لقوتها العسكرية وبالتالي خرق الاتفاقيات المشتركة الموقعة بين دول حوض النيل وهذا المسار غير مرغوب فيه ويصعب تطبيقه.

لجوء مصر لعملية عسكرية تستهدف سد النهضة، وعند ذكر القدرات العسكرية لدول حوض النيل، فإن مصر تتفوق عليها في هذا المجال. وهو الخيار الذي كان يهدد به الرئيس الراحل "أنور السادات " من خلال استخدام القنابل والطائرات الحربية.

وهو سيناريو مستبعد لاعتبارات عدة فإن طبيعة التوجهات السياسة الخارجية المصرية في الفترة الراهنة تميل للتهدئة والحكمة تصريحات الرئيس السيسي عندما طالب في يوليو 2020 وسائل الإعلام بعدم الحديث عن عمل عسكري ضد إثيوبيا ، مؤكدا أن مصر تخوض "معركة تفاوضية ستطول

إن استخدام مصر استراتيجية الإذعان القسري التي من بين تكتيكاتها توجيه ضربة عسكرية للمنشاة الهيدرولوجية مستبعد لان وفق بناء السد والطائرات المصرية المتاحة حاليا والمتمثلة في طائرات إف 16 الأمريكية ورافال الفرنسية غير قادرة على القيام بذلك ، وأن القدرات العسكرية المصرية لم يتم اختبارها منذ عقود وتقتصر على المناورات التدريبية ، بالإضافة إلى ان استخدام هذه الالية قد ينذر بفيضانات غير مسبوقة خاصة بعد اكتمال بناء السد فهذه الالية كان ممكن استخدامها تزامنا مع بناء السد .[1]

الخطر الأكبر في الاستهداف العسكري للسد انه سوف يؤدي إلى انهيار السدّ مما يترتب عليه انهيار خزاناته لتتدفق المياه بشكل مفاجئ الذي ينتج فيضانات هائبة وغرق مساحات شاسعة في السودان ومصر.[2]

[1] إسماعيل محمد على ، **سيناريوهات حسم ملف سد النهضة** ، في https://www.independentarabia.com/node/215736 تاريخ الاطلاع 2022/5/28 ،على الساعة 19:00.

[2] أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين ، **مرجع سابق** ، ص21.

في المقابل يستبعد بدر شافعي ، باحث متخصص في الشؤون الأفريقية ، لجوء مصر للحل العسكري لأسباب عدة من بينها " عدم وجود حدود مباشرة بين مصر وإثيوبيا وبعد المسافة بينهما

فعدم امتلاك مصر لطائرات قاذفات قنابل بعيدة المدى قادرة على تدمير جسم السد " ، يحول دون امكانية التوجه المصري للخيار العسكري .

ويضيف الشافعي " أن أثيوبيا تمتلك منظومة دفاع جوى وأجهزة رادار قوية اشترتها من إسرائيل، واخيرا فإن تدمير السد قد يغرق السودان

- من خلال ملف سد النهضة الإثيوبي يبدو أن مستقبل الأزمة بين مصر وإثيوبيا والسودان أكثر تشعبا ومبعثا للغموض، خاصة بعد تدخل أطراف خارجية مما زاد من حدة الأزمة ،
- يمكن استشراف مستقبل أزمة سد النهضة برصد وتحليل مواقف القادة في مصر وإثيوبيا تجاه الأزمة، في ظل القيادات الحالية على الأقل ، رغم الغموض والتعتيم الذي يحيط المفاوضات المغلقة . وقد استقر علم إدارة الأزمات على أن مال أي أزمة يرتبط إلى حد كبير بإرادة أكثر القادة إيمانا بعدالة قضيته واخلاصا لها واستعدادا للتضحية في سبيلها وترفعا عن المساومة عليها .

خلاصة الفصل الثالث:

- ✓ هكذا نرى أن الواقع المائي الذي سيفرزه قيام سد النهضة لا شك سيؤدي إلىتوترات سياسية بين مصر وبقية بلدان حوض النيل الشرقي السودان و أثيوبيا وذلك من خلال انعكاسات السد السلبية على حصة مصر من المياه والتي تعتبرها مصر قضية أمن قومي
- ✓ إن كانت أزمة سد النهضة قد كشفت تراجع الدور المصري في إفريقيا ، فإنها أكدت حتمية العودة للقارة الإفريقية مجددا بحكم كون إفريقيا امتدادا جغرافيا وتاريخيا لمصر
- ✓ كما أن إعادة صياغة العلاقات المصرية الإفريقية تحتاج بالضرورة إعادة بناء الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة مع الدول الإفريقية والتعامل وفق المصلح المتبادلة وعدم حرمان إثيوبيا من خططها التنموية ، فإن الأدوات التي سوف تستعملها مصر مع إثيوبيا في التعامل مع أزمة سد النهضة قد يؤثر بدوره في كل علاقاتها بالدائرة الإفريقية .

الخاتمــة

شهد ملف مشروع سد النهضة الكثير من التجاذبات والمستجدات بين دول حوض النيل الشرقي سيما ما تعلق بقضية الملأ الثالث الذي اعتزمت اثيوبيا البدء فيه، الأمر الذي قابلته دولتي المصب مصر والسودان بالرفض، بالنظر إلى التداعيات السلبية التي ستنجم على ذلك خاصة ما يتعلق بنقص حصة مصر من المياه من حوض النيل والمقدرة بـ: 55،5 مليار متر مكعب سنويا، مما قد يؤدي لعدم وجود مخزون احتياطي مائي مصري وسيصبح الأمن المائي في خطر شديد مما قد يضطر مصر الانصياع للشروط الإثيوبية.

تأسيسا على ما سبق هدفت الدراسة الموسومة بـ: "تداعيات أزمة مشروع سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي 2022/2011، الى إثبات صحّة بعض الفرضيات التي تمّ صياغتها بهدف تحليل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع، فأثبت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائمة على غياب قاعدة قانونيّة ملزمة لجميع الدول المتشاركة في حوض النيل الأمر الذي ساهم في خلق التوتّرات بين هذه الدول خاصة دول حوض النيل الشرقي بعد اعلان اثيوبيا تشييد مشروع سد النهضة.

كما اثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، اذ شكّل مشروع سد النهضة خلافا كبيرا بين اثيوبيا ومصر ، فحسب الرؤية المصرية فإن الطموح الإثيوبي لا يقتصر على مشروع سد النهضة فقط، وإنما يستهدف إحداث تغيير كامل في نظام الهيمنة في نهر النيل، لأن الإشكالية المطروحة ليست فقط في سد النهضة رغم آثاره السلبية على دولة مصر، وإنما في سلسلة السدود الأخرى التي تعتزم إثيوبيا بناءها على النيل الأزرق "منداية ، كارادوبي ، بيكو أبو " والتي ستخزن قرابة 138 مليار متر مكعب لتقليل شدة تدفق المياه على سد النهضة لتفادي انهياره، هذه السدود ستخزن أكثر من ضعف حصة مصر الحالية من المياه، الأمر الذي رأت فيه مصر تهديدا مباشرا لأمنها المائي، في حين ترى اثيوبيا أن سد النهضة أمر واقع لا يمكن لمصر أن تمنع وجوده، كما أنّه لن يؤثر على الحصة المائية لكل من مصر والسودان .

لذا على كل دول حوض النيل الشرقي أن تعي أن حالة العداء والتصعيد والتعنت المتبادلة والحرب النفسية سواء رسمية أو غير رسمية لا تصب في مصلحتها بل تكاد تكون مهلكة لجميع الأطراف وليس من مصلحة الجميع استمرار الحالة الراهنة من سياسة المحصلة الصفرية في حوض النيل أي اصرار طرف تحقيق الفوز والمصلحة على حساب الأطراف الأخرى.

وعليه؛ فإن دول حوض النيل الشرقي اثيوبيا، مصر والسودان يجب أن تعمل على ايجاد حل ومخرج لأزمة مشروع سد النهضة انطلاقا من معادلة "رابح_رابح"، الأمر الذي أكده رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميليس زيناوي في مقابله مع التلفزيون المصري عام 2010 حيث اعتبر أن الحل الوحيد لنهر النيل هو الحل المربح لكافة الأطراف.

انطلاقا من هذا على دول حوض النيل الشرقي أن تعمل على تحويل الخلافات الى سبل تعاونية وتكاملية عن طريق إفراغ ملف مياه النيل من طابعه السياسي وجعله قضية تقنية فنيّة محضة، خصوصا وأنّ إثيوبيا وفق الرواية الرسميّة تطرح مشروع سد النهضة على أنّه ليس مشروع تنموي وطني قومي فقط وإنما جهوي بل حتّى قاري، سيما وأن الكثير من دول حوض النيل تتوافق مع الرؤية الإثيوبية وحتى دولة المصبّ السودان أكّدت ذلك على لسان أكبر مسؤوليها.

وأهمّ ما خرجت به الدراسة من استنتاجات:

- ❖ عدم وجود اتفاق قانوني يضم جميع دول حوض النيل لتنظيم استغلال المياه، وحصص الدول المتشاطئة للنهر فهناك حاجة إلى اتفاق جماعي يضم دول حوض النيل عامة ودول حوض النيل الشرقي خاصة.
- ❖ محدوديّة المياه في ظلّ الطلب المتزايد عليها خاصة مع تزايد عدد السكّان والحاجة الملحّة لتحقيق الأمن المائي والغذائي وتحقيق التنميّة الاقتصادية لدول حوض النيل .
- ❖ إن الوسيلة الوحيدة للاستفادة من نهر النيل هي التعاون الكامل والتنسيق بين دول حوض النيل وبالأخص دول حوض النيل الشرقي مصر والسودان وإثيوبيا والتركيز على تقاسم المنافع بدلا من المياه .
- ❖ إن التحدي الحقيقي الذى يواجه دول حوض النيل الشرقي هو موازنة الاستعمالات القائمة لدولتي المصب مصر والسودان بالاحتياجات المتنامية لدولة المنبع اثيوبيا، فالتفاوض وتبادل المصالح هو أفضل الطرق لتحقيق الانتفاع الأمثل للدول الثلاث.
- ❖ غياب الفرص والإمكانيات بين دول حوض النيل الشرقي لدفع التكامل فيما بينها لتجاوز التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي تعرقل مسار التعاون المائي والتكامل الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل لمشروع سد النهضة .

- لا يمكن لمسار التسوية أن يتحقق في ظل غياب الإدارة الفعليّة لدى دول حوض النيل الشرقي اذ؛ ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار امكانية تضرر مصر والسودان من مشروع سد النهضة، في مقابل ذلك يجب احترام رغبة إثيوبيا التي تسعى في الوقت ذاته الحفاظ على أحقيّتها في بناء مشاريع تنموية قوميّة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. ابراهيم محمد، الحلبي هشام ،**محاضرات في ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض رؤى استراتيجية** ،مركز الدراسات الاستراتيجية مكتبة الإسكندرية ، 2020.
2. أبو زيد محمد أحمد، **الضفة الأخرى: الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل** ،دبي: سياسات عربية، 2014 .
3. البحيري زكي، **مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2016.
4. بوحوش عمار والذنيبات محمود محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 .
5. سلامة رمزي ، **مشكلة المياه في الوطن العربي (احتمالات الصراع والتسوية)** ،(القاهرة : منشأة المعارف،2001.
6. الشافعي بدر حسن، **مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل سد النهضة نموذجا**، الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2021.
7. الشراقي محمد عباس، **المشروعات المائية في أثيوبيا واثارها على مستقبل مياه النيل** ،مؤتمر افاق التعاون والتكامل بين حوض النيل : الفرص والتحديات، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2010
8. طايع سلمان محمد، **مصر وأزمة مياه النيل ،افاق الصراع والتعاون** ، القاهرة : دار الشروق،2012 .
9. عامر الدين صلاح، **مقدمة لدراسة القانون الدولى العام** ،القاهرة : دار النهضة العربية ، ط 2020،
10. عبد الرحمن السيد مصطفى، **قانون استخدام الانهار الدولية والشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل**، القاهرة: دار النهضة ،1991 .
11. عبد العزيز خالد، **إسرائيل والسودان ،أطماع قديمة ومواجهة جديدة** ،سوريا: مؤسسة الصالحان للطباعة، 2001.

12. عبد القوى سامي محمد ، **حتمية تحليل المياه والطاقة الازمة لها** ، القاهرة: جمعية المهندسين المصريين، 2011.

13. علام نصر الدين محمد ،**أزمة سد النهضة الأثيوبي قضية سياسية أم إشكالية فنية** ،القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 2014.

14. علام نصر الدين محمد، **اتفاقية عنتيبي والسدود الأثيوبية الحقائق والتداعيات** ،القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012.

15. على طه عبد الرحمن فيصل ، **مياه النيل السياق التاريخي والقانوني** ، مركز عبد الكريم الثقافي، 2005.

16. محمد الدين محمد ، **دول ومنابع النيل الحياة والمياه والسدود والص**راع ، القاهرة : دار النهضة، 2015.

17. محمد الدين نور نادر، **دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع** ، القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر،2011.

18. محمد الدين نور نادر، **مصر ودول منابع النيل الحياه والمياه والسدود والصراع** ،القاهرة: دار النهضة للنشر،2014

19. محمود عبد الغني، **القانون الدولي العام** ، دار النهضة العربية،2002 .

20. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **أتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين علي أبواب سد النهضة**، القاهرة ،2015.

21. المصري بلال، **الدبلوماسية المصرية :عوامل تحد من قدراتها على حل أزمة سد النهضة** ،(برلين –المانيا : المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية،2018.

22. المصري بلال، **الدبلوماسية المصرية ، عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة** ،برلين ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية ،2018..

❖ **المقالات:**

1. احمد جاجان ، "**تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان دراسة في الجغرافيا السياسية** "، م 13 ، ع 2 (2018).

2. احمد كمال الحميد ، **"التحليل الهيدرولوجي لأحواض التصريف المؤثرة على بحيرة سد النهضة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والمزجة الهيدرولوجية "** ، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، م 2، ع 3 ،(اكتوبر 2019) .
3. الأمين،أسامة ، **"التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا: إثيوبيا نموذجا ، وأثره على دول حوض النيل الشرقي"**، السودان، مجلة دراسات أفريقية، ع 49 .
4. أوعشرين أبتسام ، **"دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل –المحفزات والمعوقات** "سد النهضة انموذجا" ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،ع2 (2021).
5. البار أمين ، دني إيمان،**" النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال إفريقيا ، النزاع المصري الإثيوبي (أنموذجا)"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م11،ع1،(جانفي2022).
6. حزب التحرير السودان **" سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الأمة"** ، (2017).
7. حمدان صبيح حمدان، **"الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل "**،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،ع63
8. حمدي عبد الرحمن ،**"أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري** "،مجلة دراسات شرق أوسطية فصلية محكمة ، ع93، (2020)
9. حمدي هشام،" **التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة"**، مجلة العلم التي تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر، ع 441، (2013)
10. خطاب عبد الحي بسيوني إكرامي، **"اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة بين الطابع الدولي والاستفتاء الشعبي "**،المجلة الدولية للقانون ،ع32 ، (سبتمبر 2017).
11. ربيع وائل، **"الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي "**، مركز الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ،مجلة السياسة الدولية، م53، ع212،(ابريل 2018).
12. الزبير عبد المجيد محمد،" **سد النهضة في أثيوبيا الصراع القائم على المياه"** ،مجلة السياسة الدولية ،(2017).

13. سيد مصطفى أرباب ليلى، "**البعد الأمني للأطماع الدولية في مياه النيل** "، المستقبل العربي، م35، ع409 .

14. شراقي محمد عباس، "**سد النهضة الاثيوبي ،اعتبارات التنمية والسياسة** " معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ع 1 ، 2013

15. الشيخ حسن فيصل،" **مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الأثيوبي** " ،مجلة دراسات إفريقية، ع56 ، (كانون الأول 2016)

16. الشيخ، ولاء، "**مياه النيل الأزمة والحل** "، مجلة شهرية تصدر عن دار أخبار اليوم ،ع596 ،(1981).

17. عبد الحليم أميرة محمد ،"**المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل**"، السياسة الدولية ، ع45،(جويلية 2010).

18. عبيد حسين منى، "**العلاقات المصرية الاثيوبية بعد التغيير** "،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،م26، ع3 ،2013.

19. عدلي مرزوق رزق باسم، "**الاثار السياسية لدور الكنيسة المصرية في أفريقيا دراسة خاصة لدور الكنيسة في مشكلة سد النهضة الأثيوبي**" ،ع498 ،(سبتمبر 2018).

20. عسكر أحمد " **سياسات الصين في القرن الإفريقي .. الصراع الموانئ البحرية**" ، مجلة السياسة الدولية،م54،ع218، (اكتوبر 2019)

21. عسكر أحمد، "**خلفيات وافاق رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي 2019** "، مجلة السياسة الدولية، م54 ،ع215 (يناير 2019).

22. على محمد حسن أزهار، "**سد النهضة الاثيوبي والتداعيات السلبية على مصر والسودان**"، أحداث اقتصادية ومحلية وعالمية الصرفي، ع68 ،(يونيو2013).

23. على معاني انتصار، "**الابعاد الجيوبولتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب مصر**" ،مركز البحوث التربوية والنفسية ، م 28 ،ع1 .

24. على هادي عبد المنعم، "**مصر وسد النهضة الأثيوبي** "، مجلة العلوم الانسانية، م34،ع2،(حزيران2017)

25. عمارة عبد المجيد ،" **التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول حوض النيل** : "الواقع **والمأمول** " مجلة افاق أفريقية، ع 29، (2009 م) .

26. فريد محمد سالي، **"الأمن المائي في دول حوض النيل وتداعيات سد النهضة** "، مجلة السودان ،ع7 ،(سبتمبر 2016).

27. محمد الشراقي عباس ،" **خيدروجيولوجية نهري النيل والكونغو وإمكاني الربط بينهما"**، المجلة المصرية، ع 2،(2013).

28. محمد العراقي ،جهاد جودة " **سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية** "، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، م 28،ع2 ،(2020).

29. محمود الشراقي عباس ، **إمبراطورية المياه :خريطة السدود الإثيوبية** .رؤى مصرية، ع 23 ،(اكتوبر 2015).

30. مرعي نجلاء، **"سد النهضة الإثيوبي. الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل"** القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع ،(2020)

31. ناصر اسر ناصر ، **"سد النهضة وضعه القانوني ،وأثره على الأمن القومي في حوض النيل"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، م33،ع70،(2017).

32. ناصر السر ناصر محمد ،"**سد النهضة وضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل** "،مجلة السودان العدد السابع ،ع7 ،(سبتمبر 2016) ،

33. هلال السيد هالة، "**الأمن المائي المصري ،دراسة في التهديدات والمخاطر وأليات المواجهة سد النهضة نموذجا** " ،المجلة العربية للدراسات الأمنية ، م20،ع2، (أبريل 2019).

❖ المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ابتسام أو عشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية واليات تسويتها "دراسة حالة حوض النيل "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2016-2017 .

2. زبير الصالح ، عقون يمينة ،واقع أزمة سد النهضة وخيارات التسوية 2021/2011، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حمة لخضر الوادي : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021/2020.
3. محمد علي عبد الله الشامخ ، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مشروع سد النهضة دراسة حالة) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط :كلية الآداب والعلوم، 2020.
4. محمد مصطفى محمد مصطفى ،الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في القوانين ، جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا قسم القانون . 2017/2016
5. محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق :جامعة أسيوط،، 2009.
6. النصيرات ، وصفقي ، الأمن المائي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان :دراسة حالة النهضة الإثيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2017.
7. يوسف ادم محمد، أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا بمعاهدات الدولية ،مذكرة ماجستير في القانون العام ،جامعة إفريقيا العالمية :كلية الشريعة والقانون، 2019..

❖ المواقع الالكترونية :

1. سالي خليفة إسحاق ، "الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي" على الرابط:

https://academia-arabia.com/ar/reader/2/55995

(2022/05/27)

2. أحمد حسن ،" الهدف الحقيق للسدود الأثيوبية السيطرة الكاملة على مياه النيل " ،على الرابط:shorturl.at/dwV37

(5/20 /2022).

3. شادي إبراهيم، "المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة" على الرابط

http://studies.aljazeera.net/ar/article/5010

(2022/5/22)

4. سد النهضة، "كيف تبث اسرائيل وما مصلحتها من دعم إثيوبيا " على الرابط

https://www.trtarabi.com

(2022/5/22)

5. "إثيوبيا تستدعي السفير الأمريكي وتتهم ترامب بـ"التحريض على الحرب" مع مصر بعد انتقاده مشروع سد النهضة، على الرابط

shorturl.at/dfxJQ

.(2022/4/28)

6. الخليج الجديد، "هكذا ساعدت أمريكا إثيوبيا في بناء سد النهضة خلال 66 عاما"، على الرابط

shorturl.at/dAI24

(2022/4/30)

7. "ماذا تعرف عن دور أمريكا "الخفي"في سد النهضة، على الرابط

https://www.sasapost.com/the-american-role-in-the-renaissance

(2022/4/23)

8. إسلام زعبل "سد النهضة الإثيوبي ،كارثة مصر بين المعلن والمستتر"،

shorturl.at/cexH8

(2022/5/25)

9. "الولايات المتحدة توقف العمل بقرار ترامب تعليق المساعدات لإثيوبيا على خلفية سد النهضة" ،على الرابط:

shorturl.at/ptvLU

(2022/5/)29

10. شبكة الجزيرة الاعلامية ،"دبلوماسية النيل ..لماذا لا ترغب مصر في خوض حرب ضد اثيوبيا ؟ على الرابط:

shorturl.at/myKY3

(2022/5/20)

11. شبكة الجزيرة الاعلامية ،" سد النهضة ..تطورت الأزمة وسيناريوهات الحل" ،على الرابط"

https://www.aljazeera.net/knowledgegate /

(2022/5/23)

12. عربي بي سي"، مصر وإثيوبيا والسودان : التسلسل الزمني لمفاوضات سد النهضة حتى إعلان فشلها "،على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42013179

(2022/3/30)

13. حمدي عبد الرحمن، ، "مفاوضات سد النهضة والقفز إلى الوراء " على الرابط:

.shorturl.at/bjoA5

(2022/5/3)

14. اليوم السابع ، "النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة..البنود تؤكد التعاون على أساس التفاهم المشترك ..وتشدد على المنفعة للدول الثلاث .وتوفير البيانات اللازمة لإجراء دراسة لجنة الخبراء" ، على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2015/3/23/%D8

(2022/5/25)

15. محمود البدوي الوطن ،"مفيش حاجة سرية .. السيسي يتحدث عن "سد النهضة " في مؤتمر الشباب "، على الرابط:

https://www.elwatannews.com/news/details/4280860

(2022/4/23)

16. الجزيرة ،" أزمة سد النهضة..عروض أمريكية وروسية للوساطة "، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/politics/

(2022/6/5)

17. سعيد ندا،" استخدام القوة العسكرية في قضية سد النهضة الإثيوبي : المشروعية ، والضوابط "، على الرابط:

https://www.qiraatafrican.com

(2022/5/13)

18. "سد النهضة جولة جديدة من المفاوضات تبدأ في العاصمة الكونغوليةكينشاسا" على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56625402

(2022/5/24)

19. "مصر تجدد المطالبة باتفاق قانوني ملزم حول ملء سد النهضة وتشغيله"،على الرابط:

shorturl.at/demC8

(2022/5/25)

20. عبد الله حامد، "سد النهضة في مجلس الأمن ..ماذا ستجني مصر"،على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/2020/6/22/%D8%B3%D8%AF

(2022/5/26)

21. "جددت دعمها للوساطة الأفريقية ..الأمم المتحدة تشدد على استئناف الحوار بأزمة سد النهضة"، على الرابط:

shorturl.at/rzD56

(2022/5/29)

22. إبتهال أحمد عبد الغنى، "مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي لا يدركان أبعاد أزمة سد النهضة"، على الرابط:

https://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate

(2022/5/1)

23. بي بي سي ،" سد النهضة : فشل المفاوضات " الفرصة الأخيرة" بين مصر والسودان واثيوبيا في كينشاسا " على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56648657

(2022/5/25)

24. أخبار العالم العربي، "جامعة الدول العربية تعلق علي إمكانية توسطها لحل أزمة سد النهضة "على الرابط:

shorturl.at/oxHTV

(2022/5/23)

25. بيسي عربى ،" سد النهضة : الجامعة العربية قد تتخذ "اجراءات تدريجية " لدعم موقف مصر والسودان قي خلافهما مع إثيوبيا "على الرابط:

9:00https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57486751

(2022/5/20)

26. العربية ، "الجامعة العربية تتهم إثيوبيا ب " دق إسفين " في علاقاتها مع الاتحاد الإفريقي : تدخل في سد النهضة "منطقي"، على الرابط:

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/07/07/arab-league-ethiopia-african-union-renaissance-dam

(2022/5/27)

27. بيشوى رمزى ، أحمد أبو الغيط،" دور جامعة الدول العربية في قضية سد النهضة ليس جديدا .. وإثيوبيا تسعى لخلق صدام عربى إفريقي"، على الرابط:

shorturl.at/vBJKO

(2022/5/27)

28. عبد الحكيم حذاقة ، "الجزيرة ،أزمة سد النهضة هل تستعيد الجزائر بريقها الدبلوماسي"،على الرابط:

shorturl.at/nBFQ8

2022/5/20

29. العربى الجديد، "مبادرة جزائرية لحل أزمة سد النهضة "، على الرابط:

shorturl.at/krDIY

(2022/5/28)

30. أحمد يحيي ، "سد النهضة : ماهي سيناريوهات حل الأزمة أمام مصر ؟" على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57430100

(2022/5/30)

31. إسماعيل محمد علي، "سيناريوهات حسم ملف سد النهضة "، على الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/215736

(2022/5/28)

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. -UN : Vienna Convention on the Law of Treaties 1969 , Treaty series , vol .1155,1969,Article,62
2. Arlosoroff, Saul. "Israel—a case study of water-demand management." waterlînes (2003): 4-7
3. Dr.Seifeldin H Abdalla, an overview of water use cooperation in the Nile basin, Nile basin research ground,issue no: 5,Sudan currency printing Oress, march 2003.
4. 150; Hydropower Projects",Ministry of Water and Energy, Ethiopia, "Baro And Karadobi at:

http://www.mowy.gov.et/index.php?pagenum

(2022/5/29)

جدول الخرائط

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح نهر النيل وروافده	13
02	خريطة توضح الموقع الجغرافي لسد النهضة	39
03	خريطة توضح التغلغل الإسرائيلي بدول حوض النيل	53

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
إهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	**9-1**
الفصل الأول : الواقع الجيوسياسي لمنطقة حوض النيل	**10**
تمهيد الفصل	**11**
المبحث الأول: الموقع الجغرافي لحوض النيل	**12**
المطلب الأول: جغرافية حوض النيل	**12**
التعريف بدول حوض النيل الشرقي	**14**
المطلب الثاني : خريطة منابع حوض النيل	**15**
المنابع الاستوائية	**15**
المنابع الاثيوبية	**18**
المبحث الثاني: الإطار القانوني لمياه حوض النيل	**20**
المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل	**22**
المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من الاتفاقيات المبرمة لاستغلال المياه	**27**
موقف دول المنابع من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل	**27**

الموقف المصري-السوداني من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل	29
المطلب الثالث : طبيعة النزاع المائي بين دول حوض النيل الشرقي	32
النزاع حول مدى مشروعية الاتفاقيات السابقة	32
النزاع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل	33
النزاع حول بيع المياه في حوض النيل	33
النزاع حول شرط الإخطار المسبق في حوض النيل	33
المشاريع التنموية في منطقة حوض النيل الشرقي	34
المشاريع المائية المصرية	34
المشاريع المائية السودانية	35
المشاريع الاقتصادية في إثيوبيا	35
المبحث الثالث :مشروع سد النهضة	36
المطلب الأول : الاهمية الجغرافية لسد النهضة	39
المطلب الثاني : الخصائص الفنية لسد لنهضة	40
المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية والتنموية لمشروع سد النهضة	42
فوائد سد النهضة بالنسبة لإثيوبيا	43
التحفظات المصرية وسد النهضة	44
الموقف السوداني من سد النهضة	46
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: المحددات الخارجية والتداعيات الداخلية لأزمة سد النهضة	50

تمهيد الفصل	**51**
المبحث الأول: دور الفواعل الاقليمية والدولية المؤثرة في تأجيج أزمة سد النهضة	**52**
المطلب الأول: التغلغل الإسرائيلي في المشروع	**52**
دواعي الاهتمام الاسرائيلي بعلاقتها مع إثيوبيا	**55**
خطوات اسرائيل اتجاه السد	**56**
اسرائيل ودور الوسيط في ملف سد النهضة	**58**
المطلب الثاني: التدخل الامريكي في المشروع	**59**
التعاون الأمريكي الإثيوبي	**59**
المطلب الثالث : النشاط الصيني لدعم المشروع	**63**
ملامح الاهتمام الصيني في المنطقة	**63**
المبحث الثاني : تداعيات أزمة سد النهضة على دول حوض النيل الشرقي	**65**
مدى أحقية إثيوبيا في إنشاء مشروع سد النهضة	**66**
تطورات الموقف المصري تجاه ملف سد النهضة	**67**
المطلب الأول : تداعيات مشروع سد النهضة على أثيوبيا	**68**
التأثيرات السلبية لسد النهضة على إثيوبيا	**68**
المطلب الثاني :تداعيات أزمة سد النهضة على مصر	**69**
التأثير الايجابي لمشروع سد النهضة على مصر	**69**
التأثير السلبي لمشروع سد النهضة على مصر	**69**
اثار انهيار السد على السد العالي	**73**

المطلب الثالث : تداعيات مشروع سد النهضة على السودان	**74**
التأثير الايجابي لمشروع سد النهضة على السودان	**74**
التأثير السلبي لمشروع سد النهضة على السودان	**75**
التأثيرات السلبية على دول حوض النيل الشرقي في حالة انهيار سد النهضة	**76**
خلاصة الفصل الثاني	**79**
الفصل الثالث: اليات تسوية أزمة سد النهضة والافاق المستقبلية	**80**
تمهيد الفصل	**81**
المبحث الأول : مراحل تسوية أزمة سد النهضة	**82**
المطلب الأول : مرحلة بدء وتأسيس المفاوضات	**83**
المطلب الثاني : مرحلة التوافق على مبادئ الحل والاجراءات التنفيذية	**84**
مبادئ اتفاق إعلان المبادئ	**85**
تأثير الكنيسة المصرية في مشكلة سد النهضة	**87**
المطلب الثالث : مرحلة الوساطة الاقليمية والدولية	**88**
الوساطة الامريكية والبنك الدولي	**93**
الوساطة السودانية	**93**
وساطة مجلس الأمن	**93**
وساطة الاتحاد الإفريقي	**94**
مفاوضات كينشاسا 2021	**95**
موقف جامعة الدول العربية	**96**

مبادرة الوساطة الجزائرية	**97**
خيارات مصر لمواجهة سد النهضة	**98**
المبحث الثاني : الافاق المستقبلية لإدارة أزمة سد النهضة	**99**
المطلب الأول: مسار التعاون بين دول حوض النيل	**99**
المطلب الثاني: مسار التحكيم الدولي	**102**
المطلب الثالث: المسار العسكري	**103**
خلاصة الفصل الثالث	**105**
الخاتمة	**107**
قائمة المراجع	**111**
فهرس الخرائط	**122**
الفهرس	**124**
الملخص	**130**

الملخص

الملخص بالعربية:

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الانعكاسات المترتبة عن أزمة مشروع سد النهضة بين دول حوض النيل الشرقي اثيوبيا، مصر والسودان، هذا المشروع الذي سعت اثيوبيا من خلاله إلى تحقيق تقدمها وتطورها، فقد خلق سد النهضة ديناميكية اقتصادية واجتماعية في اثيوبيا و دول منبع النيل المجاورة، في حين تسبب في تحفيز الخلافات الجيومائية خاصة مع دول المصب، وما صاحبه من آثار قانونية وسياسية أثرت على طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي، كما يمثل احد أكبر التحديات التي تواجه هذه الدول و ذلك بسبب وجود سياسات متضاربة فيما يتعلق بقضية سد النهضة، اضافة إلى الدور السلبي الذي أصبح يلعبه العامل الخارجي والذي ألق بتداعياته على هاته الدول .

Abstract

This study sheds light on the repercussions of the Renaissance Dam project crisis between the eastern Nile Basin countries: Ethiopia, Egypt, and Sudan, through which Ethiopia has sought to achieve its progress and development. The Renaissance Dam created economic and social dynamics in Ethiopia and the neighboring Nile source countries. At the same time, it stimulated geological disputes, especially with downstream countries, resulting in legal and political consequences affecting the nature of relations between the countries of the eastern Nile Basin. It is considered one of the biggest challenges facing these countries due to the existence of conflicting policies regarding the issue of the Renaissance Dam, which has been intensified by the negative role of the external factor, impacting these countries even more.